أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
2 فبراير 2026م
14 شعبان 1447هـ
العدد 65

عطش مُدبَّر

يضرب العطش مشروع الرهد الزراعي بعد توقف طلمبات الري وانخفاض مناسيب المياه، ما أدى إلى جفاف القنوات وخروج محطات الشرب عن الخدمة، مهددًا الزراعة والثروة الحيوانية وحياة سكان نحو 40 قرية يعتمدون كليًا على مياه الترع.

الأزمة نتاج إهمال مزمن وضعف الكهرباء وغياب الصيانة، وتهدد بتحول العطش إلى كارثة إنسانية تدفع السكان للهجرة، وتقصي المشروع عن دوره التاريخي في تأمين الغذاء وسبل العيش.

حقٌّ للناس أن يفرحوا

حقٌّ بديهي، إنساني، لا يحتاج إلى تبرير ولا إلى إذن.

أن تلمس عجلات طائرةٍ مدنية أرض مطار الخرطوم بعد سنواتٍ من الصمت والظلام، حدثٌ يستدعي الفرح، أو يستحقه على الأقل. وأن تكون تلك الطائرة هي سودانير—الناقل الوطني الذي حمل اسم البلاد وذاكرتها وأحلامها في سماء المنطقة—فذلك سببٌ إضافي لأن يتضاعف الشعور، وأن تتسع الدائرة، وأن تهتز القلوب ولو لوهلة.

الناس لم يفرحوا بالطائرة بوصفها قطعة معدن، بل بوصفها رمزًا.

رمزًا لأن صوت المحركات في سماء الخرطوم، بعد ثلاث سنواتٍ من انطفاء الأنوار، يوحي—ولو خادعًا—بأن الحياة يمكن أن تعود، وأن الحرب ليست قدرًا أبديًا، وأن ليلها مهما طال فمصيره الانجلاء. في بلدٍ أنهكته الأخبار السوداء، وصار فيه الأمل عملة نادرة، يكفي مشهد واحد ليتمسّك به الناس وكأنه حبل نجاة.

لكن، وهنا بيت القصيد، ليس كل من يفرح سواء.

فالفرح الذي يخرج من صدور المكلومين، من قلوب النازحين، من عيون الأطفال التي حفظت أصوات المدافع قبل أصوات الطيور، ليس هو الفرح نفسه حين يصدر من أفواه من أشعلوا هذه المأساة، أو صمتوا عنها، أو استثمروها.

كيف يفرح المسؤولون عن الخراب؟

كيف يبتسم القادة الذين يعرفون—أكثر من غيرهم—حقيقة المشهد، وهم من يقرؤون التقارير اليومية القادمة من كل أقاليم السودان، محمّلة بأعداد القتلى، وأسماء القرى التي مُسحت، وأرقام الضحايا الذين حصدتهم خطوط النار أو طائرات المسيّرات؟

كيف يُسمح لهم بالاحتفال، وهم يعلمون أن هذا المطار نفسه ظل مغلقًا ثلاث سنوات لأن قرار الحرب كان أعلى من صوت العقل، ولأن الحسابات السياسية والعسكرية قدّمت على حياة الناس ومستقبلهم؟

الفارق الأخلاقي بين فرح الناس وفرح السلطة شاسع.

الناس يفرحون لأنهم يريدون النجاة.

أما من في السلطة، فإن فرحهم—إن حدث—لا يخرج عن كونه محاولةً لتبييض صورة، أو صناعة مشهد، أو التقاط لحظة رمزية لتسويق وهم الاستقرار، بينما الواقع، كما يعرفونه جيدًا، يقول شيئًا آخر تمامًا.

فلنكن واضحين:

هبوط طائرة سودانير في مطار الخرطوم لا يعني أن المطار عاد إلى الحياة.

ولا يعني أن السودان عاد إلى خريطة الطيران الآمن.

ولا يعني أن سماء البلاد أصبحت مفتوحة من جديد.

الحقيقة القاسية، التي لا تظهر في الصور الرسمية، أن مطار الخرطوم سيظل—في نظر شركات الطيران العالمية—موقعًا محفوفًا بالمخاطر، وأن سماء السودان باتت حيزًا غير آمن. الدليل ليس في التصريحات، بل في حركة الطيران نفسها:

الرحلات العابرة بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها تغيّر مساراتها، وما إن تقترب من حدود السودان حتى تنحرف شرقًا نحو السعودية، أو غربًا باتجاه تشاد، ثم لا تعود إلى خطها إلا بعد تجاوز المجال الجوي السوداني بالكامل. هذه ليست إشاعة، بل واقع ترصده الخرائط وشاشات الملاحة الجوية.

فما قيمة الاحتفال، إذن، إذا كان المطار معافى شكليًا فقط؟

وما جدوى المشهد، إذا كانت الأرض ما تزال تنزف، والسماء غير آمنة، والطرق بين المدن مقطوعة، والملايين بين نازح ولاجئ؟

الأخطر أن فرح السلطة—إن لم يُواجَه بالنقد—قد يتحول إلى أداة خداع.

خداع للناس، بإيهامهم أن السلام أقرب مما هو عليه فعليًا.

وخداع للعالم، بإرسال إشارات زائفة عن "عودة الاستقرار"، بينما البنادق ما تزال مشرعة، والمسيّرات تحلّق، والقرى تحترق بعيدًا عن عدسات الكاميرات.

وسودانير نفسها، التي نفرح بها اليوم، ليست مجرد شركة طيران.

هي مرآة لقصة هذا البلد مع التدمير المنهجي. دُمّرت حين دُمّرت مؤسسات الدولة، وخُنقت حين فُتحت الأبواب لشركات خاصة أُريد لها أن تكون البديل، لا لخدمة الوطن، بل لملء جيوب قلة نافذة، بينما تُهرّب موارد البلاد من ذهب وحبوب ومحاصيل—بما فيها الكركدي وغيره مما لم يُكتشف بعد—بعيدًا عن أعين الدولة والمجتمع.

لذلك، فإن الفرح بسودانير يجب أن يكون فرحًا نقديًا، لا ساذجًا.

فرحًا يحمل الأمل، نعم، لكنه لا يغفل السؤال الجوهري:

من الذي دمّر؟

ومن الذي أغلق؟

ومن الذي أشعل الحرب التي جعلت هبوط الطائرة حدثًا استثنائيًا بعد أن كان أمرًا يوميًا عاديًا؟

الناس لهم كامل الحق في الفرح، وفي التشبث بالأمل، حتى لو تجسّد في ملامسة عجلات طائرة لأرض المطار. هذا حق لا يُنازعهم فيه أحد.

لكن ليس من حق من قادوا البلاد إلى هذه الهاوية أن يتساووا مع الناس في هذا الفرح، أو أن يتخفّوا خلف دموع المواطنين التواقين للسلام.

الفرق بين الفرحين هو الفرق بين من ينتظر السلام لينجو، ومن يوظّف رموزه ليبقى.

وهنا، تحديدًا، يجب أن نُبقي الأمل حيًا، دون أن نسمح بتزييف الوعي.

أن نُفرّق بين الفرح المشروع، والاحتفال الزائف.

وأن نذكّر، في كل مشهد رمزي، بأن السلام الحقيقي لا تهبط به طائرة واحدة، بل تصنعه قرارات شجاعة، وإرادة سياسية، ووقفٌ فعلي للحرب.

إلى أن يحدث ذلك، سيظل صوت المحركات وعدًا غير مكتمل.

وسيظل الفرح ناقصًا.

لكن الناس، رغم كل شيء، سيواصلون التمسك به—لأن من لا يملك إلا الأمل، لا يستطيع أن يتخلى عنه.

الغلاف

وجهات نظر

التعايش السلمي..ضرورة إنسانية ونموذج ملح للحالة السودانية
حيدر المكاشفي 15

الجيش والدستور في السودان
إبراهيم هباني 17

15 أبريل دم ودمار وخسارة الفرص البديلة
وئام كمال 37

مأزق الحركات المسلحة: كيف توزّعت قضايا التهميش بين بورصة الخرطوم ونيالا؟
محمد الأمين عبد النبي 39

المصالحة الوطنية في السودان:
ضرورة إنقاذ لا مقايضة على العدالة
طـــارق فـــرح 46

دولار من كل إنسان... حتى لا يصمت مجلس الأمن
الســـودان يُبـــاد
حاتم ايوب ابوالحسن 53

البحر الأحمر:
من ممر للتجارة إلى نظام أمني متحوّل
محمد عمر شمينا 55

هل الكاتب إله شخوصه الروائية؟
ثروت همت 60

حكاية من بيئتي (23) بيـــر الأربـــاب
محمد أحمد الفيلابي 62

حول رواية «سرداب الذاكرة»
السر السيد 65

«الرهد» يستجدي السقيا و40 قرية مهددة بالهجرة 04

«صمـــود» في اوروبـــا.. إختبـار حدود التـأثير 07

النيـل الأزرق.. نـــزوح جمـــاعي 14

واشنطن ،أديس أبابا، سويسرا والخرطوم تترنح فبراير .. 3 إجتماعات بشأن السودان والرابع صفـــر كبيـــر 19

«أبو جبيهة».. خيـام باليـة ووضـع مأسـاوي 24

شهـــود: قوات الدعـم السريع خطفت أطفالا في دارفور 27

الأمم المتحدة تُحذر من خطر إنهيارها المالي بسبب عدم سداد المستحقات 31

حين يضيق «المنفي» 34

الشركات تخشى من التداعيات السلبية للخلاف بين السعودية و الإمارات 48

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

«الرهد» يستجدي السقيا

و40 قرية مهددة بالهجرة

ملخص

يواجه مشروع الرهد الزراعي أزمة ري حادة بعد توقف ضخ المياه من طلمبات «مينا الشريف» قرب سنجة، ما أدى إلى جفاف الترعة الرئيسية وتحولها إلى برك متقطعة. وامتدت آثار الأزمة إلى مياه الشرب، إذ خرجت معظم محطات المياه عن الخدمة، مهددة نحو 40 قرية بالعطش، مع مخاوف من هجرة عكسية للسكان بحثاً عن الماء.

الأزمة أصابت الزراعة في توقيت بالغ الحساسية، حيث دخل الموسم مرحلة الحصاد، بينما جفت قنوات الري في معظم أقسام المشروع من الأول حتى العاشر. ويهدد العطش ما تبقى من محاصيل الموسم الصيفي والشتوي، إضافة إلى البساتين والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية، ما ينذر بخسائر واسعة على مستوى الغذاء وسبل العيش.

يُعد مشروع الرهد، الذي أُنشئ عام 1977 على مساحة 353 ألف فدان بين ولايتي الجزيرة والقضارف، من المشاريع الاستراتيجية للأمن الغذائي. غير أن غياب الدعم الرسمي، وتدهور الطلمبات، وعدم استقرار الإمداد الكهربائي، راكم خسائر تجاوزت 65 مليون دولار، وأفقد المشروع قدرته على أداء دوره الإنتاجي والخدمي.

يرجع مختصون ومزارعون الأزمة إلى الاعتماد الكامل على مياه الترع في منطقة تفتقر للمياه الجوفية، مع تقادم الطلمبات وضعف الكهرباء. ويحذرون من كارثة إنسانية وبيئية ما لم تُتخذ حلول عاجلة، تشمل صيانة وإحلال الطلمبات، توفير خط كهرباء مستقر، وتشغيل بدائل مؤقتة، وصولاً إلى حلول جذرية مثل إنشاء ترعة ثانية من خزان الروصيرص.

أفق جديد – وسيلة حسين

يعاني مشروع الرهد الزراعي، في ولايتي الجزيرة والقضارف، أزمة ري كارثية، تمتد اثارها الفاجعة للقرى والفرقان بالمشروع، بعد توقف ضخ المياه من طلمبات «مينا الشريف» نواحي مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار، التي تروي المشروع و تسقي المنطقة عبر ترعة رئيسية تحولت لبرك متقطعة وتسبب في أزمة حادة بمياه الشرب وجفاف كبير بقنوات سقيا الحواشات وتهديدا للموسم الزراعي الذي دخل مرحلة الحصاد بالفعل.

وتشهد الترعة الرئيسية للمشروع انخفاضا حادا في مناسيب المياه ولم يتبق منها سوى خرير متقطع عند قنطرة (1) بحسب مزارعين تحدثوا إلى «أفق جديد» أكدوا أن محطات المياه تفتقر إلى بحيرات التخزين وأصبحت معظمها خارج الخدمة في أغلب منطقة المشروع مما تسبب في أزمة خانقة بخروج كل المواجر والقنوات بحوض الرهد في الأقسام من الأول وحتي العاشر، ليواجه سكان نحو 40 قرية خطر العطش وفقدان مياه الشرب بصورة كاملة، يُخشى معها أن ينخرطوا في هجرة عكسية طلبا للمياه.

ينشط مشروع الرهد الزراعي منذ العام 1977 في تأمين الغذاء وخلق فرص عمل لمجموعة من القرى والفرقان على الضفة الشرقية للنيل الأزرق، بولاية الجزيرة ويمتد حتى منطقة الفاو بولاية القضارف، بمساحة تبلغ 353000 فدانا، ويروى بالطلمبات من ترعة نهر الرهد الموسمي، لكن مشكلات المشروع تفاقمت في الآونة الأخيرة لغياب الدعم الرسمي وتجاهل السلطات صيانة طلمبات الري وتوفير الإمداد الكهربائي المستقر، مما راكم من خسائر المشروع التي تجاوزت حاجز الـ65 مليون دولار، وخروجه عن دوره المنوط به في تأمين الأمن الغذائي للسكان.

"الترعة الرئيسية تحولت لبرك متقطعة" – جفاف كبير يهدد مياه الشرب والزراعة

يعزو المهندس الزراعي أحمد حسن علوب، الأزمة الخانقة في مياه الشرب لاعتماد قرى المشروع في الشرب والري على مياه الترع والنقص الكبير في الامداد الكهربائي وتجاهل صيانة الطلمبات لسنوات: «لا توجد مياه جوفية في أغلب حوض مشروع الرهد وعلى الجهات المسؤولة توفير التيار الكهربائي والصيانة اللازمة للطلمبات، حفاظا على حياة الإنسان والحيوان حتى لا تحدث كارثة صحية أو يضطر المواطنون إلى الهجرة». يقول في حديث إلى «أفق جديد» ويضيف: «مشكلة مياه الرهد، سوى للشرب أو الزراعة - منذ تهجير الناس لقيام المشروع- تكمن في انعدام المياه الجوفية فهي لا توجد إلا على ضفاف نهر الرهد في بعض القري. أما قري المشروع فما عدا القرى التي تقع شمال المشروع فهي تعتمد على الطلمبات التي انتهي عمرها الافتراضي ويجب تبديلها، وما تم من احلال وإبدال للطلمبات لم يتجاوز 4 طلمبات استبدلت من جملة 11 طلمبة، في حاجة ماسة للتغيير. والمشكلة الأخرى هي العجز المستمر في توفير الكهرباء، فكل القرى ألحقت بالخط الساخن الوحيد، مما أدى إلى ضعف التيار وتقليص الإمداد، ويحتاج إكمال مشروع الطلمبات إلى خط كهرباء ساخن مستقر، وصيانة للموجود، وهي لا تعدو أن تكون حلولا عاجلة» .

"لا توجد مياه جوفية في أغلب حوض مشروع الرهد" – تحذير المهندس الزراعي أحمد حسن علوب

ويخبر علوب أنه العمل جار حاليا لتشغيل طلمبتين، لدرء العطش

”الأزمة ليست مفاجئة والحلول معلومة منذ أمد بعيد” – المزارع محمد علي عبد الله

ولكن لا بد من الاستمرار في مشروع الاحلال والابدال، وإنشاء الترعة الثانية المتفرعة من خزان الروصيرص لحل المشكلة جذريا.

بدوره يخبر المزارع محمد علي عبد الله، أن المشروع يتعرض لأخطر أزمة فى تاريخه منذ بدأ مسيرته الانتاجية قبل 48 عام. «الخطورة ليست فقط فى الجانب الإنتاجى والدمار الذى سوف يحدث لما تبقى من محاصيل الموسم الصيفى ولا محاصيل الموسم الشتوى، إنه يتعلق بحياة كل إنسان على أرض مشروع الرهد، فليست الأزمة طارئة أو مفاجئة وتكررت التحذيرات من أشهر كثيرة ماضية والحلول الناجعة المستدامة معلومة ومطروحة منذ أمد بعيد، ومهما بدت الوعود والتطمينات فلا يوجد أغلى من حياة الإنسان الذي بات يتهدده العطش. «الأزمة كبيرة ويعاني الناس في الحصول على مياه الشرب، وتعاني الزراعة والثروة الحيوانية من العطش وكل المحصولات الزراعية مهددة بالذبول قبل انتهاء عمليات الحصاد، وتضرب البساتين التي تحتضن الأشجار المثمرة مثل الليمون والجوافة والخضروات، موجة جفاف مؤلمة» بأنواعها من العطش». يقول محمد على في أسىً ويضيف: «حصادنا يموت أمام أعيننا والمعلومات المتوفرة تقول أن سبب الأزمة توقف الطلمبات بسبب الأعطال والإهلاك الذي أصاب معدات الري و ضعف التيار الكهربي، ولكن المتابع لحال مشروع الرهد يجد أن المشروع يعاني من الإهمال، خاصة في منظومة الري، حيث تحتاج الطلمبات لعملية إحلال وإبدال، فمنذ قيام المشروع لم تتم عملية إحلال و إبدال للطلمبات التي فقدت كفاءتها بعامل الزمن وغياب الصيانة الدورية. وبخصوص تطهير الترعة الرئيسية والقنوات الفرعية تلجأ إدارة الري للتعاقد مع شركات الحفريات، حيث لا تملك الإدارة معدات وآليات للحفر». ويقول أيضا في حديثه إلى «أفق جديد» إنه من المفارقات الجديرة بالوقوف عندها أن المشروع يتعرض للغرق في فصل الخريف لسوء التصريف وغياب العمل في فتح القنوات، و يعاني العطش في فصل الشتاء وكذلك مع بداية العروة الصيفية و بداية الزراعة، ومعظم مناطق المشروع تنتظر هطول الأمطار للقيام بالزراعة. «الوضع الآن يحتاج لتحرك عاجل لإنقاذ الإنسان أولاً حتى لا يحتاج للجوء لمناطق أخرى بحثًا عن مياه الشرب، ثم إنقاذ النبات والحيوان».

”المحاصيل الزراعية مهددة بالذبول قبل انتهاء الحصاد” – آثار الجفاف على الموسم الزراعي

«صمود» في أوروبا..
إختبار حدود التأثير

ملخص

جاءت الجولة الأوروبية لتحالف «صمود» كتحرك سياسي محسوب لإعادة إدخال البعد السياسي في التعاطي الدولي مع الحرب السودانية، بعد أن كادت تُختزل في أزمة إنسانية مزمنة. حديث د. عبدالله حمدوك عكس منطق الجولة وحدود الممكن، مؤكدًا أن الهدف لم يكن استعراض الحضور بل اختبار فرص التأثير وإعادة تموضع المدنيين خارجيًا.

كشفت الجولة تفاوتًا واضحًا بين العواصم الأوروبية: اهتمام هادئ وغير تنفيذي في شمال أوروبا، تحفظ وبرود محسوب في فرنسا، مقابل مساحة تأثير معرفي عبر مراكز التفكير. أما هولندا، فقد مثّلت تصعيدًا نوعيًا بنقل الخطاب من الوصف السياسي إلى مسار المساءلة القانونية، رغم كونه رهانًا طويل الأمد ومعقد النتائج.

شكّلت ألمانيا مركز الثقل الحقيقي للجولة، حيث التقى وزن القرار مع طرح سياسي واضح. اللقاءات البرلمانية والتنفيذية أظهرت استعدادًا للتعامل مع «صمود» كفاعل مدني سياسي، مع مؤشرات دعم ملموسة لوقف الحرب والتحضير لمسار أوروبي منسق، دون أن يصل ذلك بعد إلى التزامات حاسمة.

في المحصلة، نجح التحالف في تقديم نفسه كقوة مدنية منظمة ذات رؤية واقعية، وأعاد السياسة إلى النقاش الدولي حول السودان، لكن الجولة أبرزت أيضًا حدود التأثير الخارجي في ظل ضعف الفعل المدني الداخلي وهيمنة السلاح. ويبقى التحدي الأساسي هو تحويل هذا الحضور الدولي إلى وزن سياسي داخلي قادر على إحداث تغيير فعلي.

لم تأتِ الجولة الأوروبية لتحالف «صمود» بوصفها جولة علاقات عامة، ولا كمحاولة لإظهار حضور خارجي لقوى مدنية تعاني ضعف التأثير في الداخل، بل كتحرك محسوب لإعادة ترتيب موقع المدنيين في معادلة دولية بدأت تتعامل مع الحرب السودانية كأزمة إنسانية طويلة الأمد أكثر منها صراعًا سياسيًا قابلًا للحل. في هذا الإطار، لم يكن حديث د. عبدالله حمدوك إلى راديو دبنقا خطابًا موازياً للجولة أو تبريرًا لها، بل تعبيرًا مكثفًا عن المنطق السياسي الذي تحرك به الوفد، وعن حدود ما يراه التحالف ممكنًا في هذه المرحلة.

الجولة، في جوهرها، لم تكن متساوية الوزن بين عواصمها، ولم تحقق النتائج نفسها في كل محطاتها، وهو ما يجعل قراءتها تتطلب تمييزًا واضحًا بين ما كان استكشافًا، وما كان تثبيتًا، وما تحوّل فعليًا إلى اختراق نسبي.

وزن متفاوت

لم تحمل كل محطات الجولة القيمة السياسية نفسها. بعض اللقاءات جاءت أقرب إلى كسر عزلة أو إعادة تعريف، بينما مثّلت أخرى مساحات اختبار، في حين برزت محطة واحدة تقريبًا بوصفها مركز الثقل الحقيقي للتحرك بأكمله. هذا التفاوت لم يكن صدفة، بل انعكاسًا مباشرًا لموقع كل دولة أوروبية من ملف السودان، ولمدى استعدادها للاستثمار السياسي فيه.

اهتمام محدود

الانفتاح الذي وجده وفد «صمود» في شمال أوروبا، وتحديدًا في النرويج، يمكن وصفه بالاهتمام الهادئ أكثر منه انخراطًا سياسيًا فاعلًا. اللقاء البرلماني، رغم رمزيته، لم يحمل وزنًا تنفيذيًا، لكنه أظهر استعدادًا للإصغاء، وإبقاء السودان حاضرًا في النقاش العام. هذا النوع من التفاعل يتسق مع الدور النرويجي التقليدي في ملفات السلام، حيث تُفضّل أوسلو التموضع الأخلاقي طويل النفس، لا المبادرات السياسية السريعة.

عمليًا، لم تكن هذه المحطة مرشحة لإنتاج أثر مباشر، لكنها أدّت وظيفة مختلفة: تثبيت حضور مدني في مساحة دولية لا تزال تتعامل مع السودان باعتباره ملفًا مفتوحًا لا منتهيًا.

برود محسوب

في المقابل، عكست فرنسا مستوى أعلى من التحفظ. إعادة فتح قناة التواصل مع وزارة الخارجية الفرنسية مثّلت تطورًا شكليًا مهمًا بعد فترة من الفتور، لكنها لم تترجم إلى حماسة سياسية واضحة. الطرح الذي قدّمه الوفد، والمتعلق بوقف الحرب عبر مسار سياسي شامل، ورفض إعادة تدوير الإسلاميين، وضرورة المحاسبة، قوبل بالاستماع أكثر من

تحرك محسوب لإعادة ترتيب موقع المدنيين في معادلة الدولية

التفاعل.

هذا البرود لا يمكن عزله عن السياق الفرنسي الأوسع، حيث تنشغل باريس بملفات إفريقية تعتبرها أكثر إلحاحًا، كما تتعامل مع السودان باعتباره ساحة معقدة يصعب الاستثمار السياسي فيها دون شريك دولي أوسع أو مسار تفاوضي واضح. لذلك بدت هذه المحطة أقرب إلى إعادة تقديم منها إلى بناء شراكة.

ساحة تأثير

ضمن السياق الفرنسي نفسه، لعبت اللقاءات مع مراكز التفكير دورًا مختلفًا. هنا، لم يكن الرهان على موقف حكومي مباشر، بل على التأثير في السردية التي تُبنى حول السودان داخل النخب السياسية والإعلامية. النقاشات التي دارت حول فشل المقاربات الجزئية، ومخاطر فصل الإنساني عن السياسي، وحدود إشراك قوى مرتبطة بالنظام السابق، تعكس تقاطعًا معرفيًا أكثر منه توافقًا سياسيًا.

هذه الساحة، بطبيعتها، بطيئة، لكنها مهمة في المدى المتوسط، خاصة في إعادة تعريف الحرب السودانية بعيدًا عن اختزالها في صراع عسكري مغلق.

تصعيد نوعي

التحرك في هولندا مثّل انتقال الجولة من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى أكثر حساسية. اللقاء مع لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الهولندي قدّم السودان كقضية أوروبية تمس ملفات اللجوء والاستقرار وحقوق الإنسان، لا مجرد شأن بعيد.

لكن النقلة الحقيقية كانت في لاهاي، خلال اللقاء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. هنا، لم يعد الحديث عن الحرب توصيفًا سياسيًا عامًا، بل دخل في إطار مساءلة محددة تتعلق باستخدام أسلحة محرمة دوليًا. هذه الخطوة، بغض النظر عن نتائجها القريبة، تمثل تصعيدًا نوعيًا في خطاب القوى المدنية، ينقلها من خانة الشكوى إلى خانة التوثيق والإجراءات. في الوقت نفسه، يظل هذا المسار محفوفًا بتعقيدات قانونية وسياسية، وقد يستغرق سنوات دون مخرجات ملموسة، ما يجعله رهانًا طويل الأجل أكثر منه أداة ضغط فورية.

مركز الثقل

على عكس المحطات السابقة، مثّلت ألمانيا النقطة التي التقت فيها الرؤية السياسية مع وزن القرار. اللقاءات البرلمانية أظهرت استعدادًا أكبر للتعامل مع «صمود» بوصفه فاعلًا سياسيًا مدنيًا، لا مجرد جسم معارض أو تحالف احتجاجي. الطروحات المتعلقة بالانتقال المدني، ودعم مبادرة الرباعية، ورفض العودة إلى ترتيبات عسكرية، وجدت مساحة نقاش حقيقية.

كما أن الحوار مع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية عكس انتقالًا واضحًا من توصيف الأزمة إلى التفكير في أدوات التعامل معها، وهو مستوى لا تصل إليه عادة معظم التحركات المدنية.

سقف رسمي

بلغت الجولة ذروتها بلقاء الوفد مع وزير الخارجية الألماني يوهان فادافول ووزيرة الدولة سيراب جوله. هذا اللقاء وضع «صمود» في موقع محاور سياسي مع مؤسسة تنفيذية وازنة. المواقف التي أُعلنت، بما في ذلك دعم إنهاء الحرب والتحضير لمؤتمر أوروبي في أبريل، تشير إلى اهتمام سياسي فعلي، وإن ظل هذا الاهتمام حتى الآن في إطار الدعم والتنسيق، لا الالتزامات الملزمة.

قراءة هادئة

عند جمع خيوط الجولة وحديث حمدوك، يمكن القول إن «صمود» نجح في تقديم نفسه كفاعل مدني منظم يحمل رؤية سياسية واضحة نسبيًا، ويجيد مخاطبة الخارج بلغة واقعية غير إنشائية. في المقابل، أظهرت الجولة حدود هذا الحراك، خاصة في ظل غياب مركز مدني موحد داخل السودان، واستمرار تفوق الفاعلين

صمود | SOMOUD

التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة

THE CIVIL DEMOCRATIC ALLIANCE FOR REVOLUTIONARY FORCES

العسكريين على الأرض.

في مقابلته مع راديو دبنقا، قدّم د. عبدالله حمدوك قراءة شاملة للأسباب التي دفعت تحالف «صمود» للتحرك خارجيًا، وللرؤية السياسية التي يحملها التحالف في هذه المرحلة. الحديث جاء بصيغة توصيفية، عكست محاولة لربط الجولة الأوروبية بسياق أوسع يتعلق بمسار الحرب، وأزمة الدولة السودانية، وحدود الدور المدني الممكن.

أوضح حمدوك أن الجولة الأوروبية استهدفت، في الأساس، حشد دعم دولي لوقف الحرب، التي وصفها بأنها أنتجت أكبر مأساة إنسانية في السودان، مشيرًا إلى أن الوفد سعى إلى نقل معاناة النزوح واللجوء مباشرة إلى مراكز القرار وصناعة الرأي في أوروبا، في ظل تراجع الاهتمام السياسي الدولي، وهيمنة المقاربة الإنسانية المجردة على التعامل مع الأزمة.

ثلاث مسارات

وفي هذا الإطار، أشار إلى أن التحالف طرح ثلاثة مسارات متوازية لوقف الحرب، دون فصل

النقلة الحقيقية كانت في لاهاي، خلال اللقاء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

بين الإنساني والسياسي، معتبرًا أن التجارب السابقة أثبتت محدودية أي معالجة لا تدمج المسارين معًا. ولفت إلى أن غياب رؤية مدنية موحدة أضعف حضور القوى المدنية، وهو ما دفع «صمود» إلى الدعوة لتنسيق واسع تحت مظلة واحدة، يتم خلالها الاتفاق على قضايا أساسية قبل الانتقال إلى التنافس السياسي.

فشل الشراكة

وتوقف حمدوك عند تجربة الشراكة المدنية–العسكرية، مؤكدًا أنه كان من المؤمنين بها وروّج لها في مرحلة سابقة، إلا أن التجربة العملية، بحسب قوله، أثبتت فشلها، وأنه لا يرى مجالًا لعودتها مرة أخرى. هذا الموقف قُدِّم باعتباره خلاصة تجربة سياسية، لا مراجعة نظرية، في ظل ما آلت إليه الأوضاع من انقلاب وحرب.

وفي ما يتصل بدور القوى المدنية، أشار إلى أنها، رغم افتقارها للسلاح، تملك وزنًا شعبيًا، معتبرًا أن أي سلام لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة المدنيين، وأن بناء الدولة في السودان يظل مرتبطًا بإنتاج توافق واسع، لا بترتيبات

فوقية أو حلول مفروضة.

وحول الانفتاح السياسي، أوضح أن التحالف يتبنى مقاربة تميّز بين القوى السياسية، حيث يشمل الانفتاح المؤتمر الشعبي، ويستثني المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، في ضوء ما يعتبره التحالف مسؤولية مباشرة لهذه القوى عن تقويض المسار الانتقالي وإشعال الصراع.

وتناول حمدوك إعلان نيروبي وميثاق القاهرة بوصفهما خطوتين إلى الأمام وبداية في اتجاه توحيد القوى المدنية، دون أن يقدّمهما كحل نهائي، بل كمسارات تحتاج إلى استكمال وبناء سياسي أوسع. كما أشار إلى أن مبادرة الرباعية تتقاطع مع رؤية «صمود»، لكونها طرحت مبادئ واضحة وخارطة طريق ومواقيت زمنية، ونصّت على انتقال مدني كامل.

وفي حديثه عن الدور الدولي، شدد على أن ترتيب أوضاع السودان لا يمكن أن يتم بمعزل عن الصوت السوداني، معتبرًا أن أي مبادرة إقليمية أو دولية لا تستصحب رؤية السودانيين تفتقر إلى المعنى والجدوى. وفي هذا السياق، أكد أن الحرب اندلعت بأيدٍ سودانية، وأن حلها الأساسي يجب أن يكون عبر المدنيين السودانيين، على أن يقتصر دور الإقليم والمجتمع الدولي على الدعم والمساندة.

أزمة وجودية

ووصف حمدوك الوضع الراهن بأنه أزمة وجودية حقيقية تواجه السودان، داعيًا إلى وضع الخلافات جانبًا، والاتفاق على المشتركات أولًا لإنقاذ البلاد، مع ترك المجال لاحقًا للتنافس السياسي في إطار سلمي. كما أشار إلى أن السودان بلد ذو أغلبية مسلمة، ولا يرى وجود تهديد للإسلام، معتبرًا أن قضايا الدين لا ينبغي توظيفها كأداة صراع، وداعيًا إلى اعتماد "المائدة المستديرة" كإطار لحوار سوداني-سوداني شامل.

وتطرق الحديث إلى الانقسام الحاد داخل المجتمع السوداني، معتبرًا أنه ليس ظاهرة جديدة، لكنه تعمّق بفعل الحرب، وأن جذوره تعود إلى تاريخ طويل من التهميش وسوء إدارة التنوع. واعتبر أن الحرب الحالية تضع السودانيين أمام خيارين واضحين: إما إعادة ترتيب أوضاع البلاد وبناء سودان جديد يقوم على عقد اجتماعي مختلف، أو الاستمرار في مسار الفشل الذي لازم الدولة لأكثر من سبعين عامًا.

قضايا جوهرية

وفي هذا السياق، شدد على أن القضايا الجوهرية، مثل العلاقة بين الدين والدولة، والمواطنة المتساوية، ودور الجيش، والهوية، يجب أن تكون في صلب أي مؤتمر دستوري شامل. وخلص إلى أن الدولة السودانية فشلت في أن تكون متصالحة مع نفسها ومع مواطنيها، وفشلت في إدارة التنوع وبناء أفكار جامعة، وهو ما يجعل الحاجة ملحّة إلى عقد اجتماعي جديد ودستور يشارك الجميع في صياغته، يعالج قضايا الهوية والتنوع وتوزيع الثروة والسلطة، ويؤسس لجيش قومي يرى فيه كل السودانيين أنفسهم.

حديث حمدوك، في هذا السياق، لا يبدو خطابًا تعبويًا ولا محاولة لتلميع شخصي، بل توصيفًا لموقع التحالف في لحظة صعبة: مراجعة سياسية معلنة، سقف طموحات محسوب، وإدراك بأن الدعم الدولي لا يصنع وحده تحولًا ما لم يسبقه فعل داخلي.

عودة السياسية

في المحصلة، لم تغيّر الجولة الأوروبية موازين الحرب، لكنها أعادت إدخال السياسة إلى النقاش الدولي حول السودان، بعد أن كادت تُختزل الأزمة في أرقام النزوح وتقارير الإغاثة. هي خطوة ذات أثر تراكمي، لا نتيجة فورية، تكشف في آن واحد إمكانات الفعل المدني وحدوده.

أما السؤال الحقيقي الذي تتركه الجولة مفتوحًا، فلا يتعلق بما سمعه الأوروبيون من وفد «صمود»، بل بما إذا كانت القوى المدنية قادرة، في مرحلة لاحقة، على تحويل هذا الحضور الخارجي إلى وزن سياسي داخلي، في واقع ما زال السلاح فيه هو الفاعل الأقوى.

حماس في برلين وبرود في باريس واهتمام هادئ في النرويج

حمدوك: الجولة الأوروبية استهدفت، في الأساس، حشد دعم دولي لوقف الحرب

النيل الأزرق..
نزوح جماعي

ملخص

تشهد قرى وبلدات إقليم النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية وأمنية بالغة القسوة عقب مواجهات عنيفة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وحلفائها، خاصة في مناطق السلك وملكن وسلك أحمر بمحلية باو. وأسفرت الاشتباكات عن نزوح جماعي، في ظل نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه والمأوى.

أفادت مفوضية العون الإنساني بتسجيل نحو 15 ألف حالة نزوح جديدة وصلت إلى مناطق الأحمر وسودة وسط، وسط ظروف إنسانية قاسية. ويؤكد شهود ونازحون أن القصف العشوائي أدى إلى تشريد الأسر وتفريق بعضها عن أطفالها، مع تفاقم الجوع والعطش وانعدام الخدمات الأساسية.

حذرت منظمات أممية، بينها اليونيسف، من أن السودان يشهد أكبر موجة نزوح داخلي في العالم، مع تدهور أوضاع الأطفال بسبب الحرب والجوع والأمراض. كما أعلنت غرف الطوارئ عن وصول نازحين إلى مناطق تفتقر للغذاء والرعاية الصحية، مطالبة بتدخل إنساني عاجل.

تندرج أزمة النيل الأزرق ضمن الكارثة الإنسانية الأوسع في السودان، حيث يعاني أكثر من 21 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ونزح أكثر من 13 مليونًا بسبب الصراع. ورغم جهود محدودة لتوفير المأوى والمساعدات، تؤكد الأمم المتحدة أن حجم الاحتياجات يفوق الإمكانات المتاحة بشكل كبير

يونيسف تحذر: السودان سجل أكبر عملية نزوح داخلي في العالم.

تعيش قرى وبلدات في إقليم النيل الأزرق، أوضاعًا أمنية وإنسانية بالغة القسوة، في ظل عدم المأوى ونقص الغذاء والدواء والمياه النظيفة في أعقاب المواجهات المسلحة التي اندلعت بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع، وحلفائها في الحركة الشعبية.

وفي 25 يناير الماضي اندلعت مواجهات عنيفة بين الأطراف المتقاتلة خاصة في قرى «السلك»، «سلك أحمر»، و«ملكن» بمحلية باو غربي النيل الأزرق، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية ونزوح الآلاف من ديارهم الآمنة ويواجهون أوضاعًا بائسة.

وقالت مفوضة العون الإنساني بإقليم النيل الأزرق، قسمة عبد الكريم، إن المنطقة شهدت تسجيل 15 ألف حالة نزوح جديدة وأن الأسر وصلت إلى منطقتي الأحمر وسودة وسط في محافظة باو.

وأشارت في تصريحات إعلامية، إلى أن عملية النزوح جاءت في أعقاب العمليات العسكرية الأخيرة في منطقة «السلك» وسط ظروف إنسانية قاسية للغاية.

وولاية النيل الأزرق من ولايات السودان الجنوبية حسب تقسيم السودان بعد انفصال الجنوب في 2011، وتجاورها من الشمال ولاية سنار ومن الشرق إثيوبيا ومن الغرب والجنوب دولة جنوب السودان عاصمتها هي الدمازين.

تنقسم الولاية إدارياً إلى 7 محليات هي: محلية (الدمازين، الرصيرص، باو، الكرمك، التضامن، ود الماحي، وقيسان).

ويقول المواطن عابدين السر، إن الأوضاع في إقليم النيل الأزرق مأساوي بسبب الحرب ونقص الغذاء والدواء والاحتياجات الضرورية.

وأوضح السر في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «العائلات هربت إلى المجهول بسبب القصف العشوائي والرصاص الطائش، وبعض العائلات انفصلت عن أطفالها والوضع سيئ للغاية».

ومؤخرا حذر فرع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أن السودان سجل أكبر عملية نزوح داخلي في العالم.

وأكدت «يونيسف»، في بيان عبر منصة «إكس»، أن أطفال السودان يعانون من كارثة إنسانية ناجمة عن الحرب وتفشي الأمراض والجوع جراء الصراع بين الجيش السوداني و«قوات الدعم السريع»، الذي اندلع منذ نحو ثلاث سنوات.

ودعت «يونيسف» إلى توفير السلام والاستقرار الدائمين في السودان، مشددةً على الحاجة للمزيد من التغطية الإعلامية والتمويل للتعامل مع الوضع في السودان.

وقال البيان: «تواصل (يونيسف) جهودها على الأرض، حيث تقدم الخدمات الأساسية المنقذة للحياة مع الشركاء للأطفال والأسر المتضررة، بما في ذلك الصحة والتغذية والمياه الصالحة للشرب والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم».

كما أعلنت غرفة طوارئ مدينة الرُصيرص عن أوضاع إنسانية حرجة يعانيها أهالي قرية «السلك» في إقليم النيل الأزرق أعقب المعارك التي وقعت مؤخرًا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، التي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن.

وذكرت الغرفة في بيان تلقته «أفق جديد»، إن مجموعات كبيرة المواطنين نزحت وسط ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، مع فقدان بعض الأسر لأبنائها.

وأوضحت أن المعلومات الميدانية، أفادت بوصول جزء كبير من النازحين إلى منطقة «ديرنق» في ظل نقص حاد في الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية وسط مناشدات عاجلة للمنظمات الإنسانية للتدخل واحتواء الأزمة.

جراء قسوة النزوح، اضطرت المواطنة هادية مصطفى، إلى قطع رحلة طويلة وشاقة استغرقت يومين متتالين للوصول إلى منطقة آمنة مع مجموعة كبيرة من الرجال والنساء والأطفال

وقالت هادية، في حديثها لـ«أفق جديد»: «اضطررت للنزوح من قرية السلك بعد المواجهات المسلحة، والوضع بالغ الخطورة، وظللنا نعاني الجوع والعطش».

وتعتبر مناطق «ملكن» و«السلك» و«سلك أحمر»، ذات أهمية استراتيجية في إقليم النيل الأزرق، الواقع جنوب شرق البلاد. حيث تحاول قوات «الدعم السريع»

المفوضية السامية للأمم المتحدة: نزوح 20 ألف شخص إلى الدمازين وفرار آخرين إلى جنوب السودان

فرض سيطرتها على المنطقة الحدودية الملتهبة.

وفي مارس 2025، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تجدد العنف في محلية التضامن بولاية النيل الأزرق أدى إلى نزوح الآلاف.

وكشفت المفوضية عن فرار 20.000 شخص إلى مدينة الدمازين وعبور آخرين إلى دولة جنوب السودان.

وطبقا للمفوضية الأممية، فإن فرقها تتواجد على الأرض، حيث قدمت 200 خيمة عائلية (توفر المأوى لأكثر من 1،000 أسرة) و600 مشمع بلاستيكي، لكن الإحتياجات لا تزال هائلة.

كما أعلنت الأمم المتحدة – وقتها- عن نزوح أكثر من 10 آلاف أسرة سودانية من محلية التضامن بإقليم النيل الأزرق أقصى جنوب شرقي البلاد على الحدود مع إثيوبيا.

المساعدات الأممية: 200 خيمة و600 مشمع بلاستيكي لكن الاحتياجات هائلة

ووفق برنامج الأغذية العالمي، يعاني 21.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما أُجبر أكثر من 13 مليون شخص على النزوح من ديارهم، بينهم 9.3 مليون نازح داخليًا، و4.3 مليون يعيشون كلاجئين.

وبعد مرور أكثر من ألف يوم على الصراع الوحشي، يواجه أكثر من 21 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان. وقد تم تأكيد وقوع مجاعة في أجزاء من البلاد حيث حالت أشهر من القتال دون وصول عمال الإغاثة إلى المحتاجين، واضطر ما يقرب من 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم. واليوم، يعاني 3.7 مليون طفل وأم حامل ومرضعة من سوء التغذية.

التعايش السلمي..ضرورة إنسانية ونموذج ملح للحالة السودانية

حيدر المكاشفي

ملخص

ينطلق المقال من مناسبة اليوم الدولي للتعايش السلمي ليؤكد أن السلام، في الفهم الأممي المعاصر، لا يقتصر على وقف الحروب أو توقيع الاتفاقيات، بل يقوم أساسًا على قدرة المجتمعات على قبول التنوع وإدارة الخلاف بالحوار والقانون. فالتعايش السلمي بات ضرورة إنسانية وسياسية في عالم تتصاعد فيه النزاعات وخطابات الكراهية.

يوضح الكاتب أن الأمم المتحدة أولت التعايش السلمي أهمية متزايدة لأن أغلب النزاعات اليوم لم تعد بين دول، بل داخل المجتمعات نفسها، نتيجة التهميش وانهيار الثقة والاستقطاب. ومن هنا يأتي التركيز على دور الإعلام والنخب السياسية في تعزيز ثقافة السلام أو تقويضها، خاصة في البيئات الخارجة من النزاعات.

يشير إلى أنه في السياق السوداني، تبرز خطورة الحرب ليس فقط في الدمار المادي، بل في ضربها العميق للنسيج الاجتماعي وإشعالها خطابًا جهويًا وعرقيًا يهدد وحدة المجتمع والدولة. لذلك لم يعد التعايش السلمي مطلبًا أخلاقيًا أو مناسبة احتفالية، بل شرطًا أساسيًا لوقف الانهيار.

يخلص الكاتب إلى أن التعايش السلمي في السودان هو مدخل لا غنى عنه لإعادة بناء الدولة وإنجاح أي مسار سياسي، عبر مواجهة خطاب الكراهية، ودعم المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية، وتمكين المجتمع المدني. فلا سلام بلا تعايش، ولا دولة بلا نسيج اجتماعي متماسك.

مرّ علينا قبل يومين اليوم العالمي للتعايش السلمي الذي يحييه المجتمع الدولي في الثامن والعشرين من يناير من كل عام، وهي مناسبة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق عالمي يتسم بتزايد النزاعات المسلحة، وتنامي خطاب الكراهية، وتراجع قيم التسامح داخل المجتمعات. ويأتي اعتماد هذا اليوم كتعبير واضح عن إدراك أممي متزايد بأن السلام لا يمكن اختزاله في غياب الحرب أو توقيع الاتفاقيات السياسية، بل يقوم في جوهره على قدرة المجتمعات على إدارة تنوعها، واحترام اختلافاتها، والعيش المشترك على أساس المساواة والكرامة الإنسانية..التعايش السلمي ليس مجرد مفهوم أخلاقي بل ضرورة سياسية كذلك، إذ يمثل التعايش السلمي أحد المفاهيم المحورية في فكر الأمم المتحدة المعاصر، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحفظ السلم والأمن الدوليين، ومنع النزاعات قبل اندلاعها. ويعني التعايش السلمي قبول التنوع الديني والثقافي والعرقي والسياسي داخل المجتمعات، والتعامل مع الخلاف بوصفه حالة طبيعية تُدار بالحوار وسيادة القانون، لا بالعنف أو الإقصاء أو التحريض، وقد جاء إقرار اليوم الدولي للتعايش السلمي إستجابة لحقيقة مفادها أن كثيراً من النزاعات الحديثة لم تعد حروباً بين دول، بل صراعات داخل المجتمعات نفسها، تغذيها خطابات الكراهية، وسياسات التهميش، وانهيار الثقة بين مكونات الدولة الواحدة. ومن هنا، تسعى الأمم المتحدة من خلال هذه المناسبة إلى تعزيز ثقافة السلام، وتوجيه رسالة سياسية وأخلاقية مفادها أن إستقرار الدول يبدأ من تماسك مجتمعاتها. وفي هذا الصدد تولي الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بدور الإعلام والنخب السياسية في ترسيخ أو تقويض التعايش السلمي. فالإعلام، في زمن المنصات الرقمية، بات أداة مؤثرة إما في تهدئة الصراعات أو تأجيجها. ولذلك، فإن هذه المناسبة تشكل دعوة صريحة لوسائل الإعلام وصنّاع الرأي إلى تبني خطاب مسؤول، يبتعد عن الشيطنة والتعميم، ويعزز قيم الحوار واحترام الآخر، خاصة في المجتمعات الخارجة من النزاعات. ومن فرط اهتمام الامم المتحدة بضرورة التعايش السلمي، يجدر التنويه إلى أن منظومة الأمم المتحدة تعتمد أكثر من مناسبة دولية تعالج قضايا السلام والتعايش، من بينها اليوم الدولي للتعايش السلمي، إلى جانب أيام أممية أخرى معنية بثقافة السلام والعيش المشترك. ولا يعكس هذا التعدد أي تناقض في الرؤية، بل يؤكد إدراك المجتمع الدولي لتفاقم مخاطر تفكك المجتمعات وتصاعد خطاب الكراهية في أعقاب النزاعات المسلحة، والحاجة إلى تعزيز قيم التعايش عبر مسارات متوازية ومتراكمة. وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في الحالة السودانية، حيث لم تقتصر آثار الحرب على الدمار المادي وانهيار المؤسسات، بل امتدت لتقويض أسس العيش المشترك وتهلهل النسيج الاجتماعي، بما يجعل من التعايش السلمي ليس شعاراً أخلاقياً أو مناسبة احتفالية، بل شرطاً سياسياً واجتماعياً لا غنى عنه لإنجاح أي مسار للسلام وإعادة بناء الدولة.

في سودان الحرب المهلكة والمدمرة يصبح التعايش مسألة بقاء، وتبرز أهمية اليوم الدولي للتعايش السلمي بصورة مضاعفة في ظل الحرب المستمرة، التي لم تكتفِ بتدمير البنية التحتية وتعطيل مؤسسات الدولة، بل أصابت المجتمع في عمقه. فقد أفرزت الحرب خطاباً تعبوياً قائماً على الاستقطاب الجهوي والعرقي، وعمّقت الانقسامات بين مكونات المجتمع، وأضعفت الروابط التي ظلت، رغم هشاشتها، تشكّل أساس العيش المشترك لعقود طويلة. لقد كشفت هذه الحرب هشاشة المشروع الوطني الجامع، وأظهرت إلى أي مدى يمكن للخطاب التحريضي أن يحوّل الخلافات السياسية إلى صراعات مجتمعية تهدد وحدة الدولة نفسها. وفي هذا السياق، يصبح الحديث عن التعايش السلمي ليس ترفاً فكرياً أو مطلباً نخبوياً، بل ضرورة وطنية عاجلة. فالسودان اليوم يحتاج بصفة عاجلة إلى التعايش السلمي بوصفه مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الدولة، لا مجرد نتيجة لاحقة لاتفاق سياسي. فلا يمكن لأي تسوية سياسية أن تصمد في بيئة اجتماعية ممزقة، ولا لأي انتقال مدني أن ينجح في ظل خطاب كراهية يعيد إنتاج أسباب الصراع. ويتطلب ذلك إرادة سياسية واضحة تترجم إلى سياسات عملية، من بينها، مواجهة خطاب الكراهية وتجريمه، خاصة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتبني خطاب رسمي جامع يعترف بالتنوع السوداني ويحميه باعتباره مصدر قوة لا تهديد، ودعم مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية لمعالجة جراح الحرب، وتمكين المجتمع المدني، والقيادات المحلية، والشباب، من لعب دور محوري في رأب الصدع الاجتماعي..إن اليوم الدولي للتعايش السلمي يضع السودان، كما يضع العالم، أمام سؤال جوهري، كيف يمكن بناء سلام مستدام في مجتمعات أنهكتها الصراعات، وفي الحالة السودانية، تبدو الإجابة واضحة ان لا سلام بلا تعايش، ولا دولة بلا نسيج اجتماعي متماسك. فبقدر ما كانت الحرب أداة للهدم والانقسام، يمكن للتعايش السلمي أن يكون حجر الأساس لإعادة البناء، ليس فقط على مستوى الدولة، بل على مستوى الإنسان السوداني نفسه. ومن هنا، فإن الاستثمار في التعايش السلمي لم يعد خيارا أخلاقيا أو شعارا سياسيا، بل شرطا وجوديا لمستقبل السودان..

الجيش والدستور في السودان

إبراهيم هباني

ملخص

يرى الكاتب أنه في الدول المستقرة، يكون دور الجيش محددًا بوضوح في الدستور، وأي جدل حوله يكشف أزمة أعمق في بنية الدولة. في السودان، عاد هذا السؤال بقوة بعد سقوط النظام، ليعكس اختلال العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة المدنية.

يوضح أنه بعد إزاحة عوض بن عوف، بدت أمام الجيش فرصة تاريخية لتصحيح مساره والالتزام بدوره المهني، خاصة مع صعود عبد الفتاح البرهان بوصفه انتقالًا مؤقتًا. غير أن ما جرى لاحقًا أظهر أن الأزمة لم تكن في المرحلة الانتقالية، بل في فهم وظيفة الجيش وحدود تدخله في السياسة.

يشير إلى أنه منذ 2019، لم تُنفذ إصلاحات تعيد القوات المسلحة إلى موقعها الطبيعي، ولم تُفكك شبكات التمكين داخلها، بل أُقحمت في الصراع السياسي ثم في حرب داخلية بلا تفويض دستوري، ما أدى إلى إزاحة الدستور واستبدال القانون بالقوة.

يخلص إلى أن النتيجة هي تآكل دور الجيش الأساسي، فأصبح طرفًا في حرب يدفع المدنيون ثمنها، بدل أن يكون حاميًا للدستور ووحدة الدولة. ويخلص المقال إلى أن الخروج من الأزمة يمر عبر إعادة تعريف وظيفة الجيش كحارس للدولة الدستورية لا كبديل عنها.

في الدول المستقرة، لا يطرح سؤال دور الجيش لأنه محسوم دستورياً. فوظيفة الجيوش معروفة:

حماية الوطن، وصون الدستور، والدفاع عن الحدود. وحين يصبح هذا الدور موضع جدل، فذلك مؤشر على خلل أعمق في بنية الدولة نفسها. السودان اليوم يعيش هذه اللحظة بدقة مؤلمة.

عقب سقوط الجنرال عوض بن عوف تحت ضغط الشارع، بدا ان المؤسسة العسكرية أُتيحت لها فرصة نادرة لتصحيح مسار انحرف لعقود.

صعود عبد الفتاح البرهان قدم بوصفه انتقالاً اضطرارياً، لا حكماً دائماً، وتعهد بحماية الثورة وضمان السير نحو دولة مدنية دستورية. غير ان ما تلا ذلك كشف ان الأزمة لم تكن في مرحلة الإنتقال، بل في فهم وظيفة الجيش داخل الدولة.

منذ 2019، لم يبن مسار يعيد القوات المسلحة الى موقعها الطبيعي كمؤسسة مهنية فوق السياسة. لم تفكك شبكات التمكين التي اخترقت الجيش ثلاثين عاماً، ولم تستعد هيبته عبر اصلاح مؤسسي حقيقي. على العكس، جرى الزج بالجيش في صلب الصراع السياسي، ثم في حرب داخلية مفتوحة، بلا تفويض دستوري ولا تعريف وطني جامع.

الدساتير لا تحمي نفسها، والجيوش وُجدت لحمايتها. لكن من ينقلب على الوثيقة الدستورية لا يستطيع الادعاء بأنه يحمي الدولة. ومن يختزل الأمن في السلطة، يفتح الباب لتفكك الوطن.

الانقلاب على الانتقال المدني لم يكن مجرد تعطيل لمسار سياسي، بل كان ازاحة صريحة للدستور من موقعه المرجعي، ووضع القوة مكان القانون.

في هذا السياق، تآكلت وظيفة الجيش الاساسية:

بدل حماية الشعب، وجد نفسه طرفاً في حرب يدفع المدنيون ثمنها. وبدل حماية الحدود، فُتحت الجبهات في الداخل. وبدل ان يكون ضامنا للنظام الدستوري، صار هو نفسه خارج الاطار الدستوري. هذه المفارقة ليست نظرية، بل واقعية، وتظهر في كلفة الحرب، وانقسام المجتمع، وتراجع فكرة الدولة.

الأكثر دلالة ان أي محاولة مدنية لفتح مسار سياسي أو وقف للحرب تواجه بالتجريم والتخوين. هنا يصبح الخلاف أبعد من السياسة، وأقرب إلى سؤال الوظيفة:

هل الجيش اداة لحماية الدولة ام وسيلة لإدامة حكم بلا سند دستوري؟ المفارقة ان العالم يتعامل بلغة الدستور والسياسة، بينما يُدفع الداخل نحو خطاب تعبوي لا ينتج دولة ولا سلاماً.

لا توجد دولة حديثة بلا جيش قوي، ولا يوجد جيش قوي بلا دستور يحكمه.

وحين تدار المؤسسة العسكرية بعقلية التنظيم أو الضرورة، لا بعقلية الدولة، فانها تخسر احترام شعبها قبل أن تخسر ثقة العالم. السودان لا تنقصه التضحيات، بل ينقصه الوضوح:

وضوح الدور، وحدود السلطة، ومكان الجيش في الدولة.

السؤال المركزي ليس من يحكم اليوم، بل كيف يحكم، وتحت أي مرجعية. فالجيش الذي يحمي الدستور يحمي نفسه، والجيش الذي يتجاوزه يضع مستقبله على المحك. وفي السودان، لا مخرج من هذه الحلقة إلا باعادة تعريف وظيفة القوات المسلحة كما يجب أن تكون: حارسة للدولة، لا بديلة عنها.

واشنطن ،أديس أبابا ،سويسرا والخرطوم تترنح

فبراير .. 3 إجتماعات بشأن السودان والرابع صفر كبير

ملخص

في فبراير، يتكثف الحراك الدولي حول السودان عبر اجتماعات في أديس أبابا وواشنطن وسويسرا، في مشهد يعكس نشاطًا دبلوماسيًا لافتًا، لكنه لا يوحي باقتراب نهاية الحرب. فهذه اللقاءات تبدو أقرب إلى إدارة للأزمة وتأجيل لانفجارها، بينما يواصل الداخل السوداني تفككه السياسي، في ظل غياب أفق واضح لتحول حقيقي أو تسوية شاملة.

تتوزع الجهود بين مسارات متعددة خارجيًا: اجتماع وزاري للاتحاد الأفريقي، لقاء للرباعية الدولية في واشنطن يركز على الملف الإنساني، واجتماع لمسار «نيون» في سويسرا لمناقشة مخرجات ورش سياسية. هذا التعدد في المبادرات يعكس رغبة في التنسيق، لكنه يكشف أيضًا عن تشتت المقاربات واختلاف أولويات الفاعلين الدوليين والإقليميين.

يتزامن هذا الحراك مع انهيار فعلي للتحالفات السياسية المساندة للجيش داخليًا. اجتماع بورتسودان الأخير مثّل لحظة حاسمة، إذ أعلن القائد العام عمليًا نهاية العمل بالكتل السياسية، مطالبًا القوى بالتقدم فرادى، ما أدى إلى تفكيك ما تبقى من التحالفات وإفراغ فكرة العمل الجماعي من مضمونها.

وبين تفاؤل دولي حذر بإمكانية هدنة إنسانية قبل رمضان، وتشاؤم داخلي نابع من الانقسام والتآكل السياسي، يظل المشهد محكومًا بالتناقض.

يسعى الخارج لإعادة ترتيب مسارات السلام، بينما الداخل يفقد أدواته الجماعية، ليبقى السؤال مفتوحًا: هل يقود هذا الزخم إلى اختراق حقيقي، أم أنه مجرد إدارة طويلة لأزمة تُعاد صياغتها دون أن تُحل؟

في فبراير، لا تبدو الحرب في السودان كمعركة تبحث عن نهاية، بل كأنها مسرح واسع لإعادة توزيع الأدوار فوق أنقاض لم تبرد بعد. حراك كثيف، اجتماعات متلاحقة، وتصريحات تملأ الفضاء، لكن تحت هذا الضجيج يسود إحساس ثقيل بأن ما يجري ليس بحثًا عن مخرج، بل محاولة يائسة لترتيب الخراب وتأجيل الانهيار. الخارج يتحرك، والداخل يتفكك، وبينهما بلد يُدار كما لو أنه مرحلة انتقالية بلا أفق.

ثلاث محطات ترسم ملامح هذا المشهد خلال الشهر الجاري: في العاشر من فبراير يستضيف الإتحاد الأفريقي اجتماعًا لوزراء الخارجية لمناقشة القضية السودانية، وفي واشنطن يلتئم إجتماع لسفراء دول الرباعية الدولية، مع ترجيحات بانضمام قطر والكويت، في محاولة لحشد دعم مالي للأوضاع الإنسانية المتدهورة، بينما تحتضن سويسرا في النصف الثاني من الشهر اجتماع اللجنة التنسيقية المصغرة لمبادرة «نيون». وعلى الضفة الأخرى، يتحرك الداخل بقلق مماثل، حيث تنشغل القوى السياسية المتحالفة مع الجيش بصياغة تصورات لتشكيل مجلس تشريعي، تمهيدًا لعرضها على القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح البرهان، في اجتماع ثانٍ مرتقب بالخرطوم الأسبوع المقبل.

ثلاث محطات ترسم ملامح هذا المشهد خلال الشهر الجاري

لكن كل هذا الحراك يجري فوق أرضية متهالكة. فالمشهد السياسي الداخلي بدا مؤخرًا كأنه لقطة أخيرة في فيلم طويل من التآكل البطيء. الكتلة التي وُلدت لعرقلة الحكومة الانتقالية وإجهاض التحول المدني الديمقراطي، وتماسكت بالضرورة لا بالقناعة، باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة. التشاكس صار لغتها اليومية، والخلاف تحول من عارض عابر إلى سِمة ملازمة، حتى لم يعد أحد يتذكر لماذا اجتمعوا أصلًا. قيادي في الحزب الكبير، وعضو مؤثر داخل ما يُعرف بالكتلة الديمقراطية، لخّص المشهد ببرود العارف بنهايات الأشياء: كل هذه التكتلات لم تعد مجدية.

وجاء اجتماع الأسبوع الماضي في بورتسودان ليضع حدًا لأي التباس متبقٍ. لم يكن لقاءً للتفاوض، بل أقرب إلى إعلان وفاة سياسي. جلس القائد العام أمام المجتمعين بلا مواربة، بلا مجاملات، ولا حاجة للزخرفة. كانت كلماته قصيرة، حادة، ومباشرة: «كلٌّ يأتينا للمجلس التشريعي فردًا». جملة واحدة كانت كافية لتفكيك ما تبقى من أوهام التحالف، وإسقاط فكرة الكتل من أساسها.

خرجوا من القاعة أفرادًا قبل أن يغادروها فعليًا. لا بيانات ختامية، لا صور جماعية، ولا شعارات جامعة. كان ذلك المسمار الأخير في نعش التحالفات التي ساندت ما سُمِّي بـ«معركة الكرامة». ومنذ تلك اللحظة، صار واضحًا أن قواعد اللعبة تغيّرت: لا مظلات سياسية، لا كتل تفاوض باسم جماعات، فقط أفراد وكيانات يتقدمون وحدهم... أو يختفون في الظل، بينما يستمر الحراك الدولي في الدوران حول مشهد داخلي يتفكك بصمت.

اجتماع التوبيخ

ويقول مصدر رفيع داخل الكتلة الديمقراطية لـ«أفق جديد» إن اجتماع بورتسودان سبقتْه وتلته خلافات واسعة، مؤكدًا أن اللقاء لم يكن قاصرًا على الكتلة وحدها، بل شاركت فيه قوى أخرى من بينها رئيس تحالف الحراك الوطني د. التجاني السيسي، ورئيس الجبهة الثورية السودانية محمد سيد أحمد سر الختم. وأضاف القيادي، الذي فضّل حجب اسمه، أن الاجتماع لم يكن مريحًا، لا للمجتمعين ولا لقائد الجيش، لافتًا إلى أن الدعوة في بدايتها كانت مخصصة للكتلة الديمقراطية قبل أن يتم توسيعها لتشمل قوى من خارجها.

وبحسب المصدر، وجّه البرهان خلال كلمته لومًا وتقريعًا حادين للقوى المدنية، وحمّلها مسؤولية ما آلت إليه البلاد من تمزق وخراب، وقال مخاطبًا المجتمعين: «إنتو وجماعتكم ديك» في إشارة إلى مجموعة «صمود»، «بخلافاتكم مزقتم البلد وودّيتوها للحاصل اليوم». وأضاف أن القائد العام اتهم المدنيين بأنهم «لا شغل لهم غير القيل والقال».

وخلاصة الاجتماع، وفق المصدر نفسه، أن على القوى السياسية أن تتوحد على رؤية واحدة وتدخل في حوار سوداني-سوداني، تمهيدًا للقاء مرتقب في الخرطوم الأسبوع المقبل بمشاركة أوسع للقوى التي ساندت الجيش في الحرب، أو ما وصفه المصدر بـ«دعم الشرعية». غير أن هذا الطرح يصطدم بواقع من

وزير الخارجية السوداني ربما يشارك في مشاورات غير رسمية للاتحاد الافريقي

الانقسام العميق؛ إذ نفى القيادي داخل الكتلة الديمقراطية نفيًا قاطعًا أن تكون تلك القوى قد اجتمعت أو ستجتمع لتوحيد موقفها، قائلًا: «لم نجتمع ولن نجتمع».

وأوضح المصدر أن كل كتلة، سواء داخل الكتلة الديمقراطية أو خارجها، ستقدم تصورها الخاص بشأن تشكيل المجلس التشريعي. ولفت إلى أن المجلس، بحسب الوثيقة الدستورية، يتكون من 300 عضو، يُخصص 25% منها – أي 75 مقعدًا – للحركات الموقعة على اتفاق جوبا، بينما توزع المقاعد الـ225 المتبقية على الأحزاب السياسية والمكونات المجتمعية، بما في ذلك معاشو القوات المسلحة، والشباب، والنساء، والمثقفون، والفنانون. ورفض المصدر فكرة

استعادة مقعد السودان في المنظمة الافريقية ستكون محل نقاش في اجتماعات 10 فبراير

المساواة بين الأحزاب، معتبرًا أن هناك قوى ذات ثقل تاريخي لا يمكن وضعها على قدم المساواة مع كيانات صغيرة.

في المقابل، يتعارض هذا الحديث مع ما نقله مصدر مقرب من دوائر صنع القرار لـ«أفق جديد»، إذ أكد أن المجلس التشريعي لن يرى النور في القريب العاجل، مضيفًا بلهجة قاطعة: «خذها مني... ما في مجلس تشريعي ح يقوم قريب». واعتبر المصدر أن حديث القائد العام كان واضحًا في دعوته القوى السياسية إلى الاتفاق على رؤية وطنية شاملة تجنب البلاد صراعات الماضي، لا إلى التفاهم على تقاسم مقاعد المجلس. ورأى أن تفسير هذا الحديث باعتباره تفويضًا لتشكيل المجلس خطأ فادح.

وبين الروايتين، يظل المؤكد أن توزيع مقاعد المجلس – إن تم – لن يقوم على أساس الكتل السياسية، باستثناء مجموعة اتفاق جوبا، بينما ستُوزع بقية المقاعد على الأحزاب بشكل منفرد، وهو ما يعني عمليًا تفكيك ما تبقى من هذه التحالفات. وهكذا، يستمر الحراك الدولي في الدوران، بينما يتآكل الداخل بهدوء، في مشهد لا يشبه بدايات التحول... بقدر ما يشبه فصوله الأخيرة.

مقعد السودان

ويكتمل هذا المشهد المتشابك بإعلان مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي تتولى جمهورية مصر رئاسته الحالية، عن انه سيتلقى في العاشر من فبراير إحاطتين على المستوى الوزاري حول الأوضاع في كل من السودان والصومال. وستُستهل الجلسة بإحاطة مخصصة للسودان، تسبقها مشاورات غير رسمية يُتوقع أن يشارك فيها وزير خارجية السودان، وفقًا للبرنامج على موقع الاتحاد الأفريقي. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الجلسة رقم (1319) للمجلس، المنعقدة في ديسمبر 2025، والتي جرى خلالها الاتفاق على عقد اجتماع وزاري بشأن السودان على هامش الدورة العادية التاسعة والثلاثين لقمة الاتحاد الأفريقي.

وخلال تلك الجلسة، رحّب المجلس بتشكيل «الخماسية» بوصفها أحدث صيغة في جهود السلام بالسودان، وهي آلية تجمع الاتحاد الأفريقي، والإيغاد، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، بهدف إرساء عملية سياسية ومدنية للسلام تحت قيادة أفريقية. وإدراكًا لظهور بنية لصنع السلام تقوم فعليًا على مسارين متوازيين – أحدهما يركز على وقف إطلاق النار أو الهدنة الإنسانية، والآخر يتناول المسار السياسي والمدني – دعا المجلس أعضاء الخماسية والرباعية إلى العمل بشكل أوثق لضمان قدر أكبر من التناغم في جهود الوساطة. وفي هذا السياق، طبقا لوثيقة البرنامج المنشورة على موقع المنظمة الافريقية يُنتظر أن تتضمن الإحاطة المقبلة تحديثًا بشأن الاجتماع التشاوري للخماسية الذي استضافته مصر منتصف يناير، وما أفضى إليه من نتائج.

غير أن هذا الحراك الإقليمي والدولي، بكل ما يحمله من صيغ وآليات، يتقاطع مع واقع داخلي يتفكك بوتيرة أسرع. فبينما يناقش مجلس السلم والأمن إعادة معايرة انخراط الاتحاد الأفريقي، ومتابعة قراراته السابقة، بما في ذلك إنشاء فريق عمل مشترك لتنسيق الجهود الإنسانية، وتلقي أحدث المستجدات الأمنية، واستكشاف سبل تعزيز التنسيق بين مبادرات الوساطة المختلفة، تبدو الخريطة السياسية في الداخل وكأنها تُفرغ من مضمونها الجماعي. الاجتماع الأخير في بورتسودان، الذي حسم مصير الكتل والتحالفات بعبارة واحدة: «كلٌّ يأتينا للمجلس التشريعي فردًا»، كان التعبير الأوضح عن هذا التحول.

ولن يكون مفاجئًا، في هذا السياق، أن يُثار داخل أروقة المجلس الأفريقي موضوع رفع تعليق عضوية السودان، لا سيما إذا ما طرحه ممثل السودان خلال المشاورات غير الرسمية. لكن المفارقة تبقى قائمة: بينما يسعى الخارج إلى إعادة ترتيب مسارات السلام وصيغه، تتبدد في الداخل فكرة العمل الجماعي نفسها، ليغدو المشهد محكومًا بأفراد يتقدمون وحدهم، في لحظة يبدو فيها السودان حاضرًا على طاولات الوساطة... وغائبًا عن فكرة الإجماع.

الحفر بالابرة

وفي هذا السياق، تستضيف واشنطن غدًا الثلاثاء، الثالث من فبراير، فعالية خاصة بـ«صندوق السودان الإنساني» في معهد دونالد ج. ترامب للسلام، بدعوة من المستشار

الأول للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، وبمشاركة وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية أليسون هوكر.

ومن المقرر أن تشهد الفعالية إعلان تعهدات مالية ومساهمات إنسانية من الولايات المتحدة وعدد من الدول، تعقبها جلسة نقاش ومؤتمر صحفي يشارك فيه بولس إلى جانب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، توم فليتشر. وتبدأ الفعالية عند الساعة العاشرة صباحًا بكلمات افتتاحية وإعلانات الدعم المالي، في خطوة تعكس تركيز الحراك الدولي الراهن على البعد الإنساني للأزمة، في وقت يتعثر فيه أي مسار سياسي جاد لإنهاء الحرب. ويقول الخبير الأمني بشير يوسف إن واشنطن «تحفر بالإبرة» في مسعاها لتحقيق اختراق في ملف السلام السوداني، معتبرًا أن اجتماعات الثلاثاء تمثل «الجزرة» التي قد تعقبها «العصا» في مواجهة الأطراف الرافضة. غير أنه كشف، في حديثه لـ«أفق جديد»، عن اتساع الهوة داخل مكونات الرباعية الدولية بشأن مقاربات الحل، مستشهدًا بتصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية حول الاتصال الهاتفي بين الوزير بدر عبد العاطي ونظيره السعودي فيصل بن فرحان، والتي صنّفت فيها مصر – وللمرة الأولى – قوات الدعم السريع باعتبارها «مليشيا متمردة».

ويرى يوسف أن هذا الموقف تبنّى بصورة كاملة رؤية الجيش السوداني، التي تشترط انسحاب قوات الدعم السريع من المدن لإقرار هدنة إنسانية، وهي رؤية يرفضها الدعم السريع جملةً وتفصيلًا، محذرًا من أن مآلات هذا الاتصال قد تُضعف فرص التوصل إلى هدنة إنسانية قبل حلول شهر رمضان.

في المقابل، عبّر دبلوماسي غربي تحدّث لـ«أفق جديد» عن تفاؤل كبير بإقرار هدنة إنسانية قبل رمضان، مؤكدًا أن النقاشات بشأنها «شارفت على نهاياتها». وعضدت هذا التفاؤل النبرة الإيجابية التي تحدث بها رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك خلال الندوة التي نظمها التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» في العاصمة البريطانية لندن، حيث قال إن مبادرة «الرباعية» – التي تضم الولايات المتحدة والسعودية ومصر والإمارات – تتوافق مع رؤية التحالف بشأن الانتقال المدني الكامل والإصلاح الأمني، موضحًا أنها وضعت مبادئ واضحة وخارطة طريق ومواقيت زمنية، وتمثل إطارًا مناسبًا لدفع العملية السياسية.

«الكتلة الديمقراطية» التي وُلدت لعرقلة الحكومة الانتقالية وإجهاض التحول المدني تلفظ أنفاسها الأخيرة

مسار «نيون»

وبالتوازي مع ذلك، وزعت منظمة بروميديشن دعوات لاجتماع أعضاء اللجنة التنسيقية المصغرة لمسار «نيون» في سويسرا خلال النصف الثاني من فبراير الجاري، لمناقشة مخرجات الورش التي نُظمت بدعم من المنظمة. وبحسب معلومات «أفق جديد»، تضم اللجنة شخصيات بارزة، من بينها رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، ووزيرة الخارجية السابقة مريم المهدي، ورئيس الجبهة الشعبية المتحدة خالد شاويش، إضافة إلى القيادي في الكتلة الديمقراطية مبارك أردول.

غير أن مسار «نيون» نفسه لم يسلم من التصدعات؛ إذ أثار تنظيم «بروميديشن» ورشتين وُصفتا بمحاولات لإعادة توحيد الإسلاميين جدلًا واسعًا، ما دفع الحركة الشعبية – التيار الثوري الديمقراطي إلى إعلان تعليق مشاركتها في المسار، احتجاجًا على تنظيم اجتماعات للمؤتمر الوطني وقوى إسلامية في ماليزيا.

هكذا، يتضح أن الحراك الدولي – مهما بدا نشطًا ومكثفًا – يتحرك فوق أرض سياسية داخلية متصدعة، تتنازعها رؤى متعارضة، ومسارات متوازية لا تلتقي. تفاؤل الخارج يقابله تفكك الداخل، ومبادرات تُصاغ بعناية تصطدم بواقع سياسي يتآكل بصمت. وبين «جزرة» الضغوط الدولية و«عصا» الوقائع الميدانية، يظل السؤال معلقًا: هل ينجح هذا الحراك في فتح كوة حقيقية نحو السلام، أم أنه مجرد فصل جديد في إدارة أزمة طويلة، تُعاد فيها هندسة الخراب بدلًا من إنهائه؟

الحراك يجري فوق أرضية متهالكة في المشهد السياسي الداخلي

«أبو جبيهة»..

خيام بالية ووضع مأساوي

ملخص

تشهد مدينة أبو جبيهة بولاية جنوب كردفان تدفقًا يوميًا لمئات الأسر النازحة من كادقلي والدلنج، هربًا من القتال والحصار ونقص الغذاء والدواء. ويصف نازحون الأوضاع الإنسانية بأنها بلغت مستويات حرجة، مع استمرار إغلاق الطرق وتدهور الخدمات الصحية ووقوع وفيات وسط النساء والأطفال.

تعاني مخيمات النزوح في أبو جبيهة من أوضاع مأساوية، حيث تتكدس آلاف الأسر في خيام بالية وسط انتشار الجوع والمرض، ونقص حاد في المأوى والرعاية الصحية. وتستضيف المنطقة أكثر من 150 ألف نازح جرى توزيع بعضهم على سبعة مخيمات، بينما ينتظر آخرون توفير مأوى أو نقلهم إلى مناطق أكثر أمانًا.

أفادت الأمم المتحدة بأن مدينة الدلنج ما تزال معزولة وتعاني توترًا شديدًا، مع محدودية العمليات الإنسانية بسبب القيود الأمنية. وقد فرّ نحو نصف سكانها، فيما يواجه من تبقى نقصًا حادًا في الغذاء والرعاية الصحية، رغم تحسن نسبي في توفر السلع بعد دخول قوافل تجارية، دون تحسن موازٍ في القطاع الصحي.

تندرج مأساة أبو جبيهة ضمن أزمة إنسانية أوسع في السودان، حيث يعاني أكثر من 21 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ونزح أكثر من 13 مليونًا بسبب الحرب. وتؤكد الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي أن حجم الاحتياجات يفوق القدرات الحالية، مع حاجة عاجلة لتمويل إضافي وفتح الممرات الإنسانية لتفادي تفاقم الكارثة.

”مئات الأسر تصل يوميًا إلى مدينة أبو جبيهة هربًا من أهول الحرب“

أفق جديد

في ظل تصعيد الأعمال العدائية بولاية جنوب كردفان، وقسوة الحصار وتضرر المرافق الصحية، ونقص الغذاء والدواء، تصل يوميًا مئات الأسر إلى مدينة «أبو جبيهة» هربًا من أهول الحرب في مدينتي كادقلي والدلنج.

بالنسبة إلى المواطن، عيسى عبد الجبار، فإن موجة النزوح لا زالت متواصلة إلى المناطق الآمنة خاصة مدينة أبو جبيهة هربًا من القتال والعنف وتفاقم الأوضاع الإنسانية التي وصلت إلى مستويات حرجة.

وأوضح عبد الجبار في حديثه لـ«أفق جديد»، أن الطرق ما زالت مقطوعة، ما أدى إلى شح الغذاء والدواء الذي تسبب في وفاة النساء والأطفال في عدة مناطق بولاية جنوب كردفان.

ونوه إلى أن مخيمات النزوح في مدينة «أو جبيهة» مأساوية وتتطلب تدخلًا إنسانيًا عاجلًا بسبب تكدس الأسر في خيام بالية.

وأفادت الأمم المتحدة بأن الوضع في مدينة الدلنج – ثاني أكبر مدن ولاية جنوب كردفان – لا يزال شديد التوتر. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن طرق الوصول لا تزال مقطوعة، وقد تسبب العزل المطول للمدينة في تفاقم الأوضاع إلى مستويات حرجة.

وأوضح المكتب الأممي أن العمليات الإنسانية لا تزال محدودة، حيث تعمل عدد قليل من المنظمات غير الحكومية في ظل قيود شديدة.

ويُفيد الشركاء في المجال الإنساني بفرار نصف سكان الدلنج العام الماضي، بينما يواجه من تبقى منهم نقصًا حادًا في الغذاء والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية الأخرى.

من جهتها ذكرت المواطنة، ناهد الأمين، أن مدينة الدلنج تعيش أوضاعًا جيدة نسبيًا بعد دخول القوافل التجارية، لكن الأوضاع الصحية ما زالت متدهورة، وأن المستشفيات تحتاج إلى تأهيل جديد وتوفير الدواء والمحاليل الوريدية.

وأشارت ناهد في حديثها لـ«أفق جديد»: «النزوح مستمر بسبب الحصار والعنف والقصف العشوائي ونقص المواد الغذائية والدواء».

وأضافت بالقول: «مخيمات النزوح في أبو جبيهة سيئة للغاية بسبب الجوع والمرض وتكدس النساء والأطفال في خيام صغيرة».

وأعلن الجيش السوداني، الأسبوع الماضي، تمكنه من دخول مدينة الدلنج ثاني مدن ولاية جنوب كردفان، بعد عامين من الحصار من الدعم السريع و«الحركة الشعبية» المتحالفة معها.

”الطرق ما زالت مقطوعة ما أدى إلى شح الغذاء والدواء“ – مأساة المدنيين في جنوب كردفان

وأضافت: «الأطفال يموتون بسبب الجوع والمرض، وعلى المنظمات الإنسانية سرعة الدخول إلى مناطق ولاية جنوب كردفان

تفاديًا للأضرار المترتبة على إغلاق الطرق».

واستقبلت منطقة أبو جبيهة أكثر من 150 ألف نازح وصلوا من مناطق مختلفة بولايتي شمال وجنوب كردفان، وتم توزيع آلاف منهم على 7 مخيمات، في حين ينتظر آلاف آخرون توفير مأوى لهم أو ترتيب رحلة نزوح لمكان آخر.

وفي جميع أنحاء كردفان، تُقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 88 ألف شخص نزحوا في الفترة بين أواخر أكتوبر ومنتصف يناير الماضيين بسبب الصراع المستمر.

وخلال زيارة ميدانية شاهدت الفرق الأممية والشركاء في المجال الإنساني عائلات تصل بعد فرارها من الفاشر، وهي بحاجة إلى الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والدعم الغذائي.

وحثت الأمم المتحدة الأطراف في السودان على خفض التصعيد فورًا والانخراط في حوار جاد نحو وقف فوري للأعمال العدائية. كما دعت المانحين إلى الحفاظ على تمويل عمليات الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات الحيوية إلى كافة المحتاجين إليها.

وأفاد شهود عيان «أفق جديد»، بوصول مئات الأسر النازحة من مدينتي كادقلي والدلنج هربًا من عنف الحرب وقسوة الحصار الذي تفرضه قوات الدعم السريع على مدن ولاية جنوب كردفان.

وحسب الشهود، فإن الأطفال وكبار السن يواجهون العديد من المشاكل الصحية وسوء التغذية، وهم يتلقون علاجا وسط ظروف صعبة وإمكانيات شحيحة.

ووفق برنامج الأغذية العالمي، يعاني 21.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما أُجبر أكثر من 13 مليون شخص على النزوح من ديارهم، بينهم 9.3 مليون نازح داخليًا، و4.3 مليون يعيشون كلاجئين.

وحسب الأمين العام لمفوضية العون الإنساني بولاية جنوب كردفان، عبد الرحيم حسن، فإن الأعداد الهائلة تفوق قدرة مفوضية العون الإنساني على تقديم ما يلزم من احتياجات لهؤلاء الذين يتدفقون بصورة مستمرة من غرب السودان.

وحسب منظمة الهجرة الدولية، فقد توجه غالبية النازحين إلى محافظتي شيكان والرهد بولايتي شمال كردفان والنيل الأبيض، في حين نزح غالبية الأفراد من شمال كردفان بنسبة 62%، تليها جنوب كردفان بنسبة 37%، وغرب كردفان فكانت أقل من 1%.

وذكرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، أن أكثر من 3 ملايين نازح سوداني عادوا إلى ديارهم، على الرغم من تواصل القتال العنيف في بعض مناطق البلاد.

وبينما يعيش أكثر من 14 مليوناً في مرحلة الأزمة الغذائية، دخل 6.3 ملايين شخص في مرحلة الخطر الغذائي الطارئ، والتي تتطلب تدخلًا فوريًا.

وبعد مرور أكثر من ألف يوم على الصراع الوحشي، يواجه أكثر من 21 مليون شخص إنعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان. وقد تم تأكيد وقوع مجاعة في أجزاء من البلاد حيث حالت أشهر من القتال دون وصول عمال الإغاثة إلى المحتاجين، واضطر ما يقرب من 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم. واليوم، يعاني 3.7 مليون طفل وأم حامل ومرضعة من سوء التغذية.

وذكر برنامج الأغذية العالمي في بيان أنه وصل إلى أكثر من 10 ملايين من النساء والرجال والأطفال الأكثر ضعفا في السودان، منذ إندلاع الصراع وقدم لهم مساعدات غذائية ونقدية وتغذوية طارئة.

وأوضح البرنامج أن فرقه موجودة في السودان، وأنه يملك القدرة على توسيع نطاق عملياته وإنقاذ مزيد من الأرواح، إلا أن التمويل لا يزال يمثل تحديا، وهناك حاجة ماسة إلى 700 مليون دولار لمواصلة العمليات حتى شهر يونيو.

وخلال الأشهر الستة الماضية، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات منتظمة لما يقرب من 1.8 مليون شخص في مناطق المجاعة أو المناطق المهددة بها، مما ساهم في الحد من الجوع في تسعة مواقع.

وشملت الإنجازات الأخيرة وصول قافلة مشتركة للأمم المتحدة إلى كادوقلي في أكتوبر - وهي إحدى المناطق التي انقطعت فيها المساعدات عن العائلات لعدة أشهر.

ومنذ أكتوبر 2025، تشهد ولايات إقليم كردفان الثلاث اشتباكات ضارية بين الجيش و«الدعم السريع» التي سيطرت حينها على كل مراكز إقليم دارفور المتاخم لإقليم كردفان.

وتستولي قوات «الدعم السريع» على كل مراكز ولايات دارفور الخمس غربا من أصل 18 ولاية بعموم البلاد، بينما يسيطر الجيش على أغلب مناطق الولايات الـ 13 المتبقية بالجنوب والشمال والشرق والوسط، وبينها العاصمة الخرطوم.

"مخيمات النزوح في أبو جبيهة مأساوية وتتطلب تدخلاً عاجلاً" - تكدس وخيام بالية

عن كثب

شهود:
قوات الدعم السريع خطفت أطفالا في دارفور

ملخص

يوثق تقرير رويترز ، عبر شهادات أكثر من 26 شاهدًا، اتهامات لقوات الدعم السريع بخطف أطفال في دارفور، خاصة خلال سيطرتها على مدينة الفاشر في أكتوبر 2025، وفي هجمات أخرى منذ 2023. الشهادات تشير إلى قتل آباء الأطفال في بعض الحالات قبل خطفهم، تحت التهديد أو بعد تعنيفهم.

بحسب الشهود، جرى اختطاف ما لا يقل عن 56 طفلًا تتراوح أعمارهم بين شهرين و17 عامًا، في 23 واقعة منفصلة. وأفاد بعض الأهالي بأن المقاتلين أبلغوهم أن الأطفال سيُستخدمون في رعي الماشية أو أعمال السخرة، بينما لم تتمكن رويترز من التحقق بشكل مستقل من مصير الأطفال المختطفين.

اعتبر خبراء قانونيون هذه الوقائع قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتشمل الاحتجاز غير القانوني والاستعباد والاتجار بالبشر. ورغم نفي قوات الدعم السريع سابقًا استهداف المدنيين عمدًا، فإنها لم ترد على طلبات التعليق بشأن هذه الاتهامات، فيما قالت إنها تحقق مع بعض العناصر المتورطة.

يربط التقرير هذه الانتهاكات بتاريخ قوات الدعم السريع المنحدرة من ميليشيات الجنجويد المتهمة بجرائم إبادة في دارفور سابقًا، ويأتي في سياق حرب تسببت في مقتل عشرات الآلاف وأكبر أزمة إنسانية في العالم. كما أكدت المحكمة الجنائية الدولية أنها تحقق في جرائم ارتُكبت في الفاشر، مع تركيز خاص على العنف ضد النساء والأطفال.

من ريدي ليفينسون (رويترز)

– قال شهود إن مقاتلي قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان خطفوا أطفالا خلال سيطرتهم على مدينة الفاشر في أكتوبر تشرين الأول وفي هجمات أخرى في إقليم دارفور خلال الحرب الأهلية، وقتلوا آباء هؤلاء الأطفال أولا في بعض الحالات.

وتضمنت الشهادات المستندة إلى مقابلات أجرتها رويترز مع أكثر من عشرين شاهداً، أربع إفادات عن مقاتلين من قوات الدعم السريع أبلغوا الأهالي أن الأطفال سيعملون بالسخرة في رعي الماشية.

وتقاتل قوات الدعم السريع الجيش السوداني منذ أبريل نيسان 2023 في صراع على حكم البلد الغني بالموارد المعدنية والأراضي الزراعية والموانئ المطلة على البحر الأحمر.

وأوردت منظمات حقوقية تقارير عن جرائم حرب تردد أنها ارتكبت من جانب كلا الطرفين، بما في ذلك تجنيد الأطفال، لكن لم ترد تقارير إعلامية أخرى من قبل عن خطف الأطفال واستعبادهم على يد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها.

وتحدث 26 شاهداً إلى رويترز شخصياً أو عبر الهاتف بعد فرارهم إلى بلدة في شمال دارفور أو إلى شرق تشاد. ووصفوا 23 واقعة منفصلة تم فيها اختطاف ما لا يقل عن 56 طفلا تتراوح أعمارهم بين شهرين و17 عاماً في هجمات تعود إلى عام 2023.

ووصف ستة من هؤلاء الشهود ما حدث عند اختطاف أقارب لهم.

ولم يتسن لرويترز تحديد العدد الإجمالي للأطفال المختطفين، ولم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من روايات الشهود أو تتبع ما حدث للأطفال بعد اختطافهم.

ولم ترد قوات الدعم السريع على طلبات للتعليق على التقارير بشأن خطف قصر وانتهاك حقوقهم وقتل آبائهم. وكانت قد نفت في السابق استهداف المدنيين عمداً، وقالت إنها تحقق مع العناصر المشتبه في ارتكابهم انتهاكات.

وقال ثلاثة خبراء قانونيين إن عمليات الاختطاف قد تشكل احتجازاً غير قانوني وتعذيباً، وتصل إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقالت الخبيرة باتريشيا سيلرز، المحامية الدولية والمستشارة الخاصة السابقة بشأن جرائم الاسترقاق لدى المحكمة الجنائية الدولية، إن الشهادات التي جمعتها رويترز قد تندرج كذلك ضمن أفعال الاستعباد والاتجار بالبشر بما ينتهك القوانين الدولية وعددا من المعاهدات الدولية.

مدينة محاصرة

قال شيلدون يت ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في السودان إنه لم يتلق أي تقارير عن اختطاف أطفال بغرض استعبادهم أو تسخيرهم لرعي الماشية، لكنه أشار إلى أن الروايات التي جمعتها رويترز "تتفق للأسف مع النمط الأوسع نطاقا للانتهاكات الجسيمة التي ما زلنا نشهدها بحق الأطفال" دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل.

نشأت قوات الدعم السريع من رحم ميليشيات الجنجويد التي قاتلت إلى جانب قوات الحكومة في عهد الرئيس السابق عمر البشير، واتهمت بارتكاب إبادة جماعية في دارفور في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وخلال ذلك الصراع، وردت تقارير من نشطاء ومنظمات حقوقية تفيد باختطاف الجنجويد لأطفال وإجبارهم على أداء أعمال منزلية ورعاية الماشية أو استغلالهم في الجنس.

وردا على سؤال حول روايات الشهود عن عمليات الاختطاف خلال الحرب الحالية، قال الجيش السوداني "هذا السلوك يتسق مع ما مارسته ميليشيا الجنجويد خلال حكم النظام السابق". وقالت الحكومة السودانية المدعومة من الجيش في بيان أرسلته لرويترز "لا يمكن للحكومة القبول بترك المواطنين أسرى لعنف الميليشيا".

ونفت قوات الدعم السريع من قبل مسؤوليتها عن فظائع منسوبة إلى أفرادها في دارفور.

وأسفرت الحرب عن مقتل عشرات الآلاف وتسببت في مجاعة وفي انتشار أمراض، فيما وصفته الأمم المتحدة بأنه أكبر أزمة إنسانية في العالم. ووجهت من قبل اتهامات لقوات الدعم السريع وجماعات متحالفة معها بارتكاب عمليات قتل جماعية على أساس عرقي بحق غير العرب.

في أواخر أكتوبر تشرين الأول، عززت قوات الدعم السريع سيطرتها على دارفور عندما سيطرت على مدينة الفاشر التي تؤوي الكثير من النازحين والتي هاجمتها وحاصرتها قوات الدعم السريع لمدة 18 شهرا. واتهمها شهود بارتكاب انتهاكات شملت عمليات قتل خارج إطار القانون.

وخلال جلسة إحاطة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 يناير كانون الثاني، قالت

نزهات شميم خان نائبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إن مكتبها يحقق في جرائم تُتهم بارتكابها قوات الدعم السريع في الفاشر، مع التركيز بشكل خاص على ممارسة العنف بحق نساء وفتيات وأطفال.

وقالت خان إن بناء على الأدلة التي تم جمعها حتى الآن، يعتقد مكتبها أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وقعت في المدينة في أواخر أكتوبر تشرين الأول خلال ذروة حصار قوات الدعم السريع للفاشر.

ولم ترد قوات الدعم السريع على طلب للحصول على تعليق على تصريحات خان.

مقتل أمهات واحتجاز أطفال

في معظم الحالات، تحدث الشهود عن خطف مقاتلين من قوات الدعم السريع لأطفال قتل آباؤهم حديثا، تحت تهديد السلاح أو بعد ضرب الأطفال.

وقال ستة شهود إن الأطفال شاهدوا في بعض الحالات آباءهم يقتلون.

وتحدث عشرة شهود أجرت رويترز مقابلات معهم في تشاد عن خطف مقاتلي قوات الدعم السريع لأطفال خلال عملية السيطرة على الفاشر.

وأشاروا إلى أن عمليات اختطاف وقعت في المدينة وعلى طول الطريق المؤدي إلى بلدة طويلة، التي تقع على بعد حوالي 50 كيلومترا إلى الغرب، حيث تقدر الأمم المتحدة وجود حوالي 665 ألف نازح هناك.

وقالت مدينة آدم خميس (38 عاما) إنها احتجزت في جامعة الفاشر مع نساء وأطفال آخرين بعد محاولتهم الفرار من المدينة في 26 أكتوبر تشرين الأول.

وأضافت أنها شاهدت في الجامعة أحد عناصر قوات الدعم السريع يدعى أبو لولو وهو يطلق النار على العديد من المحتجزين، وبينهم امرأة حامل في شهرها السابع وعشرة أطفال.

وأضافت أن أبو لولو ومجموعته أخذوا ثلاث طفلات وطفلين تتراوح أعمارهم بين سنتين وخمس سنوات، بعد أن قتلوا أمهاتهم، ووضعوهم في مؤخرة سيارة تويوتا لاند كروزر. وذكرت أن مسلحا آخر انتزع رضيعا يبلغ من العمر شهرين من بين ذراعي إحدى الفتيات وجلس في السيارة معه. وذكرت أن الأطفال من الفاشر، لكنها لا تعرف أسماءهم.

وقالت مدينة إن أم طفلة ماتت أمام أعينهم وحاولت الطفلة لمس والدتها لإيقاظها.

ولم تتمكن رويترز من التحقق بشكل مستقل من رواية مدينة.

خطف لرعاية الماشية

قالت قوات الدعم السريع لرويترز في ديسمبر كانون الأول إن أبو لولو محتجز لديها وإنها تحقق معه ومع عدة جنود آخرين بشأن الانتهاكات التي ارتكبت بعد الاستيلاء على الفاشر.

وحظيت مقاطع فيديو على الإنترنت تظهر أبو لولو وهو يطلق النار على أسرى عزل بعد الاستيلاء على المدينة باهتمام عالمي. وتحققت رويترز من صحة بعض هذه المقاطع.

ولم ترد قوات الدعم السريع على طلب من رويترز للتحدث إلى أبو لولو.

وقال محمد آدم بشير (38 عاما) إنه شاهد، وهو يفر شمالا من الفاشر إلى قرية تورو في 26 أكتوبر تشرين الأول، مقاتلي قوات الدعم السريع وهم يأخذون طفلين في الرابعة والخامسة من العمر وطفلة عمرها ثلاث سنوات تقريبا بعدما قتلوا أمهاتهم بالرصاص. وأضاف أن المقاتلين وضعوا الأطفال في المقعد الخلفي لسيارة لاند كروزر مدرعة.

وأردف يقول "أبعدوا الأطفال عن أمهاتهم وهنّ يحتضرن... أخذوهم إلى السيارة، ثم عادوا ليطلبوا منا المال".

ولم ير أي من الشهود الذين قابلتهم رويترز ماذا حدث للأطفال بعد خطفهم، لكن عبد المجيد عبد الكريم (28 عاما) قال إنه كان يسمع في الليل بكاء أطفال ينادون ذويهم أثناء احتجازه في منطقة أحراش قرب قرية قرني، في الأيام التي تلت سقوط الفاشر.

وجمع باحثون، قابلوا أشخاصا نزحوا بسبب العنف في دارفور، شهادات مماثلة.

ووثقت منظمة العفو الدولية في تقرير أصدرته الشهر الماضي رواية طفل قال إن مقاتلي قوات الدعم السريع خطفوه من مخيم زمزم للنازحين بالقرب من الفاشر وأجبروه على العمل.

وذكر أنهم كانوا يقيدوه بالسلاسل ليلا ويجبروه على رعي الأغنام نهارا لأكثر من ستة أسابيع.

واتصل الخاطفون بأقارب الطفل لطلب فدية قدرها خمسة ملايين جنيه سوداني (1500 دولار). وقالت منظمة العفو الدولية إنهم أطلقوا سراحه بعدما دفع أقاربه الفدية.

وسبق أن أفادت رويترز، التي لم تتحقق بشكل مستقل من نتائج منظمة العفو الدولية، بأن قوات الدعم السريع احتجزت مجموعات كبيرة من البالغين من الفاشر للحصول على فدية. وقال مستشار لقوات الدعم السريع في ذلك الوقت إن مجموعات منافسة كانت تتنكر بزي قوات الدعم السريع مسؤولة عن معظم هذه الحالات.

خطف شقيقين في هجوم

قال سبعة شهود لرويترز إن المقاتلين كانوا يشيرون إلى الأطفال المختطفين باسم "فلنقايات"، أي عبيد المنازل، وهو مصطلح يستخدم عادة لازدراء ووصف حلفاء الجيش السوداني.

وذكر الشهود، الذين ينتمون في الغالب إلى قبيلة الزغاوة، أن مقاتلين من قوات الدعم السريع، التي تهيمن عليها عناصر عربية، وجهوا إليهم ألفاظا عنصرية. ولم ترد قوات الدعم على سؤال بشأن ما إذا كانت هناك دوافع عنصرية محتملة وراء عمليات الاختطاف.

وذكر عدة شهود أن قوات الدعم السريع كانت تخطف أطفالا إلى جانب الماشية التي تستولي عليها. وقال أربعة منهم إن المقاتلين أخبروهم بأنهم يستخدمون الأطفال في رعاية الحيوانات، وهو دور يسند عادة للأطفال في المنطقة.

وتحدث 16 شاهدا عن عمليات خطف وقعت قبل الاستيلاء على الفاشر.

وقال إمام علي (26 عاما) إنه فر مع عائلته من الفاشر المحاصرة في مارس آذار 2025، وهاجمه مقاتلو قوات الدعم السريع، الذين وصلوا على ظهور جمال ودراجات نارية وسيارة، في جنوب شرقي بلدة طويلة.

وأضاف أن المقاتلين أطلقوا النار على اثنين من أشقائه وخطفوا الاثنين الآخرين، اللذين تبلغ أعمارهما 15 و13 عاما، بالإضافة إلى 60 رأسا من أغنامهم. ولم يسمع أي أخبار عن شقيقيه المختطفين منذ ذلك الحين.

وذكرت فاطمة يحيى (47 عاما) أنها غادرت نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور في أكتوبر تشرين الأول 2023، وأوقفتها مجموعة من مقاتلي قوات الدعم السريع أثناء فرارها إلى الفاشر مع عائلات أخرى.

وقالت إن المقاتلين عصبوا أعين صبيين وفتاة في التاسعة من تاعمر تقريبا ووضعوهم في المقاعد الوسطى لثلاث سيارات لاند كروزر كبيرة وجلس مقاتلون بجوارهم من الناحيتين.

وأضافت أنها لا تعرف الأطفال، لكنهم من نيالا، وأن اثنين منهم فقدا أميهما في قصف هناك.

وذكرت أن المقاتلين أخبروهم بأن الأطفال سيعملون في رعاية الحيوانات.

(شاركت في التغطية نفيسة الطاهر وستيفاني فان دن برج وإيما فارج - إعداد أميرة زهران وسلمى نجم ونهى زكريا للنشرة العربية - تحرير سها جادو)

الأمم المتحدة تُحذر من خطر إنهيارها المالي بسبب عدم سداد المستحقات

ملخص

حذّرت الأمم المتحدة من خطر انهيار مالي وشيك، مؤكدة أنها قد تنفد من السيولة بحلول يوليو/تموز 2026 إذا لم تسدد الدول الأعضاء، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مستحقاتها المالية التي تُقدّر بمليارات الدولارات. وفي أسوأ السيناريوهات، قد تضطر المنظمة إلى إغلاق مقرها الرئيسي في نيويورك بحلول أغسطس.

وصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش الأزمة بأنها غير مسبوقة، محذرًا من أن استمرارها سيؤدي إلى تعطيل برامج السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وربما إلغاء اجتماع الجمعية العامة السنوي وإغلاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المسؤول عن الاستجابة للطوارئ العالمية.

تتحمل الولايات المتحدة وحدها نحو 95% من المتأخرات، بما يقارب 2.2 مليار دولار، إضافة إلى ديون كبيرة لبعثات حفظ السلام والمحاكم الدولية، في ظل توجه إدارة ترامب لتقليص الانخراط والتمويل الأممي. في المقابل، فقدت دول مثل فنزويلا حق التصويت بسبب عدم السداد، بينما يُتوقع أن تسدد دول أخرى متأخراتها.

ترتبط الأزمة بمشكلة سيولة مزمنة وقواعد مالية قديمة تعود إلى 1945، تُلزم الأمم المتحدة بإعادة أي فائض حتى لو كان سببه عدم الدفع. وحذّر غوتيريش من أن عدم إصلاح هذه القواعد أو الإسراع بالسداد قد يضع المنظمة أمام خيار قاسٍ: الإصلاح الجذري أو القبول باحتمال انهيارها المالي.

نيويورك تايمز/بقلم فرناز فصيحي *

حذرت الهيئة الدولية من أنها ستنفد أموالها بحلول شهر يوليو/تموز وستضطر إلى إغلاق مقرها الرئيسي في نيويورك إذا لم تدفع الدول، وتحديداً الولايات المتحدة، الرسوم السنوية التي تصل إلى مليارات الدولارات.

أعلنت الأمم المتحدة يوم الجمعة أنها تواجه انهياراً مالياً وشيكاً وأنها ستنفد أموالها بحلول شهر يوليو إذا لم تدفع الدول، وتحديداً الولايات المتحدة، مستحقاتها السنوية التي تصل إلى مليارات الدولارات.

قال مسؤولون كبار في الأمم المتحدة إنه في حال نفاد الأموال، ستضطر الوكالة إلى إغلاق مقرها الرئيسي في نيويورك بحلول أغسطس/آب. ويعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو هيئة مؤلفة من 15 عضواً مسؤولة عن صون السلم والاستقرار الدوليين، اجتماعاته في مقر الأمم المتحدة.

وأضافت أنه سيتعين عليها أيضاً إلغاء الاجتماع السنوي للجمعية العامة لقادة العالم الذي يعقد في سبتمبر وإغلاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يستجيب لحالات الطوارئ العالمية مثل النزاعات والكوارث الطبيعية.

أرسل الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، رسالة إلى سفراء جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 196 دولة يوم الخميس يحذرهم فيها من «انهيار مالي وشيك»، قائلاً إن الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة هذه المرة تختلف عن تلك التي مرت بها في أي فترات سابقة، وذلك وفقاً لنسخة من الرسالة اطلعت عليها صحيفة نيويورك تايمز.

كتب السيد غوتيريش: «تتفاقم الأزمة، مما يهدد تنفيذ البرامج ويعرضنا لخطر الانهيار المالي. وسيزداد الوضع سوءاً في المستقبل القريب. لا أستطيع المبالغة في وصف مدى إلحاح الوضع الذي نواجهه الآن».

في 30 ديسمبر، أقرت الجمعية العامة مبلغ 3.45 مليار دولار لميزانية الأمم المتحدة لعام 2026 ، والتي تغطي الركائز الأساسية الثلاث لعمل المنظمة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

تُحمّل الولايات المتحدة نحو 95% من الأموال المستحقة للأمم المتحدة، أي ما يقارب 2.2 مليار دولار، وفقًا لمسؤول أممي رفيع المستوى أطلع الصحفيين على أزمة ميزانية المنظمة. وأوضح المسؤول أن هذا المبلغ يشمل المستحقات السنوية الأمريكية لعام 2025، والتي لم تُسدد بعد، بالإضافة إلى مستحقات عام 2026.

أما فيما يتعلق بالتعليق، فقد أحالت البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة الأسئلة إلى وزارة الخارجية، التي لم ترد على الفور.

تُعتبر رسوم العضوية السنوية في الأمم المتحدة إلزامية ويتم تحديدها وفقًا للناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويمكن تجريد الدولة العضو من حقوقها في التصويت في الأمم المتحدة في حالة عدم الدفع.

وقال مسؤول في الأمم المتحدة إن فنزويلا، التي لديها ثاني أكبر مبلغ من المستحقات غير المدفوعة، 38 مليون دولار لعام 2025، فقدت حقوقها في التصويت، ولا تتوقع المنظمة الدولية أي دفعة من الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية بسبب العقوبات.

وقال المسؤول إن المكسيك احتلت المرتبة الثالثة، حيث تدين بمبلغ 20 مليون دولار لعام 2025، ولكن من المتوقع أن تقوم بدفع متأخر.

إن المشاكل المالية للأمم المتحدة متجذرة إلى حد كبير في مشكلتين: أزمة سيولة ناجمة عن الدول الأعضاء التي إما لا تدفع مستحقاتها أو تدفعها متأخرة، وقاعدة مالية تعود إلى عام 1945، تنص على أنه إذا فشلت المنظمة في إنفاق الميزانية بالكامل، حتى لو كان ذلك بسبب عدم سداد الدول الأعضاء، فيجب عليها إعادة الأموال إلى الدول.

قال السيد غوتيريش في رسالته إن القاعدة تضع الأمم المتحدة بشكل أساسي على مسار الهلاك، وحث الدول الأعضاء على دفع مستحقاتها بالكامل وإجراء إصلاح شامل للقاعدة.

وكتب السيد غوتيريش: «إن ذلك يجعل المنظمة عرضة لمخاطر مالية هيكلية ويفرض خياراً صارخاً: إما أن توافق الدول الأعضاء على إصلاح قواعدنا المالية - أو تقبل الاحتمال الحقيقي للغاية للانهيار المالي لمنظمتنا».

سحب الرئيس ترامب، مُعللاً ذلك بسوء الإدارة والهدر والتكرار، الولايات المتحدة في أوائل يناير/كانون الثاني من عشرات المنظمات الدولية، بما في ذلك العديد من وكالات الأمم

المتحدة مثل صندوق السكان. وكان ترامب قد سحب البلاد بالفعل من اليونسكو، وكالة الأمم المتحدة الثقافية، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأعلن أن الولايات المتحدة ستخفض تمويل عمليات حفظ السلام.

وأضاف مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة خلال الإحاطة أن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رسومها السنوية، تدين أيضاً للأمم المتحدة بحوالي 1.9 مليار دولار لبعثات حفظ السلام النشطة، و528 مليون دولار للبعثات المغلقة، و43.6 مليون دولار للمحاكم مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

أوضحت الولايات المتحدة للأمم المتحدة أنها ستدفع نحو 160 مليون دولار أمريكي مقابل عمليات حفظ السلام النشطة، لكنها لن تدفع تكاليف المحاكم، وفقًا لما ذكره مسؤول أممي رفيع المستوى. وأضاف المسؤول أن بعثات حفظ السلام تلقت تعليمات بخفض ميزانياتها بنسبة 15%.

قال فرحان حق، المتحدث باسم الأمم المتحدة: «عندما يتعلق الأمر بالدفع، فالأمر إما الآن أو لا». وأضاف: «لا نملك الاحتياطيات النقدية والسيولة الكافية لمواصلة العمل كما كنا نفعل في السنوات السابقة. وهذا ما حذر منه الأمين العام بشدة متزايدة كل عام».

قال السيد حق إنه في حال إغلاق الأمم المتحدة في يوليو/تموز، سيتأثر العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم، وسيتعطل عمل الموظفين المدنيين. وتملك منظمات مثل اليونيسف، المعنية بشؤون الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ميزانيات منفصلة عن التبرعات، وستواصل عملها. أما وكالة الأمم المتحدة التي تنسق أعمال الإغاثة بين مختلف المنظمات فستُغلق.

قال ريتشارد غوان، مدير مكتب الأمم المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية، وهي منظمة معنية بحل النزاعات، إن الروح المعنوية متدنية بالفعل بين موظفي الأمم المتحدة في مختلف وكالاتها بسبب عمليات التسريح وتقليص البرامج. وأضاف غوان أنه في حال نفاد الأموال بحلول الصيف، فسيكون أحد الخيارات المتاحة هو مطالبة الموظفين بمواصلة العمل مجانًا لفترة مؤقتة.

لكن التحدي الحقيقي يكمن في الحفاظ على استمرارية عمليات الوساطة في النزاعات، بما في ذلك الموظفين في مناطق الحرب، وعمليات حفظ السلام في الخارج دون رواتب ومدفوعات للموردين.

قال السيد غوان: «لقد أطلق غوتيريش تحذيرات مماثلة من قبل، وقد تعاملت الأمم المتحدة معها بصعوبة بالغة. على المدى القريب، ربما يحاول حث بعض المانحين الكبار على الدفع في أسرع وقت ممكن».

فرناز فصيحي هي رئيسة مكتب الأمم المتحدة في صحيفة نيويورك تايمز، وتقود التغطية الإعلامية للمنظمة. كما أنها تغطي الشأن الإيراني، ولها كتابات عن الصراعات في الشرق الأوسط منذ 15 عاماً.

حين يضيق «المنفي»

ملخص

يعرض التقرير شهادة شاب سوداني اختزلت مأساة المنفى، حيث تحوّلت الحرب إلى فقدان للوطن ذاته، ودفعَت الملايين إلى تنقّل قاسٍ بين المنافي. ومع مرور ثلاث سنوات على حرب أبريل، بات السودانيون لاجئين بحكم الأوراق والواقع، مجبرين على التكيّف مع سياسات بلدان الاستضافة، وقد تلاشت صفة «أبناء البلد» لتحل محلها هشاشة اللجوء.

في مصر، التي استقبلت أعداداً كبيرة من السودانيين، تصاعد القلق مع تداول مقاطع توقيف ونقاشات حول حملات أمنية طالت مهاجرين ولاجئين. ورغم الجدل حول صحة هذه المقاطع وتوقيتها، خلّف المشهد شعوراً بالخوف وعدم اليقين، وربط كثيرون بين التضييق المحتمل ووضعية السودانيين القانونية المرتبطة بمفوضية اللاجئين.

أثارت تصريحات للباحثة أماني الطويل جدلاً واسعاً بعد حديثها عن طلب سوداني لتشديد الإجراءات بحق السودانيين في مصر، محذّرة من أثر ذلك على صورة مصر والعلاقات بين الشعبين. وفي المقابل، نفى السفير السوداني وجود توجيهات بالترحيل، بينما أكدت الداخلية المصرية أن «الكرت الأصفر» يحمي من الإبعاد وأن الحملات تستهدف مجرمين فقط.

أبعد من السجال، يعيد المشهد طرح سؤال الكرامة ومعنى الوطن، إذ تحاصر الحرب الناس داخل منافيهم وتغلق أمامهم خيار العودة الآمنة. تلتقي أزمة اللاجئين مع دعوات رسمية للعودة إلى الخرطوم وتهديدات سياسية متزامنة، في مفارقة تكشف أن الحرب لا تزال تتحكم في مصائر السودانيين داخل الوطن وخارجه.

الزين عثمان

في شهادة تختصر مأساة وطن بأكمله، يقول شاب سوداني قذفت به الحرب بعيداً عن دياره، في حديثه لـ «أفق جديد»، معبّراً عن وجع شخصي صار وجع ملايين:

«ثلاث سنوات من الحرب وضعتنا أمام حقيقة أن السودان كان هو أغلى ممتلكاتنا. ثلاث سنوات ونحن نفتقد وطناً سلبته منا الحرب التي أشعلتها رغبة البعض في التحكم في مصيرنا. ثلاث سنوات والمنفى يدفع بنا نحو منفى آخر، وكل بلدان العالم تضيق بنا قبل أن نضيق بها نحن».

هذا الشاب هو واحد من ثمانية ملايين سوداني اضطروا لمغادرة بلادهم عقب اشتعال حرب أبريل، لتتحول صفاتهم في الأوراق الثبوتية إلى «لاجئين» مقيمين بصفة رسمية، أو هاربين تقطعت بهم السبل، وفي كل الأحوال فاقدين لصفة كونهم «أولاد وبنات بلد»، بل آخرين مجبرين على الانصياع لـ*«كيف»* أهل وسياسات البلاد التي تستضيفهم.

مجبرين ومغلوبين على أمرهم، يغادرون في موسم الهجرة إلى الشمال، ويهبطوا «مصر» الجارة التي لم تضيق بهم، لكنهم «معلقين» على مشجب ورقة ممهورة بتوقيع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وحاصلين على أرقام كونهم «لاجئين». فقد عزّ عليهم أن يمنح الجميع تأشيرة الدخول، والوقت ليس للجدال حول اتفاقية الحريات الأربع، مع التأكيد على حق الدولة المصرية في التعامل مع القادمين إليها وفقاً لما يحفظ أمنها القومي.

الشوارع المصرية لم تعد تكتظ بالسودانيين كما اعتادت في الفترة الأخيرة، حيث انتشرت الأنباء عن حملات لضبط السودانيين ضمن آخرين من جنسيات عربية أفريقية قذفت بهم الحروب في بلادهم إلى مصر المحروسة.

وتداول السودانيون المقيمون في مصر مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر لحظات توقيف الشرطة للسودانيين في مناطق مختلفة وأصبحت هذه الفيديوهات مثار جدل حول صحتها من عدمها وكذلك هل هي حديثة أم قديمة وإلى غيرها من النقاشات التي لا تنتهي وصولا إلى من السبب فيما ال اليه حال السودانيين.

وفي هذا السياق، أثارت تغريدة كشفت من خلالها الباحثة في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والخبيرة في الشؤون الإفريقية، أماني الطويل، أن تقديراتها تشير إلى وجود طلب من الحكومة السودانية موجّه إلى السلطات المصرية لتشديد الإجراءات الأمنية بحق السودانيين المقيمين في مصر، بما يشمل التوقيف والترحيل.

وتابعت الطويل أن أطرافاً مختلفة، بينها جهات إعلامية وحسابات إلكترونية، تسهم في تضخيم صورة الإجراءات المصرية، رغم أن بعض التحركات الأمنية تستند إلى أسباب قانونية.

وأضافت أن هذا الوضع قد ينعكس سلباً على الصورة الإيجابية التي اكتسبتها مصر لدى قطاعات واسعة من السودانيين منذ اندلاع الحرب. وقالت إن مستوى الأمن الإنساني في السودان، خصوصاً في الخرطوم، ما يزال متدنياً، لافتة إلى شهادات ممن عادوا إلى البلاد تفيد بتعرض بعضهم لمخاطر أدت إلى وفيات. واعتبرت أن أي تضييق على السودانيين في مصر ستكون كلفته على حساب العلاقات الممتدة بين الشعبين، وأضافت أن استمرار الضغط الأمني قد يمنح أطرافاً معادية لمصر والسودان فرصة لاستغلال الوضع، داعية إلى تجنب ما وصفتها بخسارة الأثر الإيجابي المتراكم خلال فترة استضافة اللاجئين.

وسرعان ما طرح السؤال حول دور الحكومة وسفارتها في متابعة ما يجري للمواطنين، ما دفع بالسفير عماد عدوي لعقد مؤتمر صحفي نفى من خلاله أي توجيهات حكومية للجانب المصري بترحيل السودانيين، وحدد من خلال المؤتمر الصحفي عدد الموقوفين في السجون المصرية بحوالي 400 سوداني.

لاحقاً، أصدرت الداخلية المصرية ما يفيد بأن الكرت «الأصفر» يكفي حامله معضلة «الترحيل والإبعاد من الدولة»، وأن المقصود بالحملات هم «المجرمين».

بعيداً عن المواقف المتباينة من النهج المصري في التعاطي مع السودانيين على أرضها، فإن المشهد الأخير ومترتباته يعيد تعريف «الكرامة»، ويكشف النقاب عن الحرب؛ الحرب التي دفعت الناس لمغادرة بيوتهم، هي نفسها الحرب التي تجبر الآلاف للبقاء خلف الشقق الضيقة، لأن الخروج منها في الوقت الراهن قد يكلفهم «ترحيلاً»، للمفارقة أن نقطته الأخيرة هي «الوطن».

ربط الكثيرون بما يجري في القاهرة بشكل كبير بما يحدث في الخرطوم، التي تحاول جاهدة استعادة نبض حياتها، وهو النبض الذي تحاول سلطة الأمر الواقع توظيفه بغية منحها رئة جديدة للتنفس، ومن ثم التحكم في مصير الناس وحكمهم.

وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التصريحات الأخيرة لقائد الجيش عبد الفتاح البرهان وهو يطالب المواطنين بالعودة، وهو أمر كان قد سبقه إليه كامل إدريس الذي دعا الخرطوميين لقضاء رمضان في السودان، وهم العارفون بأن رمضان أحلى في السودان، لكن ما يمنعهم من الوصول إليه مرّ الحرب وتداعياتها.

في الخرطوم، لم يكتفِ البرهان بدعوة الناس للعودة، بل أرسل تهديداته للقوى المدنية مشدداً بأن السودان سيضيق بكم حال قررتم العودة إليه، وذلك عقب مطالبات من «صمود» بالتحقيق في استخدام أسلحة كيمائية في النزاع المشتعل، النزاع الذي لم تكن قضية اللاجئين سوى جزء منه ومن تداعياته.

15 أبريل دم ودمار وخسارة الفرص البديلة

وئام كمال

ملخص

يستعرض المقال الكلفة الشاملة لحرب 15 أبريل على السودان، مؤكداً أن الخسائر تجاوزت الدمار المادي إلى صدمة نفسية وجماعية عميقة. فبعد توقعات بانتهاء الحرب سريعاً، وجد السودانيون أنفسهم أمام كارثة ممتدة تمثلت في النزوح واللجوء والبطالة واستغلال تجار الأزمات، بينما تتآكل مقدرات الدولة والإنسان معاً في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية المعاصرة.

تسببت الحرب في تدمير واسع للقطاعات الإنتاجية، حيث خسر القطاع الزراعي أكثر من 10 مليارات دولار ودُمر نحو 65% منه، بينما خرج 75% من القطاع الصناعي عن الخدمة. وتوقفت مشاريع محورية مثل مشروع الجزيرة، مع تراجع حاد في إنتاج القمح والذرة والقطن، ما ضاعف الفقر والمجاعات، ورفع كلفة المعالجة الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة.

يمتد الدمار إلى التراث والذاكرة الوطنية، مع الأضرار الكبيرة التي لحقت بدار الوثائق السودانية وسرقة وتخريب ملايين الوثائق التاريخية، إضافة إلى نهب آلاف القطع الأثرية من المتحف القومي. وفي الجانب الإنساني، يحتاج أكثر من 20 مليون سوداني إلى المساعدة، بينما قُتل ما يزيد عن 18 ألف مدني، وخرج ملايين الأطفال من التعليم، في خسائر يصعب تعويضها بالأرقام وحدها.

يخلص المقال إلى أن كلفة الحرب اليومية، المقدرة بنحو 100 مليون دولار، تكشف فداحة الفرص البديلة الضائعة، إذ كان يمكن لجزء يسير من هذه الأموال أن ينعش التنمية ويعيد بناء القطاعات الحيوية قبل الحرب. ومع استنزاف أكثر من 40% من ميزانية الدولة لإدامة القتال، يدفع المواطن الثمن من حياته وأحلامه ومستقبل أبنائه، فيما يتصاعد صوت السلام باعتباره الطريق الوحيد لوقف نزيف يتجاوز كل حسابات الورقة والقلم.

منذ إندلاع حرب 15 أبريل بالسودان، السودانيون يدفعون تكلفة خسائر هذه الحرب، وصحيح أن هذه الخسائر طالت مئات المباني والبنية التحتية للبلاد، و ألحقت ضرراً غير مسبوق بالاقتصاد السوداني و موارده، علاوة على خسائر الأرواح والضرر النفسي الذي أصاب الشعب، ليس فقط لإندلاع الحرب، و إنما أيضا من الصدمة الناتجة عن توقعاته انتهائها في ظرف أسبوع أو أسبوعين، ليجد السودانيون أنفسهم بين مآسي اللجوء والنزوح والتهجير والبطالة و افتراس تجار الأزمات داخل البلاد وخارجها، وهم يعيشون أكبر كارثة إنسانية في العصر... في حين تصرف على هذه الحرب واستمراريتها ملايين الدولارات، الأمر الذي يجعل حسبة الخسائر تتجاوز نفقات الحرب وأضرارها إلى التنمية البديلة التي كانت يمكن أن تكون.... في الوقت الذي تقدر فيه خسائر القطاع الزراعي بأكثر من 10 مليارات دولار، كيف يمكننا حساب الخسائر مضاف إليها النفقة اليومية للحرب والفرص البديلة التي كانت يمكن أن تعيد مشروع الجزيرة إلى عهده القديم، ولنحسب أيضاً تكلفة هذه الخطوة قبل الحرب، تكلفتها الآن ونضيف الفرق إلى الخسائر... 65 بالمائة من القطاع الزراعي تم تدميره، 75 بالمائة من القطاع الصناعي، والفقر والعوز والمجاعات ونفقات معالجتها مضافة أيضا إلى الخسائر... مشروع الجزيرة خارج العمل، وخسائر كبيرة في إنتاج القمح والذرة والقطن على مستوى البلاد. فمن يحسب الخسارة... أما التراث، وهو ما يحمل من الخسارات ما قد يستحيل تعويضه، دار الوثائق السودانية والتي تضم ثلاثة ملايين وثيقة لحقب مهمة من تاريخ السودان، والتي تعرضت لضرر كبير ليس فقط جراء الحرب والقصف وتبادل النيران، وإنما أيضاً جراء التخريب والسرقة، ولنذكر أن نضيف إليها الآلاف القطع الأثرية من المتحف القومي للخرطوم... أكثر من 20 مليون شخص سوداني يحتاج إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من 18 ألف مدني لقوا حتفهم من بداية هذا الصراع، علاوة على النزوح والعمالة والأطفال خارج التعليم الذي سبق أن عرضنا خسائره في المقال السابق.... تحتاج البلاد إلى مليارات الدولارات لإعادة التعمير والبناء، الأمر الذي يعد الحديث عنه رفاهية قبل توقف الحرب واستقرار البلاد...

مائة مليون دولار يوميا نعم يوميا هي تكلفة هذه الحرب بحسب الأمم المتحدة ولنتخيل فقط ما كان يمكن أن تفعله مائة مليون دولار يوميا لدفع عجلة التنمية والإنتاج بالبلاد وكم كان يمكن أن يكون العائد منها ولنضيف خسارات الفرص البديلة والضائعة إلى هذا المبلغ أيضاً وإلى خسارات الحرب

ولنفكر فقط ماذا لو توقفت منذ عام أو كيف يمكن تعويض هذه المبالغ يوما... الأمر الذي يجعل حسبة الخسارات حسبة أكثر إيلاماً وإيجاعاً ماذا يمكن أن يفعل 20بالمائة فقط من هذا المبلغ قبل الحرب...

الحرب تستنزف أكثر من 40 بالمائة من ميزانية البلاد لتستمر ولتشرعن الحكومات الحرب في جهتيها، ولتهدد وحدة البلاد وحدودها وأحلام شعبها بدولة الحرية والسلام والعدالة والانتقال المدني الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة... أما المواطن فهو ذلك الشخص الذي يدفع التكلفة من أحلامه، من قوته، من أرواح أحبته، ومن تمزق نسيج بلاده الاجتماعي، من حدودها، ومن استقرار وأمنه، ومستقبل أبناءه، ومن سلامته النفسية، المواطن الذي جعل الجمال طبيعة وطبعاً وتطبعاً في إعتصام القيادة العامة، يراه العالم كله يعلو صوته ليعبر الحدود، وليكتب التاريخ أهازيج وأغاني دعاء وتعامل وهتافات أحلام وأخلاق جداريات وسلام تعايش ومحبة، هو نفسه يطبع الآن مع حرب تجاوزت عامها الثاني، مع القتل والموت والدمار والدم وخطاب الكراهية وتهديد الحلم وهو ما بدأ بمجزرة القيادة العامة نفسها .. السودانيون يعلمون جيداً بكل اختلافاتهم، جميعهم يعلمون أن هذه الحرب سبة وخطيئة، وأن استمرارها هلاك، يريد كل نهايتها لما يرضي حنقه ووجعه، وما (يفش غبينته) في الوقت الذي يتصاعد فيه صوت السلام تدريجياً، يعلو أكثر فأكثر، ويكشف عورات هذه الحرب وخسارتها، وربما يخبرهم بأن حتى الخسائر المحسوبة بالورقة والقلم أكبر مما تبدوا عليه، وتتجاوز ما يمكن كتابته..

مأزق الحركات المسلحة: كيف توزّعت قضايا التهميش بين بورصة الخرطوم ونيالا؟

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يبيّن المقال أن الحركات المسلحة في السودان نشأت من رحم التهميش التاريخي، لكنها مع الزمن تحوّلت من أدوات نضال إلى فاعلين يعيدون إنتاج الأزمة عبر توظيف السلاح في المقايضة السياسية، حيث أصبح الامتياز السلطوي بديلاً عن مشروع التغيير الوطني.

و يستعرض الكاتب السياق التاريخي لتطوّر هذه الحركات، مظهراً كيف أدّت الاتفاقيات المتعاقبة إلى تشظّيها بدل حل جذور الصراع، وتحويل التمرّد إلى استثمار سياسي يغذّيه غياب الدولة وتداخل العوامل الإقليمية وتدفّق السلاح.

يشير إلى أن عدالة قضايا التهميش لا تمنح حصانة أخلاقية، إذ جرى تحويل المظلومية إلى سلعة في أسواق سلطة متعددة بين الخرطوم ونيالا، ما قاد إلى انخراط القيادات في الفساد واقتصاد الحرب والتخادم مع الأنظمة الشمولية على حساب المجتمعات التي ادّعت تمثيلها.

يخلص الكاتب إلى أن الخروج من المأزق يمرّ عبر إنهاء منطق المحاصصة مقابل السلاح، وبناء جيش وطني موحّد، وفصل المطالب التنموية عن الحركات المسلحة، وإعادتها إلى الفضاء المدني الديمقراطي ضمن مشروع قومي يعالج جذور الأزمة لا أعراضها.

وُلدت الأزمة السودانية من رحم تعثّر تاريخي في البناء القومي، وفشل في إدارة التنوّع وبناء عقد اجتماعي عادل. وفي هذا الفراغ البنيوي، لم تكن الحركات المسلحة مجرد نتاج للتهميش، بل تحوّلت مع الزمن إلى أحد الفاعلين الرئيسيين في إعادة إنتاجه، عبر استخدام مزدوج للحرب والسلام بوصفهما أدواتي مقايضة. فبدلاً من أن يشكّل السلاح وسيلةً اضطرارية لفرض قضايا عادلة، أصبح امتيازاً سياسياً دائماً، يُستخدم في زمن الحرب للضغط العسكري، وفي زمن السلام للمحاصصة السلطوية. فقد انتقل إرث الكفاح المسلح من كونه صكاً للتحرر إلى آلية لاستلاب الدولة، حيث أُديرت مؤسسات الحكم بعقلية الغنيمة، واستُنسخت داخلها شبكات الولاء، وبدلاً من أن تكون الحركات شريكة في تفكيك بنية الاستبداد، أصبحت معطِّلاً للحكم الديمقراطي، بإعادة تعريف الدولة كإقطاعية تُوزَّع امتيازاتها لمن يحمل البندقية.

إن ما يشهده السودان اليوم يتجاوز كونه صراعاً محلياً، ليشكّل تجسيداً لظاهرة هَجنة السلطة والعنف، حيث تتحوّل الحركات المسلحة إلى كيانات موازية للدولة، تعيد تدوير المظالم لاستدامة النفوذ. ومن دون تفكيك هذه البنية، التي ترى في السلام فرصةً لإعادة التموضع، سيظل السودان أسير حلقة مفرغة، تتبدّل فيها أدوات الصراع، بينما تبقى الدولة مجرد غطاء تتصارع تحته شبكات الولاء والمصالح الضيقة.

يجادل هذا المقال بأن عدالة قضايا التهميش لا تحصّن تلقائياً أصحابها من الانتهازية السياسية، وأن المعضلة لا تكمن في مشروعية المطالب، بل في تحويلها إلى أسهم في بورصات سلطة متعددة؛ بورصة مركزية في الخرطوم، وأخرى موازية في نيالا، حيث توزّعت الحركات المسلحة بين المعسكرين، وجرت المتاجرة بالمظلومية كعملة سياسية.

السياق التاريخي:

عرف السودان عبر تاريخه العديد من الحركات المسلحة، التي عكست صراعاته البنيوية بين المركز والهامش، بين مطالب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد، وبين السياسات التهميشية التي مارستها الدولة المركزية. ويُعد أول ظهور ملحوظ لهذه الحركات عام 1955، عندما تمرّد فيلق الاستوائية في منطقة توريت، احتجاجاً على سياسات التهميش. وبعد ذلك، تتابعت الحركات المسلحة في جنوب السودان، وامتدت لاحقاً إلى دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، والشرق.

من أبرز هذه الحركات حركة «أنانيا» في الجنوب، التي خاضت حرباً ضد الحكومة حتى اتفاق أديس أبابا 1972، حيث تم استيعاب عناصرها في الجيش، لتتطوّر لاحقاً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي استأنفت الحرب من عام 1983 وحتى اتفاقية نيفاشا 2005، التي نصّت على الاعتراف بالقوات المسلحة للجنوب ودمج قيادتها في الحكومة المركزية، ومهّدت الطريق لانفصال الجنوب عام 2011.

بدأت الحركات المسلحة ككيانات مطلبية عقب ثورة أكتوبر 1964، لا سيما جبهة نهضة دارفور ومؤتمر البجا، بغرض تمثيل الأقاليم، إلا أن قمع نظام نميري حوّل مسارها نحو العمل العسكري، لينفجر المشهد بعد انفصال الجنوب. فقد شهدت دارفور ظهور حركات مسلحة متعددة، أبرزها حركة العدل والمساواة عام 2001 وحركة تحرير السودان عام 2002، واللتان شهدتا انقسامات وتوسّع نشاطهما على نطاق واسع، مما خلق مشهداً معقداً. وقد ساهمت سياسات الإنقاذ القائمة على الاختراق والترضيّات في صناعة وتفتيت الحركات. هذا التشظي العددي، الذي يفتقر في كثير من جوانبه إلى الرؤية المنهجية، حوّل دارفور إلى ساحة لصراعات دون وطنية تتغذّى على غياب هيبة الدولة وتعدّد الولاءات المسلحة.

عملت الحكومات والحركات على إدارة الصراع عبر سلسلة من الاتفاقيات والمبادرات، على سبيل المثال لا الحصر: إعلان كوكادام 1986، مبادرة السلام السودانية 1988، اتفاق القصر 1989، اتفاق أبوجا 1993، إعلان مبادئ دول إيغاد 1994، مؤتمر أسمرا 1995، اتفاقية الخرطوم للسلام 1997، إعلان طرابلس 1999، المبادرة المصرية الليبية المشتركة 2001، اتفاق مشاكوس 2002، اتفاقية أبشي 2003، اتفاقية نيفاشا 2005، اتفاقية أبوجا 2006، اتفاقية أسمرا 2006، وصولاً إلى اتفاق جوبا 2020. وأصبح السلاح أداة تفاوضية لاستثمار المظلومية والضغط على الدولة، مما شكّل نمطاً متكرراً من العلاقة بين الدولة والحركات المسلحة يعتمد على المقايضة، وحوّل هذه الاتفاقيات إلى مجرد هدن مؤقتة فشلت في معالجة جذور الأزمة السودانية.

تحوّل المشهد المسلح من تمرّد في البدايات إلى انفجار وتشظٍّ في النهايات، حيث شهدت دارفور وحدها ولادة أكثر من ثمانين حركة مسلحة نتيجة الانقسامات. هذا التضخّم العسكري، المدعوم بتدفّق الأسلحة من دول الجوار، أدّى إلى سيولة أمنية. غير أن المفارقة تكمن في أنه كلما تم توقيع اتفاق سلام، ازدادت الحركات تشظّياً وتوالداً، مما يثبت أن نهج المحاصصة السلطوية لم ينجح في استئصال جذور العنف، بل حوّل التمرّد إلى استثمار سياسي يغذّي رغبة الانشقاق للحصول على مكاسب جديدة.

تُعد رؤية «السودان الجديد»، التي صاغها الدكتور جون قرنق عند تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983، المرجعية الفكرية الأم التي نهلت منها الحركات المسلحة اللاحقة؛ إذ نقلت الصراع من مجرد مطلب جهوي إلى صراع يهدف إلى إعادة هيكلة الدولة. وتنطلق هذه المرجعية من تشخيص أزمة السودان بوصفها أزمة مركز في أيدي نخبة محدودة، مما يوجب تفكيك قبضة المركز لصالح الأقاليم، وهي الرؤية التي لا تزال تشكّل الركيزة الأساسية لتوجهات الحركات الحالية.

تنطلق الحركات المسلحة من سردية المظالم التاريخية الناتجة عن خلل بنيوي في علاقة المركز بالأطراف، وتتبنّى أيديولوجيات تتراوح بين العلمانية والمطالب المناطقية التي تسعى لانتزاع حكم ذاتي يضمن نصيباً عادلاً من موارد أقاليمها. كما تشكّل الدفاعات القبلية منطلقاً جوهرياً للحماية في ظل غياب سيادة القانون والتنمية المتوازنة وضمان التمثيل في السلطة.

لا يمكن فهم الحركات المسلحة السودانية بمعزل عن سياقها الإفريقي؛ فالسودان يقع ضمن مجمّعات أمن إقليمية متداخلة مع تشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا. وقد أدّى نشاط هذه الحركات إلى تحويل الحدود إلى ممرّات سيولة للسلاح والمقاتلين واللاجئين، مما أضعف مفهوم الدولة الوطنية وجعل السودان عرضة للتدخلات الدولية وحروب الوكالة. هذا التداخل الأمني جعل من استقرار السودان شرطاً لازماً لاستقرار منطقة الساحل والقرن الإفريقي، وباتت أزماته الداخلية تصدّر عدم الاستقرار إلى الجوار الإقليمي.

عالمياً، أفرزت التحولات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، بدءاً من تداعيات أحداث سبتمبر وصولاً إلى النزاعات الدولية المعاصرة كالحرب الروسية - الأوكرانية، واقعاً جديداً تعاظم فيه دور الفاعلين المسلحين من غير الدول، حيث تداخلت أنشطة الحركات

المطلبية وفصائل المقاومة مع نفوذ شركات الأمن الخاصة العابرة للحدود، مما جعل من هذه الكيانات رقماً صعباً في إدارة الأزمات، وفرض ضرورة ملحّة لتحليل هياكلها التنظيمية وأنماط تفاعلاتها العسكرية لتقييم مدى قدرتها على الاستمرار كأدوات بديلة أو موازية للجيوش النظامية في صياغة موازين القوى.

في ذات النسق، يبرز تحوّل السودان إلى مختبر حي للتداخل الجيوسياسي؛ فبينما تقاتل الحركات انطلاقاً من مظالم تاريخية مرتبطة بالهوية والأرض والسلطة، أصبحت نموذجاً لـ«خصخصة الحرب» لتأمين موارد استراتيجية كالذهب، أو للعمل كوكلاء في صراعات إقليمية. هذا النمط الهجين أدّى إلى تآكل مفهوم الجيش الوطني، حيث استعانت الأطراف المتصارعة بخدمات مقاتلين ومنظمات أمنية غير نظامية لإدارة المعارك الميدانية، مما حوّل الصراع من قضية حقوق وطنية إلى سوق مفتوح تتقاطع فيه المصالح الخارجية مع الطموحات المحلية.

يكشف المسار التاريخي للحركات المسلحة عن نمط من التنكّر للمطالب الجماهيرية؛ فبمجرد وصول القيادات إلى السلطة، تتحوّل إلى جزء من المركز، حيث تُستبدل شعارات التنمية والعدالة والمواطنة بالمناصب وتكديس الثروات الشخصية. وقد جعل صعود القادة إياهم يتجاهلون قضايا النازحين والخدمات الأساسية، بل ويشاركون في قمع الحراك الثوري لحماية مصالحهم الجديدة، كما حدث في اتفاق جوبا مثالاً، حيث اختطفه المكوّن العسكري لإجهاض ثورة ديسمبر. فبدلاً من مخاطبة جذور المشكلة، تحوّل الاتفاق إلى صفقات تحت الطاولة تضمن بقاء السلطة الانقلابية ونهب الموارد وشرعنة وجود جيوش متعددة في المدن، وفجّر صراعات قبلية في أقاليم لم تكن مشتعلة، مما جعله اتفاقاً شائهاً عمّق الفساد والسيولة الأمنية.

انتهت الحركات المسلحة في أتون الحرب الراهنة إلى حالة من الإفلاس الأخلاقي والمادي الشامل؛ فمعنوياً، سقطت سردية المظلومية التي اقتاتت عليها عقوداً بعد أن تورّطت قواتها في جرائم وانتهاكات ضد المدنيين، وحوّلت مناطق نفوذها إلى ساحات للنهب والترويع، مما أفقدها حاضنتها الاجتماعية وجعلها في نظر الشعب مجرد أمراء حرب يبحثون عن الغنائم. أما مادياً، فقد استُنزفت قدراتها العسكرية وتحولت إلى هياكل هشّة تعيش على عطايا الأطراف المتصارعة، في ظل استشراء الفساد داخل نخبها التي انغمست في صفقات مشبوهة وعمليات غسل أموال وتهريب موارد البلاد. هذا التورّط في الجرائم والفساد لطّخ تاريخها النضالي، وحوّل قادتها من مشاريع قادة وطنيين إلى مطلوبين للعدالة أو أرقام ثانوية في أجندات عسكرية لا ترحم.

التحديات التي فرضتها الحركات المسلحة:

تتمثّل أبرز تحديات عمليتي الدمج والتسريح في المعضلة الأمنية الناتجة عن تضارب المصالح السياسية والاقتصادية للقوى المسلحة، حيث يصطدم بناء جيش مهني موحّد بعقبات انعدام الثقة بين الأطراف، وضعف الإرادة السياسية، والتعقيدات اللوجستية والمالية لبرامج التسريح وإعادة الدمج، فضلاً عن التدخلات الإقليمية التي تجعل من السلاح ورقة ضغط سياسي يصعب التنازل عنها، مما يحول دون إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش التي تظل المهدد الأول لبقاء الدولة.

تتمحور ديناميكية الحركات المسلحة حول صراع محتدم لضمان الحصص في السلطة والثروة، حيث أفرز اتفاق جوبا بمساراته الخمسة واقعاً سياسياً معقّداً اصطدم برفض قوى كفصيلي «الحلو» و«عبد الواحد»، وتوجّس أخرى كفصيلي «جبريل» و«مناوي» من مراجعة الاتفاق خشية فقدان مكاسبها، مما أدّى إلى الانكفاء على التحشيد القبلي، لتظل معضلة تعدد الولاءات وتضارب المصالح معوقاً لجهود السلام.

يغرق السودان في مباراة صفرية بين الجيش والدعم السريع، تتجاوز الصراع على السلطة لتصل إلى محاولة الاستئصال المتبادل، مما فجّر صراعات تكريس سيطرة واقعية على الأرض. هذا المشهد يضع الحركات المسلحة المتحالفة مع الجيش أو مع الدعم السريع أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما الاستمرار في حرب الوكالة، أو النأي بنفسها والعودة إلى الحياد مجدداً، في الوقت الذي تتقاطع فيه مصالحها مع المطالب المدنية بمحاسبة المتورطين في الجرائم وبناء حكم ديمقراطي.

يعود تشظّي الحركات المسلحة إلى تداخل معقّد بين الطموحات الشخصية للقادة وغياب المؤسسية، حيث تؤدي الخلافات حول تقاسم

السلطة والمناصب والموارد في أعقاب كل اتفاق سلام إلى انشقاقات تُولّد حركات جديدة تبحث عن مقعد في طاولة التفاوض. ويُضاف إلى ذلك التسييس القبلي الذي حوّل بعض الحركات من كيانات قومية مطلبية إلى واجهات إثنية ضيقة، مما أضعف تماسكها وجعلها عرضة للاختراق والإضعاف، لينتهي الأمر بتحويلها إلى كيانات صغيرة تفتقر إلى الرؤية وتقتات على اقتصاد الحرب.

تجلّيات المأزق الماثل:

تُشكّل الحركات المسلحة حجر عثرة أمام المشروع المدني، إذ غالباً ما كان صعودها مقترناً بتقويض مؤسسات الدولة الحديثة لصالح بنى تقليدية ما قبل وطنية. فبدلاً من المساهمة في صياغة بديل ديمقراطي، عمدت إلى استدعاء القبيلة وتسييس الهويات كأداة للتعبئة العسكرية والضغط السياسي، مما جعل الصراع ينتقل من تنافس حول برامج تنموية إلى نزاعات جهوية تمزّق المجتمع. هذا الارتباط العضوي بالقبلية جعلها الحليف المثالي لأجندة الاستبداد، حيث تجد الأنظمة القمعية في هذه الحركات شريكاً براغماتياً يسهل استرضاؤه، فيقوم قادتها بدور الوكيل لقمع الحراك المدني وتفتيت القوى المدنية المطالبة بدولة القانون، لتنتهي هذه الحركات كأدوات في يد السلطة المستبدة تُستخدم لإجهاض أي تحوّل ديمقراطي يهدد امتيازاتها.

تنخرط الحركات المسلحة في شبكات اقتصادية تشمل تهريب الموارد والعمل بالوكالة، مما فرض اقتصاد الحرب الذي يستفيد من استمرار الفوضى. هذا الواقع أدّى إلى تدمير البنية التحتية وهروب الاستثمارات، ومأساة مفارقة «الفقر في بلاد الموارد»، حيث تُنفق الميزانية على الآلة العسكرية بدلاً من التنمية.

تعكس الحركات المسلحة أزمة عميقة في التوافق البيني والتماسك الداخلي، حيث تؤدي الانشقاقات المتكررة إلى تفتيتها وتحويلها إلى كيانات متصارعة، وبالتالي تتمسّك برفض التفاوض والاستمرار في الحرب، مما يعقّد جهود التوصل إلى سلام شامل.

تجسّد الحركات المسلحة وجهاً مكشوفاً للانتهازية السياسية، حيث تفتقر في جوهرها إلى برامج وطنية، وتتخذ من السلاح وسيلة للسلطة، مستغلة في ذلك غياب هيبة الدولة. فقد تحوّل العمل المسلح لديها إلى أداة ابتزاز بدلاً من كونه وسيلة نضالية، مما ساهم في عسكرة الفضاء العام وتكريس منطق الغنائم.

تتجلّى أزمة الحركات المسلحة في الزهد البنيوي بالديمقراطية، حيث كشفت الوقائع عن نمط ثابت يستدبر التداول السلمي للسلطة لصالح شرعية البندقية. فالمفارقة الصارخة تكمن في أن هذه الحركات كانت ترفع السلاح في وجه الأنظمة الديمقراطية، بينما لا تضع أوزار حربها إلا فوق طاولات النظم الديكتاتورية عبر صفقات ثنائية. هذا السلوك يبرهن على أن الحركات لم تكن تبحث عن دولة مؤسسات بقدر بحثها عن «فيتو»، مما جعلها شريكاً أصيلاً في إجهاض الديمقراطية، وهو ما يفسّر ميلها الدائم للتعاقد مع الجنرالات.

تتسم العلاقة بين الحركات المسلحة والحكم الشمولي بكونها علاقة تضاد في الميدان وتخادم في السلطة؛ فبينما يمثل الاستبداد مبرّراً لوجود هذه الحركات وتمردها، إلا أن الأنظمة الشمولية ظلت هي الشريك المفضل لها في صياغة التسويات. وتعود هذه المفارقة إلى أن الحكم الشمولي يمتلك القدرة على تجاوز المؤسسات والتشريعات لمنح قادة الحركات امتيازات بعيداً عن تعقيدات الرقابة الديمقراطية، وفي الوقت ذاته يمنح النظام الشمولي شرعية زائفة عبر ادعاء تحقيق السلام وتوسيع قاعدته.

تتميّز الطبيعة البراغماتية للحركات المسلحة بقدرتها الفائقة على عقد تحالفات متناقضة أيديولوجياً، وأبرزها تحالفها المصلحي مع تيار الإسلام السياسي، حيث يتجاوز هذا التقارب الشعارات المرفوعة ليتمحور حول تبادل الأدوار والمنافع السلطوية. وفي المقابل، يستخدم الإسلاميون هذه الحركات كحليف ميداني لمواجهة القوى المدنية. هذا التحالف يُعد «زواج ضرورة» يهدف إلى حماية الامتيازات المتبادلة وإبقاء السلاح في المعادلة السياسية؛ فبينما وظّف «الكيزان» الدين لاحتكار السلطة وتخوين المعارضين، استثمرت الحركات المسلحة آلام التهميش كرأسمال سياسي تُقايض به في أسواق المحاصصة. هذا التشابه البنيوي يكشف أن المظلومية، حين تنفصل عن قيم العدالة، تصبح وجهاً آخر لخطاب يبرّر الانقضاض على موارد الدولة وتفتيت المجتمع عبر التحشيد الهوياتي الضيق.

تحوّلت الحركات في مناخ التردّي السياسي إلى إقطاعيات تُختزل فيها تطلعات الأقاليم في طموحات الأفراد، حتى يغدو اسم القائد هو المؤسسة وهو البرنامج. وهذا التماهي الكامل بين التنظيم والزعيم يعكس أزمة بنيوية في الوعي السياسي، حيث يُستبدل العمل المؤسسي بالولاء العشائري. إن تكاثر هذه الفصائل المرتبطة بأسماء مؤسسيها جعل قضايا الهامش «ماركات» مسجّلة.

كشفت حرب أبريل بشكل صارخ انتقال الحركات من الحياد إلى أداة للمساومة بدلاً من كونه موقفاً أخلاقياً لحماية المدنيين. فقد وظّفت الحركات حالة السيولة الأمنية لإعادة تموضعها في الصراع، منتظرةً رجحان كفة الطرف الغالب. ومع تطور الحرب، انقسمت تبعاً للمصالح الضيقة، فانخرطت في تحالفات أمر واقع بين الخرطوم ونيالا مقابل تأمين النفوذ، مما يثبت أن قرار الحرب أو السلم لديها لا يحركه مصير النازحين أو وحدة البلاد بقدر ما تحركه حسابات الربح والخسارة في سوق السلاح السياسي.

تتمثل المعضلة الكبرى للحركات المسلحة في عجزها عن التحوّل إلى أحزاب سياسية، حيث ظلت أسيرة للسلاح كضمانة للوجود والمساومة. هذا الاستعصاء على الاندماج في الحياة الحزبية يعود إلى خشيتها من الاحتكام إلى قواعد اللعبة الديمقراطية وشروط التنافس السلمي، التي تتطلب برامج فكرية وقواعد جماهيرية بدلاً من التراتبية العسكرية والولاءات الجهوية. إن التمسّك بالبندقية ليس إلا تعبيراً عن إفلاس سياسي وهروباً من استحقاق التحوّل الديمقراطي.

تعيش الحركات المسلحة اليوم مأزقاً أخلاقياً بعد أن تحوّلت من قوى تحرّر تذود عن مجتمعاتها إلى الفاعل الأساسي في تدمير البنية التحتية والنسيج الاجتماعي للمناطق التي ادّعت تمثيلها؛ إذ أدّى ارتهانها للسلاح وانخراطها في حروب الوكالة إلى تحويل قراها ومدنها إلى ساحات محروقة وتشريد الملايين من قواعدها. غير أن منطق التاريخ يؤكد أن الأنظمة العسكرية، بطبيعتها الديكتاتورية التي لا تقبل الشراكة، ستضحّي بها حتماً فور استنفاد أغراضها الوظيفية، لتجد نفسها في نهاية المطاف وقد خسرت مجتمعاتها وقضيتها.

أدّى تكريس مبدأ المحاصصة السلطوية كمكافأة لحمل السلاح إلى خلق سوق سياسي مفتوح شجّع على تفريخ حركات مسلحة جديدة في الشمال والشرق والوسط، كردّة فعل لابتزاز الحركات الدارفورية. والمفارقة أن الحركات الوليدة لم تخرج من رحم المعاناة الشعبية، بل وُلدت من رحم المؤسسة العسكرية

وتحت رعايتها، لتكون بمثابة أجسام موازية لضرب الحركات القديمة أو لإغراق المشهد بكيانات تفتقر إلى القضية وتدين بالولاء لها. هذا النهج حوّل السلام من غاية وطنية إلى عملية تجارية تُشترى فيها الولاءات، لينتهي الأمر بدولة غارقة في غابة من الجيوش تعمل كبيادق في يد العسكر لتفتيت الوطن.

استحقاقات إزالة تشوّهات الحركات المسلحة:

يمثّل تعدد الحركات المسلحة انعكاساً خطيراً للصراع على السلطة والثروة، مما يجعل إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش ضرورةً حتمية لوحدة البلاد، لصالح بناء جيش مهني واحد يبتعد عن السياسة ويلتزم بالدستور.

تُعد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج حجر الزاوية في تحقيق السلام المستدام، وهي عملية ثلاثية الأبعاد تهدف أولاً إلى تجريد المقاتلين من عتادهم، ثم فك ارتباطهم التنظيمي بالجماعات المسلحة، وصولاً إلى دمجهم كمدنيين فاعلين أو كجنود نظاميين ضمن إصلاح أمني وعسكري. كما تعمل هذه العملية على تهيئة بيئة آمنة تمنع العودة إلى السلاح، بما يضمن تلبية احتياجات المجتمع في الأمن والاستقرار.

تبرز ضرورة طرح رؤية نقدية لمصطلح المركز والهامش باعتباره مصطلحاً يضلل الوعي؛ فالصراع في جوهره ليس إثنياً أو مناطقياً، وإنما صراع سلطة. ففي داخل كل منطقة مهمّشة توجد نخب تستحوذ على الموارد، وفي قلب المركز توجد أغلبية مهمّشة. لذا فإن أيديولوجية الاستعلاء ليست إلا غطاءً يُستخدم لنهب الموارد وسجن الجماهير في صراعات إثنية تجعلهم وقوداً للحروب بدلاً من الوعي بحقوقهم التنموية.

ضرورة فك الارتباط بين المطالب التنموية المشروعة والحركات المسلحة التي احتكرتها؛ فمظالم التهميش والعدالة وإزالة الفوارق الثقافية قضايا عادلة لا يمكن تجاوزها، لكن تجاوز الحركات كأداة لتحقيقها أصبح حتمياً بعد أن أثبتت التجربة أن البندقية لا تُنتج حلولاً. إن المخرج يكمن في استرداد هذه المطالب من دهاليز المحاصصات وإعادتها إلى الفضاء المدني الديمقراطي عبر عقد اجتماعي جديد ومشروع وطني يخاطب جذور الأزمة، متجاوزاً أمراء الحرب، لضمان أن تذهب ثمار السلام إلى الإنسان البسيط في قريته، لا إلى القائد في مكتبه بالمركز.

تتطلب أي عملية سياسية أو اتفاق سلام تبنّي مقاربة حازمة في التعامل مع الحركات المسلحة، وذلك بوضع نهاية لعصر المحاصصة مقابل السلاح. فالمسار الصحيح يكمن في إقرار مبدأ الدمج والتسريح شرطاً مسبقاً قبل المشاركة في السلطة، مع ضرورة تحويل الحركات إلى كيانات مدنية تخضع لقانون الأحزاب. كما يجب أن يرتكز الاتفاق على فصل المطالب التنموية عن طموحات القادة، بحيث تُدار أموال الإعمار والتنمية عبر مؤسسات حكومية بعيداً عن سيطرة الحركات. إن أي عملية سياسية لا ينبغي أن تتسامح مع بقاء الجيوش الموازية أو منح مقاعد للحركات بناءً على ثقلها القتالي، بوصفه قاعدة انطلاق لاستعادة الدولة وتجاوز إرث الابتزاز.

يستوجب الخروج من نفق الأزمات المتكررة إحلال مفهوم التنظيم القومي الشامل بدلاً من نموذج الحركات المناطقية، التي أثبتت التجربة أنها تعمل كمعاول لهدم الوحدة الوطنية عبر تقزيم القضايا الكبرى في قوالب مناطقية وإثنية ضيقة. فالتنظيم القومي يتجاوز جغرافيا الرصاص إلى فضاء المواطنة، حيث تُبنى الكيانات السياسية على أساس البرامج الفكرية والاقتصادية التي تخاطب تطلعات السودانيين، وتضع حلولاً لقضايا الهامش ضمن إطار قومي موحّد يرفض منطق الكانتونات.

يمثّل اختزال الحركات المسلحة في إطار المهددات الأمنية مقاربة قاصرة تُجهض فرص الحلول المستدامة؛ إذ تؤدي هذه الرؤية إلى عزل قوى اجتماعية تمتلك مطالب موضوعية، وتحويلها من شركاء في بناء الدولة إلى عقبات أمام السلام. إن الشراكة السياسية تتطلب استيعاب هذه الحركات في العملية السياسية، لا ضمن عمليات تفاوضية ثنائية ثبت فشلها، بحيث يصبح إدماجها ركيزة لبناء شرعية توافقية.

صحيح أن سجل الانتهاكات الموثقة بحق المدنيين يمثل عائقاً أمام اكتساب الشرعية، فالمصداقية تقتضي الاعتراف بالانتهاكات وتبنّي أجندة المصالحة والعدالة الانتقالية. إن أي حزب ينشأ من رحم حركة مسلحة دون الابتعاد عن تكتيكات المقايضة السلطوية سيظل فاقداً للأهلية الأخلاقية، وبالتالي فإن النقد الذاتي والالتزام بمدنية الدولة يمثلان استحقاق المرحلة للانصهار في البناء الوطني.

المصالحة الوطنية في السودان: ضرورة إنقاذ لا مقايضة على العدالة

طـارق فـرح

ملخص

المقال يؤكد أن السودان بلغ لحظة حرجة لم تعد فيها الحرب خيارًا، وأن المصالحة الوطنية باتت ضرورة إنقاذ لوقف النزيف وحماية وحدة الدولة، لا تنازلًا أخلاقيًا ولا مساومة على دم المدنيين.

يوضح الكاتب أن تجارب دول مثل جنوب أفريقيا وكولومبيا ورواندا تُظهر أن المصالحة كانت أداة عملية لوقف الحروب، دون شرعنة للجرائم، وبالتوازي مع مسارات عدالة انتقالية تحفظ حقوق الضحايا وتمنع الانهيار الشامل.

وفي السياق السوداني، يرى الكاتب أن المصالحة لا تعني الاعتراف بالقوى المجرمة ولا العفو عنها، بل توافقًا مؤقتًا على الحد الأدنى: وقف الحرب فورًا، فتح الممرات الإنسانية، حماية المدنيين، والعودة لمسار مدني ديمقراطي.

يقر بمخاوف الثوريين من المصالحة، ويعتبرها مشروعة، لكنه يشدد على أن وقف الحرب لا يناقض الثورة بل يحميها، وأن المصالحة ليست بديلًا للعدالة، بل مدخلًا ضروريًا لها، لأن لا عدالة بلا حياة ولا مستقبل بلا سلام.

في مسار الحروب الأهلية، تصل الدول إلى لحظة حاسمة تدرك فيها أن استمرار القتال لم يعد خيارًا، وأن كلفة الحرب باتت تفوق أي مكسب سياسي أو عسكري محتمل. عند هذه النقطة، تظهر المصالحة الوطنية ليس كتنازل أخلاقي أو تسوية مع الجريمة، بل كخيار واقعي لوقف النزيف وإنقاذ الدولة والمجتمع من الانهيار. السودان اليوم يقف عند هذه اللحظة الحرجة، حيث تحولت الحرب إلى مأساة مفتوحة يدفع ثمنها المدنيون، وتشكل تهديدًا مباشرًا لوحدة البلاد ومستقبلها.

تُظهر تجارب دول العالم الثالث التي خرجت من حروب أهلية مدمرة أن المصالحة الوطنية لم تكن يومًا اعترافًا بالفاعلين المسلحين أو شرعنة لجرائمهم، بل إطارًا مؤقتًا للتوافق على الحد الأدنى الذي يسمح بوقف القتال وفتح الطريق أمام الحل السياسي. في جنوب أفريقيا، لم تكن المصالحة بعد سقوط نظام الفصل العنصري عفوًا بلا حساب، بل مسارًا لتجنب حرب أهلية شاملة، بالتوازي مع آليات عدالة انتقالية اعترفت بالضحايا وفتحت ملفات الانتهاكات. وفي كولومبيا، لم يكن الاتفاق مع الجماعات المسلحة تكريسًا للتمرد، وإنما خيارًا لإنهاء حرب استنزفت الدولة والمجتمع لعقود، مع ضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والإنصاف.

أما رواندا، التي شهدت واحدة من أبشع الإبادات الجماعية في التاريخ الحديث، فقد تعاملت مع المصالحة بوصفها ضرورة وجودية لإعادة بناء الدولة والمجتمع، مع الفصل الواضح بين وقف الصراع وإعادة اللحمة الوطنية من جهة، ومسارات المحاسبة القضائية من جهة أخرى. وتجارب أخرى في موزمبيق وسيراليون تؤكد أن إنهاء الحروب لا يتم عبر الانتقام أو الإنكار، بل عبر تسويات عقلانية تُنهي القتال أولًا، ثم تؤسس لعدالة مستدامة.

في السودان، يجب التأكيد بوضوح أن المصالحة الوطنية لا تعني بأي حال من الأحوال الاعتراف السياسي أو الأخلاقي بالقوى التي أجرمت في حق الشعب، ولا تمثل عفوًا مفتوحًا عن الانتهاكات أو الفساد، ولا تُسقط حق الضحايا في العدالة. المصالحة، في معناها الدقيق، هي توافق وطني على الحد الأدنى الذي لا غنى عنه في هذه المرحلة: وقف الحرب فورًا، فتح الممرات الإنسانية، دخول المساعدات دون عوائق، حماية المدنيين، ثم العودة إلى مسار مدني ديمقراطي يعيد بناء الدولة على أسس القانون والمؤسسات.

ومن المهم الاعتراف بأن تخوف أو معارضة بعض الثوريين المؤمنين بثورة ديسمبر لمسار المصالحة الوطنية هو موقف مشروع ومفهوم، في ظل تاريخ طويل من نكوص العهود والتفاف على مطالب التغيير. هذه المخاوف لا تعبّر عن رفض للسلام، بل عن حرص عميق على شعارات الثورة وقيمها. غير أن الواقع الكارثي الذي تعيشه البلاد اليوم، وحجم الدمار الذي يطال المدنيين والدولة معًا، يفرض على الجميع مسؤولية تاريخية استثنائية: التوافق المؤقت لوقف الحرب لا يعني التنازل عن الثورة، بل السعي لحمايتها من الفناء. فالثورة التي لا تنقذ شعبها من الموت اليوم، لن تجد غدًا من يحمل رايتها أو يطالب بعدالتها.

أخطر ما يواجه فكرة المصالحة الوطنية في السودان هو الخلط المتعمد بينها وبين الإفلات من العقاب، أو استخدامها ذريعة لتمديد الحرب وإعادة إنتاج العنف. هذا الخلط لا يخدم سوى دعاة الصراع، ويغلق أي نافذة أمل أمام ملايين السودانيين والسودانيات الذين يدفعون ثمن الحرب يوميًا. فالمصالحة ليست نهاية الصراع السياسي، بل بدايته على أرضية جديدة أقل دموية وأكثر إنسانية.

إن المصالحة الوطنية في السودان ليست نقيضًا للعدالة ولا بديلًا عنها، بل مدخلًا ضروريًا لوقف الحرب وإنقاذ الأرواح، وتهيئة الطريق أمام عملية سياسية مدنية تفتح الباب أمام عدالة حقيقية لا تسقط الجرائم ولا تساوم على الدم. فلا عدالة بلا حياة، ولا دولة بلا سلام، ولا مستقبل للسودان دون توافق وطني يضع حدًا للحرب أولًا، ثم يفتح الطريق لبناء وطن يستحق تضحيات أبنائه وبناته ، وطن يسع الجميع ..

الشركات تخشى من التداعيات السلبية للخلاف بين السعودية و الإمارات

ملخص

تشعر شركات عاملة في الإمارات بقلق متزايد من تداعيات الخلاف السياسي مع السعودية، بعد تسجيل حالات رفض لتأشيرات دخول موظفين إلى المملكة خلال الأسابيع الماضية. وشملت المشكلات قطاعات حيوية مثل البنوك، والاستشارات، والمحاماة، والطاقة، ما أثار مخاوف داخل مجتمع الأعمال، خاصة مع اعتماد كثير من الشركات على دبي كمركز إقليمي لخدمة السوق السعودية.

يعود التوتر بين البلدين إلى خلافات مرتبطة بالحرب في اليمن، حيث اتهمت الرياض أبوظبي بدعم فصيل انفصالي يهدد أمنها القومي. ورغم نفي السعودية إدخال أي تغييرات على إجراءات التأشيرات، يرى مسؤولون تنفيذيون أن تشديد الإجراءات تزامن بوضوح مع تصاعد الخلاف السياسي، قبل أن يبدأ بالانحسار مؤخراً.

تلجأ بعض الشركات إلى حلول التفافية، مثل التقدم بطلبات التأشيرة من دول خليجية أخرى أو استخدام تأشيرات سياحية، رغم المخاوف القانونية. ويعتقد بعض التنفيذيين أن هذه القيود تُستخدم كأداة غير مباشرة للضغط على الشركات لنقل عملياتها وموظفيها إلى داخل السعودية، في إطار سياسة أوسع لتعزيز موقع الرياض كمركز إقليمي للأعمال.

ورغم القلق السائد، يتوقع معظم مجتمع الأعمال أن تكون آثار الأزمة مؤقتة، نظراً لعمق الروابط الاقتصادية بين البلدين، التي يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما 20 مليار دولار. كما تسعى تصريحات رسمية وتصالحية من الجانبين إلى احتواء التوتر، وسط إدراك متبادل بأن التصعيد الطويل قد يضر بمصالح اقتصادية واستثمارية كبيرة للطرفين.

فايننشال تايمز البريطانية

يخشى مسؤولون تنفيذيون في دولة الإمارات أن يؤثر الخلاف القائم بين بلادهم والسعودية في أعمالهم، بعدما أفادت بعض الشركات برفض طلبات الحصول على تأشيرات دخول إلى المملكة خلال الأسابيع الأخيرة.

وانفجرت التوترات بين الحليفين التقليديين إلى العلن في ديسمبر/كانون الأول، بعد أن اتهمت الرياض الإمارات بدعم فصيل يمني انفصالي شن هجوماً على جماعات مدعومة من السعودية.

وواجه موظفون في بنوك، وشركات استشارات إدارية، ومكاتب محاماة، وشركات خدمات نفط وغاز، مشكلات عند التقدم بطلبات للحصول على تأشيرات سعودية من داخل الإمارات، وفقاً لستة أشخاص تأثرت شركاتهم بشكل مباشر، كما كثّفت السعودية مساعيها الأوسع لتشجيع الشركات على نقل عملياتها وموظفيها إلى داخل المملكة.

وقال أحد التنفيذيين في قطاع الخدمات البحرية، الذي رُفضت هذا الشهر طلبات تأشيرات الزيارة الخاصة بموظفيه: "بالطبع نحن قلقون، لكن مجتمع الأعمال كان بارعاً جداً في إيجاد حلول بديلة"، وأضاف أن شركته تمكنت من حل المشكلة عبر التقدم بالطلبات من فروعها في دول خليجية مجاورة مثل قطر والبحرين، وتابع: "آخرون ليسوا محظوظين بالقدر نفسه".

وقال هو وغيره إنه لم يُقدَّم لهم أي سبب لرفض الطلبات، معرباً عن أمله في أن تكون المشكلة مؤقتة نظراً لعمق الروابط الاقتصادية بين الدولتين.

من جهته، أصرّ مسؤول سعودي على أنه لم تطرأ "أي تغييرات إطلاقاً" على إجراءات إصدار التأشيرات، ولم ترد الإمارات على طلب للتعليق.

ورأى مسؤولون تنفيذيون في الإمارات أن

التصريحات التصالحية التي أدلى بها هذا الأسبوع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان تمثل مؤشراً على أن الرياض تسعى لتهدئة التوترات.

وقال الأمير فيصل بن فرحان للصحافيين: "العلاقة مع الإمارات من منظورنا مهمة للغاية. إنها عنصر أساسي من عناصر الاستقرار الإقليمي، ولذلك تحرص المملكة دائماً على إقامة علاقة قوية وإيجابية مع الإمارات".

وأشار أحد التنفيذيين إلى أن مشكلة التأشيرات بدأت في الانحسار خلال الأسبوع الماضي.

وكانت الأزمة بين الجارتين قد تصاعدت بعدما اعتبرت الرياض أن تقدم الفصيل الانفصالي اليمني يهدد الأمن القومي للمملكة، فقامت بقصف أسلحة ومركبات قالت إن أبو ظبي أرسلتها إلى ذلك الفصيل، واستجابت الإمارات بعد ذلك لطلب الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية بسحب قواتها من البلاد.

وتدخل البلدان في الحرب الأهلية اليمنية عام 2015 لمحاربة المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران، لكنهما دعما فصائل مختلفة كثيراً ما تنافست فيما بينها.

وأدى الخلاف بشأن اليمن وقضايا إقليمية أخرى إلى أكبر تصدع بين القوتين الخليجيتين منذ سنوات، إلا أن محللين لا يتوقعون أن يتصاعد الأمر إلى مستوى الأزمة الخليجية الأخيرة عام 2017، عندما قادت السعودية والإمارات حصاراً إقليمياً على قطر بدعوى دعمها جماعات إسلامية.

ويبلغ حجم التبادل التجاري الثنائي بين السعودية والإمارات أكثر من 20 مليار دولار، كما تستخدم شركات كثيرة دبي مركزاً إقليمياً لخدمة السوق السعودية التي تضم أكبر عدد من السكان في الخليج، غير أن التوترات أثارت قلقاً في أوساط مجتمع الأعمال.

وقال مصرفي مقيم في الإمارات إن مؤسسته كانت تستعد لتنظيم جولة ترويجية في السعودية عندما رُفضت تأشيرة أحد موظفي البنك، وأضاف: "الأمر لا يقتصر علينا، فبنوك أخرى تواجه المشكلة نفسها".

وللالتفاف على هذه المشكلات، سمحت بعض الشركات لمديريها التنفيذيين بمقابلة العملاء عبر السفر بتأشيرات زيارة عادية تُشترى عند الوصول إلى المطار، وفقاً لما ذكره مستشاران، إلا أن شركات أخرى تشعر بالقلق حيال قانونية السماح للموظفين بالعمل وهم يحملون تأشيرات سياحية، بحسب شخص آخر وصف الوضع بأنه "معضلة بلا مخرج".

وقال مسؤول تنفيذي آخر إن مواطنين من نحو ست الدول، من بينها الأردن ومصر وباكستان والهند، يواجهون منذ نحو عام صعوبات في الحصول على تأشيرات أعمال متعددة الدخول إلى السعودية عند التقدم بطلباتها من داخل الإمارات.

وتفرض المملكة بالفعل قيوداً على طلبات التأشيرات للمسلمين خلال موسم الحج بهدف إدارة أعداد الزوار.

وأضاف أن جنسيات أخرى بدأت تواجه مشكلات مماثلة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لكن في شهري ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني، مع تصاعد التوترات بين السعودية والإمارات، تفاقمت المشكلة، حيث ارتفع عدد حالات الرفض بشكل كبير، وأشار إلى أن المشكلة بدأت مؤخراً في التراجع.

وقال: "لست متأكداً ما إذا كان الأمر مرتبطاً بالتوترات، قد يكون كذلك لكن لا توجد أدلة على ذلك. نعتقد أن هذا أسلوب لدفع الناس إلى التفكير في نقل مقار أعمالهم".

وأوضح مدير إقليمي آخر أن السعودية كثّفت في الآونة الأخيرة جهوداً قديمة لإقناع الشركات العاملة من الإمارات والتي تمتلك عمليات واسعة في المملكة بنقل موظفيها إلى الرياض.

واشترطت السعودية على الشركات متعددة الجنسيات منذ عام 2024، إنشاء مقارها الإقليمية في الرياض للحصول على العقود الحكومية، وقد أثار هذا القرار قلق بعض الشركات العالمية التي استخدمت دبي لعقود طويلة قاعدةً إقليميةً لها في الخليج.

واضطرت شركات كثيرة إلى إعادة هيكلة عملياتها للامتثال لهذا التوجيه نظراً لضخامة حجم الأعمال في المملكة.

ويعتقد معظم مجتمع الأعمال أن أي تداعيات الازمة على الشركات، رغم استمرار حرب التصريحات، ستكون قصيرة الأمد نظراً لعمق الروابط التجارية بين السعودية والإمارات، كما يُعد السعوديون من كبار المستثمرين في الإمارات، ولا سيما في قطاع العقارات بدبي.

وتلقى إماراتيون يمتلكون حسابات بارزة على وسائل التواصل الاجتماعي تحذيرات غير رسمية من ممثلي الحكومة بضرورة الامتناع عن الرد على الانتقادات السعودية المتزايدة عبر الإنترنت، مع سعي الامارات الى خفض التصعيد.

لماذا أصبحت أديس أبابا المحور الدبلوماسي والاقتصادي للقرن الإفريقي

ملخص

عادت أديس أبابا لتتصدّر المشهد الدبلوماسي في القرن الأفريقي، مع توافد مسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة والصين وألمانيا، في مؤشر على استعادة إثيوبيا موقعها كهدف استراتيجي محوري. هذه التحركات لا تُقرأ كزيارات بروتوكولية، بل كجزء من تنافس دولي متصاعد حول الموانئ، وتمويل البنية التحتية، والأمن، والنفوذ الرقمي في منطقة شديدة الحساسية.

تسعى إثيوبيا إلى استثمار هذا التنافس بمهارة، عبر فتح قنوات متوازية مع واشنطن وبكين وأوروبا، مستفيدة من حجمها السكاني وموقعها الجغرافي. وخلال زيارة نائب وزير الخارجية الأميركي، عرضت أديس أبابا إصلاحاتها الاقتصادية ومشاريع كبرى، أبرزها مطار بيشوفتو الدولي الجديد، فيما شددت واشنطن على الدور الإقليمي لإثيوبيا كقوة مؤثرة تتجاوز حدودها الوطنية.

أعادت ألمانيا صياغة مقاربتها تجاه إثيوبيا، خاصة في ما يتعلق بسعيها للحصول على منفذ بحري، مقدّمة الأمر كضرورة اقتصادية لدولة حبيسة لا كتوسّع إقليمي. ويرتبط هذا الانفتاح بحسابات ألمانية وأوروبية أوسع، إذ تبحث برلين عن أسواق تصدير جديدة في ظل تباطؤ نموها، وتجد في السوق الإثيوبية الواسعة فرصة تجارية أكثر منها ملفاً إنسانياً.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، يجري الترويج لإطار «البوابة العالمية» كبديل للنموذج الصيني، مع التركيز على الزراعة، والطاقة، والتحول الرقمي، والحوكمة. غير أن هذا النهج الأبطأ يصطدم بحاجة إثيوبيا إلى مشاريع سريعة وملموسة، خصوصاً قبيل الانتخابات، ما يمنح الصين أفضلية عملية في إظهار النتائج، ويجعل أديس أبابا مركز جذب دائم للتنافس الدولي.

آفريكا ريبورت - بقلم مايكل مصرى

أصبحت أديس أبابا مجدداً مركزاً للحركة الدبلوماسية العالمية. ففي فترة وجيزة، سعى كل من وزير الخارجية الصيني وانغ يي، ووزير الخارجية الألماني يوهان وادیفول، ومؤخراً نائب وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر لانداو، إلى استمالة القيادة الإثيوبية

لا تقتصر الزيارات الأخيرة التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى من الولايات المتحدة والصين وألمانيا إلى إثيوبيا على كونها زيارات مجاملة فحسب، بل تعكس عودة إثيوبيا إلى مكانتها كهدف استراتيجي في منطقة القرن الأفريقي التي تتشكل بفعل سياسات الموانئ، وتمويل البنية التحتية، والتنافس الأمني، والسيطرة الرقمية. وتجري إثيوبيا في الوقت نفسه مفاوضات بين الصين وأوروبا والولايات المتحدة، بينما تتعلم بشكل متزايد كيفية توظيف هذه القوى ضد بعضها البعض.

إلتقى لاندو بمسؤولي المالية والتخطيط والبنك المركزي الإثيوبيين، حيث عرضت أديس أبابا إصلاحات الاقتصاد الكلي ومشاريع رئيسية بما في ذلك مطار بيشوفتو الدولي الجديد، الذي يقع على بعد 45 كيلومترًا جنوب شرق العاصمة، حيث بدأت الخطوط الجوية الإثيوبية أعمال البناء في وقت سابق من هذا الشهر.

في الذكرى التسعين لتأسيس القوات الجوية الإثيوبية، تحدث لاندو عن الموقع الاستراتيجي لإثيوبيا في القرن الأفريقي. وقال: «إن إثيوبيا ليست مهمة داخل حدودها فحسب، بل هي قوة بالغة الأهمية في المنطقة»، مؤكداً على التعاون الذي من شأنه أن يجعل كلا البلدين «أكثر أماناً وقوة وازدهاراً».

ألمانيا والاتحاد الأوروبي

حظيت الدبلوماسية الألمانية الأخيرة باهتمام خاص نظراً للطريقة التي أعادت بها برلين صياغة مساعي إثيوبيا المثيرة للجدل للحصول على منفذ بحري. فبدلاً من اعتبار طموحات أديس أبابا البحرية توسعاً إقليمياً، وصفها المسؤولون الألمان بأنها ضرورة اقتصادية لدولة حبيسة يزيد عدد سكانها عن 130 مليون نسمة.

بالنسبة لأندريه بولوس، الأستاذ في معهد الدراسات الدولية بجامعة فروتسواف، فإن التحول أقل أيديولوجية وأكثر عملية.

يقول بولوس: «تحاول ألمانيا تحسين صورتها في أفريقيا بعد سنوات من الانتقادات الموجهة إليها بشأن فرض المعايير والقيم بطريقة ألمانية للغاية».

ويجادل بأن لغة برلين بشأن الوصول إلى الموانئ حذرة. «بلغة الدبلوماسية، عندما تقول ألمانيا إنها تتفهم حاجة إثيوبيا إلى بنية تحتية بحرية، فهذا يعني أننا لا نعارض ذلك. ولكن من المفترض حل هذه المسألة بطريقة دبلوماسية.»

يربط بولوس بين انخراط ألمانيا في إثيوبيا وقلق أوروبا بشأن الصادرات. ويحوم النمو الألماني حول نسبة واحد بالمئة، ويعتمد اقتصادها هيكلياً على الأسواق الخارجية.

ويقول: «ألمانيا دولة صناعية متقدمة لا تزال تبحث عن فرص لبيع منتجاتها التصديرية. ويبدو سوق إثيوبيا الذي يضم 130 مليون نسمة سوقاً جاذباً».

ويشير إلى شركات مثل باير، التي تستكشف إنتاج الأدوية في إثيوبيا، وشركات المقاولات الألمانية التي تتطلع إلى مناقصة مطار أديس أبابا. بالنسبة لبرلين، لا تُعدّ إثيوبيا قضية إنسانية بقدر ما هي فرصة تجارية واعدة.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، يقول بولوس إن بروكسل تعيد صياغة استراتيجيتها تجاه أفريقيا من خلال إطار عمل «البوابة العالمية». ويضيف: «يركز الاتحاد الأوروبي على النظم الزراعية الغذائية، والتحول الرقمي، والطاقة المستدامة، والحوكمة»، مشيراً إلى أن هذا النموذج يختلف اختلافاً جذرياً عن النموذج الصيني.

يقول بولوس: «لطالما كانت الصين تأتي بالأموال والمقاولين الذين ينجزون المهام على أكمل وجه. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن ذلك سيؤدي إلى تأثير تراكمي، وأن القطاع الخاص سيتبع تمويل الاتحاد الأوروبي. لكن هذا مجرد اعتقاد أكثر منه يقين».

هذا الاختلاف مهم سياسياً. تحتاج إثيوبيا إلى مشاريع ملموسة بسرعة، خاصة قبل الانتخابات. يقول بولوس: «الاتحاد الأوروبي أبطأ بسبب المشاورات والمعايير البيئية. الصين قادرة على إظهار النتائج بشكل أسرع، والحكومات بحاجة إلى شيء تُظهره للجمهور».

دولار من كل إنسان... حتى لا يصمت مجلس الأمن
السـودان يُبـاد

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن ما يجري في السودان جريمة واضحة لا "أزمة معقّدة"، ومجلس الأمن يعلم ذلك لكنه يختبئ خلف بيانات فارغة. المشكلة ليست نقص معلومات بل غياب إرادة وتواطؤ مكشوف، بينما يُقتل ويُجوّع المدنيون بلا حماية.

يؤكد أن الحرب تفضح زيف "النظام الدولي القائم على القواعد"، الذي ينهار حين تكون الضحية ضعيفة. تعطيل القرارات سببه صراع نفوذ ومصالح كبرى، والفيتو تحوّل إلى أداة لحماية القتلة لا المدنيين.

يشير إلى أن الحرب تُدار كصفقة: وسطاء بلا حياد، ودول تتحدث عن السلام وهي تستثمر في استمرار القتل. أما الأطراف العسكرية السودانية فقد فقدت أي شرعية، في حرب وكلاء قرارها وسلاحها وتمويلها من الخارج.

يدعو الكاتب إلى كسر هذا الاحتكار عبر تمويل دولي مستقل (دولار من كل إنسان سنويًا)، ويؤكد أن الصمت العالمي مشاركة في الجريمة، وأن أي حل بلا محاسبة هو إدارة للإبادة لا أكثر.

إلى مجلس الأمن،

إلى من يحتكرون حق القرار ويتقنون لعبة غسل الجرائم بالكلمات،

ما يجري في السودان ليس "نزاعًا معقّدًا"، ولا "أزمة متعددة الأبعاد"، ولا فشلًا في التنسيق.

ما يجري جريمة مكتملة الأركان، وأنتم تعلمون ذلك.

مدنيون يُقتلون عمدًا، يُهجَّرون قسرًا، ويُجوَّعون أمام أعينكم، بينما تنشغلون بصياغة بيانات لا تحمي طفلًا ولا توقف رصاصة. المشكلة لم تكن يومًا في نقص المعلومات، بل في غياب الإرادة، وفي فائض النفاق.

السودان اليوم لا يفضح أطرافه المتحاربة فقط، بل يفضحكم أنتم.

يفضح نظامًا دوليًا يدّعي القواعد عندما تكون الضحية ضعيفة، ويتخلى عنها عندما تتقاطع المصالح. ما تسمّونه "النظام الدولي القائم على القواعد" انهار بالكامل في الخرطوم ودارفور وكردفان. أنتم تعرفون من يقتل، وتعرفون من يموّل، وتعرفون من يسلّح، وتعرفون من يعطّل أي قرار جاد، ومع ذلك تواصلون التظاهر بالعجز. هذا ليس فشلًا... هذا تواطؤ.

إلى مجلس الأمن تحديدًا،

كفى كذبًا على العالم. تعطيل القرارات لا علاقة له بالإجراءات ولا بالتوازنات القانونية، بل بصراع نفوذ قذر بين قوى كبرى ترى في السودان ساحة لا شعبًا، وغنيمة لا دولة. الفيتو لم يعد أداة استثنائية، بل سلاحًا يوميًا لحماية القتلة ومن يقفون خلفهم. وحين تُشلّ آليات الحماية عمدًا، لا تعود الأمم المتحدة رهينة للنظام الدولي، بل تتحول إلى واجهة لتجميل الجريمة.

إقليميًا، تُدار الحرب السودانية كصفقة مفتوحة.

وسطاء بلا حياد، مبعوثون بلا أخلاق، ومسارات سياسية مفصولة عمدًا عن أي مساءلة. دول تتحدث عن "الاستقرار" وهي تغذّي الفوضى، وعن "السلام" وهي تستثمر في استمرار الحرب. لا أحد يجرؤ على تسمية المسؤولين، لأن الجميع متورط بدرجات متفاوتة. المدني السوداني خارج الحسابات، خارج الطاولات، وخارج الاهتمام.

أما الأطراف العسكرية السودانية، فقد سقطت عنها منذ زمن أي شرعية وطنية.

هذه ليست حرب دولة، بل حرب وكلاء. القرار ليس سودانيًا، والسلاح ليس سودانيًا، والتمويل ليس سودانيًا، والنتيجة بلد يُدمّر نيابة عن الآخرين. أي حديث عن "حل سياسي" دون كسر هذا الارتباط الخارجي هو خداع مكشوف، وإطالة متعمدة لعمر المأساة.

إلى الرأي العام العالمي،

صمتكم ليس حيادًا، بل مشاركة غير مباشرة. حين تمر صور الجوع والمقابر الجماعية كخبر عابر، يفهم صُنّاع القرار الرسالة جيدًا: لا ضغط، لا تكلفة، لا حساب. ما يحدث في السودان ليس استثناءً، بل نموذجًا جديدًا لعالم يسمح بالإبادة البطيئة طالما أنها بعيدة عن شاشاته الرئيسية.

الأمم المتحدة اليوم أمام لحظة حقيقة لا مهرب منها:

إما أن تتحول إلى أداة حماية فعلية،

أو تعترف رسميًا بأنها فقدت وظيفتها الأخلاقية والسياسية.

لا قيمة لأي عملية سياسية تُبنى فوق جثث المدنيين.

ولا شرعية لأي تسوية تتجاهل الجرائم.

ولا مصداقية لأي مجلس أمن يرى الدم ويسمّيه "قلقًا".

السودان لا يطلب شفقة، ولا ينتظر معجزة.

السودان يطالب بما يفترض أنه بديهي:

وقف القتل، حماية المدنيين، تسمية الجناة، وربط أي مسار سياسي بالمحاسبة.

وما دون ذلك هو إدارة للإبادة باسم الشرعية الدولية.

مقترح كسر الاحتكار

إذا كانت المؤسسة الدولية مشلولة بسبب تمويل مسيّس وابتزاز تمارسه دول النفوذ، فلا مبرر للصمت. نقترح دولارًا سنويًا واحدًا من كل إنسان على هذا الكوكب، يُوجَّه مباشرة لدعم استقلالية المؤسسة الدولية، وآليات الحماية والمساءلة، بعيدًا عن تحكم الدول المتنفذة.

هذا ليس مقترحًا ماليًا فحسب، بل إعلان تمرّد أخلاقي:

أن يصبح القرار الدولي معبّرًا عن إرادة الشعوب، لا رهينة لمصالح الحكومات.

وإن استمر هذا الصمت، فليُكتب بوضوح في سجل التاريخ:

السودان لم يسقط وحده، بل سقط معه الوهم بأن هذا العالم تحكمه قواعد أو عدالة.

البحر الأحمر: من ممر للتجارة إلى نظام أمني متحوّل

محمد عمر شمينا

ملخص

يتناول المقال تحوّل البحر الأحمر من مجرد ممر تجاري عالمي إلى نظام أمني معقّد، تتداخل فيه مصالح القوى الكبرى وصراعات الإقليم واضطرابات الدول الهشّة، ما غيّر طبيعته من فضاء عبور هادئ إلى ساحة سياسية وأمنية ذات أثر عالمي مباشر.

يوضح الكاتب أن أهمية البحر لم تعد مرتبطة فقط بحركة التجارة والطاقة عبر السويس وباب المندب، بل بعسكرة الممرات وانتشار الوجود العسكري الأجنبي، وتحويل الموانئ إلى نقاط ارتكاز استراتيجية، الأمر الذي جعل الملاحة خاضعة لحسابات الردع والمراقبة لا للاعتبارات التجارية وحدها.

يشير إلى تغيّر طبيعة التهديدات، حيث لم تعد محصورة في صراعات دولية تقليدية، بل أصبحت هجينة تشمل ميليشيات عابرة للحدود، وقرصنة مرتبطة بضعف الدول، وتداخلًا متزايدًا بين صراعات البر وأمن البحر، بما يجعل البحر الأحمر امتدادًا مباشراً للأزمات البرية المحيطة به.

يخلص الكاتب إلى أن ما يتشكل اليوم هو شبكة ترتيبات أمنية مؤقتة بلا نظام إقليمي جامع، ما يرفع مخاطر سوء التقدير والتصعيد، ويجعل أمن البحر الأحمر مرهونًا باستقرار الدول المطلة وقدرتها على بسط سيادتها، إذ بات الساحل مرآة للهشاشة السياسية أكثر من كونه مجرد فرصة جغرافية.

البحر الأحمر لم يعد ذلك الشريط المائي الهادئ الذي تعبره السفن في صمت بين آسيا وأوروبا، ولا مجرد خلفية زرقاء على خرائط الجغرافيا السياسية. ما يتشكل اليوم هو انتقال هذا البحر من كونه ممرًا للتجارة إلى كونه نظامًا أمنيًا معقدًا، تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى، وتنافسات الإقليم، واضطرابات الدول الهشة، وفاعلون مسلحون لا ينتمون إلى الدولة. هذه التحولات لا تعني فقط زيادة التوتر، بل تعني أن طبيعة البحر نفسه سياسيًا وأمنيًا قد تغيّرت بصورة بنيوية.

لفترة طويلة، جرى النظر إلى البحر الأحمر بوصفه شريانًا تجاريًا عالميًا: قناة السويس في الشمال، وباب المندب في الجنوب، ومسار حيوي للطاقة والبضائع وسلاسل الإمداد. غير أن أهمية الممرات لا تقاس فقط بحجم السفن التي تعبرها، بل بكمية القوة التي تحيط بها. ومع تراكم الأزمات الإقليمية، تحوّل هذا الممر من فضاء عبور إلى فضاء انتشار عسكري، ومن منطقة اتصال إلى منطقة احتكاك دائم.

أول ما يلفت الانتباه هو أن البحر الأحمر أصبح عقدة جيوسياسية حقيقية. اختناق التجارة العالمية المحتمل عبر باب المندب أو السويس لم يعد سيناريو نظريًا، بل احتمالًا حاضرًا في حسابات الأسواق والقوى الدولية. أي اضطراب في هذه المنطقة ينعكس فورًا على أوروبا، وآسيا، وأسواق الطاقة، والتضخم العالمي. هذا الارتباط الوثيق بين جغرافيا ضيقة واقتصاد عالمي واسع جعل أمن البحر الأحمر جزءًا من الأمن الاقتصادي الدولي، وليس مسألة إقليمية فقط.

لكن الأهم من ذلك هو عسكرة الممرات البحرية. الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي، والانتشار البحري المتزايد للقوى الكبرى، وتحول بعض الموانئ إلى نقاط ارتكاز لوجستي واستراتيجي، كلها مؤشرات على أن البحر لم يعد مجرد مسار، بل أصبح مسرحًا. في هذا المسرح، لا تُستخدم القوة دائمًا في صورة حرب مفتوحة، بل في صورة حضور دائم، وردع، ومراقبة، واستعداد. ومع هذا الحضور، تتغير قواعد السلوك السفن التجارية تتحرك في ظل حسابات أمنية، والموانئ تُقرأ باعتبارها أصولًا استراتيجية لا مرافق خدمية فقط.

إلى جانب عسكرة البحر، برز تحول آخر أكثر تعقيدًا، وهو تغير طبيعة التهديد. لم يعد الخطر محصورًا في مواجهة بحرية تقليدية بين دول، بل في بيئة أمنية هجينة. استهداف السفن أو تهديد الملاحة يمكن أن يكون أداة ضغط سياسي غير مباشر. الميليشيات العابرة للحدود، والشبكات المسلحة المرتبطة بصراعات برية، أصبحت قادرة على التأثير في المجال البحري. القرصنة، التي عُدّت في وقت ما ظاهرة إجرامية معزولة، تعود بأشكال جديدة ترتبط بضعف الدول وتفكك مؤسساتها. هكذا يتداخل الأمن البحري مع الأمن الداخلي للدول المطلة، ومع صراعات لا تبدو بحرية في أصلها.

وهنا يبرز عامل اختفاء الخط الفاصل بين صراعات البر والبحر. ما يجري في اليمن لا يبقى في اليمن، بل يمتد أثره إلى باب المندب. الاضطرابات في القرن الأفريقي تنعكس على السواحل والموانئ. التوترات في المشرق تتقاطع مع أمن الملاحة. لم يعد البحر الأحمر فضاءً محايدًا يمر فوقه الصراع، بل أصبح جزءًا من معادلاته. الجغرافيا البحرية صارت امتدادًا للجغرافيا البرية، والعكس صحيح.

وسط هذا المشهد، تتباين أوضاع الدول المطلة. بعضها يمتلك مؤسسات مستقرة وقدرات بحرية تمكّنه من إدارة ساحله ضمن رؤية سيادية واضحة. وبعضها الآخر يواجه أزمات داخلية تجعل من الساحل نقطة ضعف بدل أن يكون مصدر قوة. في البيئات الهشة، لا يعود الساحل خط دفاع، بل يتحول إلى منطقة نفاذ للقوى الخارجية، وإلى مجال تنافس على الموانئ والبنى التحتية. ومع غياب الدولة الفاعلة، ينتقل أمن البحر من كونه سياسة وطنية إلى كونه نتيجة تفاهمات الآخرين.

ما يتشكل في البحر الأحمر اليوم ليس نظامًا أمنيًا إقليميًا متكاملًا، بل شبكة من الترتيبات المؤقتة. تدخلات موضعية، تحالفات ظرفية، انتشار عسكري بلا إطار جامع. هذا النمط من الإدارة بالأزمات أخطر من الصراع التقليدي، لأنه يفتقر إلى قواعد ثابتة. في غياب نظام واضح، ترتفع احتمالات سوء التقدير، ويتحول الحادث المحدود إلى شرارة تصعيد أوسع.

في المقابل، يتزايد الإدراك بأن الموانئ والسواحل ليست مجرد موارد اقتصادية. هي أدوات سيادية، وعناصر في توازنات القوة. من يملك قرار ساحله، يملك جزءًا من قراره الاستراتيجي. ومن يفقد السيطرة المؤسسية على مجاله البحري، يفقد قدرة أساسية على حماية مصالحه. أمن البحر الأحمر، بهذا المعنى، يبدأ من استقرار البر من دولة قادرة على بسط سلطتها، وتنظيم علاقتها بالخارج، ووضع مصالحها ضمن رؤية طويلة الأمد.

الخطر الأكبر لا يكمن في حادثة بعينها، ولا في أزمة مؤقتة، بل في مسار تراكمي يجعل البحر ساحة مفتوحة بلا نظام مستقر. عندها لا تعود الدول المطلة فاعلة رئيسية، بل متلقية لنتائج صراعات تُدار فوقها أو عبرها. البحر الأحمر لا ينفجر بضربة واحدة، بل يتغير ببطء، مع كل أزمة غير محسومة، وكل فراغ غير مُدار، وكل قرار مؤجل.

في هذا التحول الهادئ، لا يهدد البحر الدول بقدر ما يكشف توازناتها الداخلية. فالمياه لا تصنع الاضطراب من تلقاء نفسها، لكنها تعكس ما يجري على اليابسة. وحين يصبح الساحل مرآة للهشاشة، يتحول الممر من فرصة جغرافية إلى اختبار سياسي مفتوح.

الانتقال إلى الضفة الأخرى ليس سهلاً...

لأجل مَن يقتل السودانيون بعضهم بعضًا؟

ملخص

تختبر الحياة والموت في لحظات صعبة، حين تواجه الإنسان خيارات قاسية وسط أحبائه، فتدرك قيمة الروح والعافية، وتمنح لنفسك وللآخرين حق العيش والتمتع بالحياة.

تقول الكاتبة إن الحرب في السودان داهمت حياتنا بلا سابق إنذار، وحوّلت الموت إلى واقع مستمر يلاحقنا في كل لحظة، ويجعل الإنسان يواجه مشاهد عنف ووحشية تتجاوز حدود التحمل، حتى يصبح القتل مأساة يومية.

هذه المشاهد المروعة تظل عالقة في الذاكرة،
تشير الكاتبة إلى أنها تؤثر على الكبار والصغار على حد سواء، حيث يصبح العنف جزءًا من الحياة اليومية، ويختبر الإنسان شعورًا بالرهق النفسي والصدمة، ويجد نفسه عاجزًا عن حماية أبنائه من فظائع لا تحتمل.

تؤكد أن القتل وإزهاق الأرواح هباءً لن يحقق عدالة أو نصرًا، فالذين يدركون قيمة الحياة، ويختبرون لحظاتهم الأخيرة، يقاومون بالكتابة والرسم والتفكير، ويسألون بحيرة وألم: لأجل مَن يقتل السودانيون بعضهم بعضًا؟

ناهد إدريس*

تختبر قيمة الحياة وهيبة الموت والفقد، إلا حين تدرك أنك مقبل على خيارات صعبة؛ تلك الخيارات وأنت في كامل عافيتك، تختبر فيها نفسك وقيمتك وسط من حولك من الأحباب...

ثم تدرك أن الله وهبك روحًا وجسدًا وأنفاسًا لتعيش، وتمنح الآخرين حق العيش والتمتع بالحياة.

عندما يُوضع جهاز التنفس والتخدير، تقفز إلى ذهنك العديد من الأسئلة:

هل سأستيقظ بعد هذا؟ أم أنتقل إلى عالم آخر، إلى رحمة رب كريم؟

في لحظات غاية في الصعوبة، تمر عليك الدنيا، وتدرك عظمة هذه الروح وقيمة العافية...

وعندما يهبك الله فرصة ثانية للنجاة، يمنحك فرصة لتتأمل وتتغير زاوية الرؤية والمعرفة.

وأنت في تلك الحالة، تقفز إلى الذاكرة أسباب وجع الروح و الرهق...

إنها الحرب، نعم حرب،

داهمت حياتنا دون سابق إنذار، جعلت الموت طائراً يحوم فوق رؤوسنا في كل لحظة، ثم لا يتركنا ويمضي، يقتحم كل تفاصيل حياتنا.

ثم تجد نفسك بين مشاهد مروعة ومخيفة تنفر منها الآدمية والنفس السوية...

مشهد أن يقتل الإنسان أخاه الإنسان، ليس هذا فحسب، بل يتلذذ بقتله.

وتدرك وقتها أن الحرب في وطنك السودان قدرٌ وصل إلى درك سحيق من اللا إنسانية و الوحشية.

ثم لا تنفك تلك المشاهد من ذاكرتك ولحظات يومك، فهي كالداء انتشر في كل وسائل التواصل؛ لا يكون الهروب حلاً.

إذا أغلقت بابك، إقتحمك طفلك مباغتًا بسؤال:

«أمي، هل هذا حقيقي أم أنه ذكاء اصطناعي؟»

بشاعة أن يشق أحدهم أحشاء أخيه، ثم لا يكتفي بالوحشية والبشاعة، بل يُمثّل بذلك الجسد ...

أو تجد أحدهم متكئًا على سلاح، وأسفله جمجمة !

تدرك أنك وقعت في فخ لا تحتمله إنسانية بشر سويين...

فتَهرب إلى دواخلك، وتحاول تلطيف تلك المعلومات.

ما ذنب أطفالنا؟ وما ذنوبنا أن يقحمنا من لا يدرك قيمة الحياة في دوامة من العنف والدماء والموت، ثم يتجبر ويتكبر، ويتبعه ثُلّة من الوحوش فاقدة الآدمية، تطلق أنفاسًا من جحيم الجهل، مستترة خلف طلاسم وحشية، تشهر سلاحها بهذيان أشبه بالشعوذة والدجل وعبدة الشيطان: «بل بس».

لا أدري، هل يدرك أحدهم وهو يزهق روحًا بريئة عظمة الحياة؟

هل يحس بوجع الضحية، رهبة اللحظات الأخيرة، الروع وسكرات الموت؟

هل يشعر، وهو ملتبس في حالة شيطانية، أنه صار مجرد آلة بطش، يراقبك ملك الموت، وقد تجردت من إنسانيتك ووصلت إلى الدرك الأسفل من القبح والوحشية؟

هل يدرك أنه يسلب الآخر حياةً قد منحها الله له، وأكرمه بها، وجعله آية ليجسد عظمته؟

إن الموت الذي يُوزّع في الطرقات في السودان على أيديكم لن يحقق عدالة ولا نصرًا.

إن القتل، وإزهاق أرواحنا هباءً منثورًا، لن يمنحكم فرصة لحكمنا بالجبروت والقمع؛

لأن من يقدّر الحياة ويدرك قيمتها، ويختبر لحظاته الأخيرة ثم يُمنح فرصة ثانية، يدرك تمامًا أن الانتقال إلى الضفة الأخرى ليس سهلًا ...

فيظل يقاوم، ويكتب، ويرسم، ويفكر، و يتسا ء ل :

لأجل مَن يقتل السودانيون بعضهم بعضًا؟

* صحافية ا ناشطة في حقوق الطفل والمرأة

هل الكاتب إله شخوصه الروائية؟

ثروت همت

عزيزي عبد الغني كرم الله،

تشابكت خيوطي، وما حَملَت من أفكار، فترددت كثيراً، من أين أبدأ، من فكرة الموت، أم من ثِقل الاغتراب الذاتي، واللاانتماء النفسي (الذي يتمثل هنا في شخص مصطفى سعيد)، أم من العلاقة بين الخالق ومخلوقاته، أما سبب ترددي فهو أن محاور الأفكار المذكورة أعلاه، صاغت أحرفي في الآونة الأخيرة، وتمسكت بنات أفكاري بتلابيب عباءاتها، وغزلت منها نول الخيال.

إذن سأبدأ من حيث انتهى الغائبون، وكم تمنيتُ عودتهم لتنويرنا بميتافيزيقيا صدئ من عمقها البشر، الموت يا صديقي يعتلي هرم الحياة، شأنه شأن الإنجاب والنمو، يتهيأ في صمت حولنا، نهيل عليه السواد، ونسدل عليه حجباً سماوية، حرية شُوشت بدوافع الفقد، شأنه شأن النُّبل، والإنسانية السامية، حاول أن تتذكر، كل المعاني الصادقة والنبيلة من حولك، هالة الحزن التي تتلبسها، والصدق أو النبل دائماً منوط بالحزن.

كتبت إليك من قبل، عن مدى يقيني بالموت، ولا سبب من إعادة نقل تلك الكتابة هنا. لكن يا صديقي سَديم واقع متكثف، سَطَمَ أرواحنا، وسَدَمَ عقولنا، فذبلت بَها الإنسانية، وتجردت من أسمى معانيها؛ رنين الحياة الصاخب حولنا، وإن دلّ فإنه يدل على أنها جوفاء، قرعة، تَقَيَّأت ما ببطنها فتناسلت منها طينة البشرية، فقاعات هواءٍ، تخرج من تجاعيد الأرض، أجيال تصعد من تراب، ثم تهوي كالشهب عليه، بعد أن أحرقتها أشعة شمسٍ، كشفت ظلمات الحياة.

ديمومة متبلدة، تعيد صيرورتها. الحالك فينا، يشرئب فارهاً ضد نقيضه، ونحن نكتب، ونهرب خلف سراب واقع بعيد عن ما كتبناه.

لا شيء حقيقي حقاً يخرج حياً من أفكارنا، بل هي مداد أحرف صيغت بأيدٍ خفية، لا شيء جديد، ومياوات أفكارهم التي تكفي لتحنيط أفكارنا، وينتج عنها نفط يدير محركات أفكار نشء قادم.

تساءلت عن علاقة الخالق بالمخلوق، عرجتَ بأفكارك إلى نيتشه، الذي دعا الذات الفردية إلى الارتقاء، والوصول إلى فكرة الإنسان الأعلى، ومنها يصل إلى منزلة الإله، والمعبود، وهكذا يكون الفرد إله أناه الخاصة، وهيأ نفسه ليكون الرسول المبشر لهذا الإله، فُصلب على ألواح كتاباته ذاتها، بعد أن فتك به الإنسان اللامنتمي داخله، نيتشه فطن للوجود من حوله يا كرم الله، إنسانية مجردة من معناها، زيف، خلل أخلاقي، سياسي، ديني، من حوله، كل ذلك على أيدي مخلوقات الخالق، تساءل ذات ألم، وإحباط مبكر، وهو ما يزال في الثامنة عشرة من عمره: كيف لا تحمل المخلوقات روحاً، ونوراً من خالقها؟ حقاً كيف؟

قلتَ لمصطفى سعيد، (مات إلهك)، لكنك جانبت صواباً يا صديقي، فبحسب رأيي لم يكن الطيب صالح إلهاً له، بل كان مصطفى سعيد، فالكاتب يكتب، ليصنع واقعاً افتقده في عالمه، والقاص يصنع أبطاله ليشخص فيهم معتقداته، وينطق بما لم يفصح عنه بنفسه.

مصطفى سعيد، روح! جسد شُيّدَ من خيالات وأحلام ورؤى، فهل قُبرت روح مصطفى سعيد؟ لا بل هل قُبرت روح خالقه، بعد قبر جسده؟

بالرغم من أن نظرتي لشخص مصطفى سعيد، تختلف كثيراً عن نظرتك له، التي تجلت عبر هذه الرسالة، رسالتك، إلا أنني أشفق عليه من عذابات الوحدة، أو الوحدانية المضللة، وأنا هنا لا أتحدث عن وحدانية الجسد، بل وحدانية الروح الرتيبة، وهي أشد وطأة من وحدانية الجسد الذي يمكننا إسكات صراخه وهزيعه، ولكن كيف لنا قبر وحدانية الروح، ظني أنها تظل طليقة حتى بعد قبر الجسد،

فهل تُقبر الأرواح؟

أوَ تعلم يا عبد الغني، لو سألتني من قبل، إلى من تبعث برسالتك هذه، لما رجّحت خيار مصطفى سعيد، بغض النظر عن تفسيري للتجاوزات التي في شخصه، هل تظن أنه تأثر لموت خالقه حقاً، هو الذي وأد الإحساس قديماً، وجرد حزنه من فقد الآخرين، على كل حال، كان خياري لك سيتجه نحو الزين، فهو صادق جداً، وإنساني جداً، لم تزيفه معالم التمدن، والإتيكيت، وبرود الإنجليز اللاذع، هو حقيقي لأقصى مدى في الحقيقة، حزنه حقيقي، سعادته حقيقية، مشاعره حقيقية، يمكنني تخيل نظرة الاستغراب في عينيه، عند تسلمه لرسالتك، سيتساءل عن المرسل، ولكن قلبه سينشرح بالفكرة، التي ستهدم إحساسه بالنفي والرفض، الذي يواجهه من المجتمع بسبب إنسانيته تلك، ينادي أحد الفتية، لقراءتها له، بعد أن يعده بشراء زجاجة (بارد) من أجله، ينفد صبر الصبي من محاولاته شرح الرسالة للزين، يرمي الصبي الرسالة في وجه الزين، وينعته بالغباء، يختطف زجاجة (البارد) ويركض بعيداً، ليبتسم الزين.

غريب هذا الزين في كرم أخلاقه، يبتسم في وجه من تعمدوا أذيته، هم يظنون ابتسامته دليلاً إضافياً على الغباء، وما أدركوا أن تحت الابتسامة جرحاً غائراً، تسببوا في تخليده، أو كما قال العم محجوب يوماً: كل الجروح بتروح، إلا التي في الروح.

شيء أخير يا صديقي؛ في مجال الكتابة الدلالة تكون في ذروة اغواءها عندما تختبئ وراء ما يحرض ذهن القارئ بأتجاه المغامرة التصويرية أو بأتجاه الخلق الممتع لعوالم غير مكتشفة.

لك السلام ومنك السلام

10 فبراير 2010

حكاية من بيئتي (24)

بيـــر الأربـــاب

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تبدأ الحكاية بسؤال شاب عن دلالات أسماء متداولة في قريته القديمة: «الأرباب، الساحة، البير، الأمية»، في محاولة لاستعادة ملامح مكان انقطعت صلته به بعد الحرب. تكشف الردود أن هذه المفردات ليست عشوائية، بل مرتبطة بساحة مركزية وبئر قديمة حملت اسم مؤسس القرية «الأرباب»، وظل الاسم حيًا في الذاكرة الشعبية رغم تغيّر اللافتات والوثائق الرسمية.

تشكل «بير الأرباب» نواة نشوء القرية، إذ لعبت الآبار دورًا محوريًا في توطين الناس بعد الفيضانات والجفاف. ويروي النص تفاصيل دقيقة عن معرفة الأرباب بالبيئة وتقنيات حفر الآبار وحمايتها، من اختيار الموقع إلى بناء «الحور» الدائري الذي يحمي الماء ويصفّيه طبيعيًا، بما يعكس تراكُم خبرة تقليدية عميقة واحترامًا للطبيعة.

لم يقتصر أثر الأرباب على البئر، بل امتد إلى تنظيم الفضاء العام؛ فقد حُفظت الساحة كمتنفس بيئي ومنع البناء داخلها، وزُرعت بالأشجار، ونُقلت المدارس والمرافق الصحية إلى أطرافها. ورغم اعتماد الاسم الرسمي «قرية الجبل»، ظل اسم «الأرباب» هو الحاضر في وجدان الناس، ونجحت الأسرة في الدفاع عن الساحة ضد محاولات تحويلها لمشاريع تجارية أو خدمية ملوِّثة.

ومع الزمن، تشكّلت حول الساحة محالّ حملت أسماءها من إرث المكان: بقالة الأرباب، عماري الساحة، بوتيك البير، وغيرها، بينما برزت الساحة كحاجز بيئي في مواجهة التلوث المتزايد، خاصة مع انتشار الركشات. وتختتم الحكاية بتأكيد رمزي على قيمة الذاكرة البيئية وحكمة الأجداد، حيث يبقى «بير الأرباب» شاهدًا على علاقة متوازنة بين الإنسان والمكان.

ما الذي يجمع بين مفردات (الأرباب.. ساحة.. بير.. أمية)؟

أطلق أحد الشباب السؤال على احدى منصّات التواصل الاجتماعي، وهو يجمع المعلومات محاولاً التعرف على ملامح مرتع صبا أبويه الذي كان يزوره لأيام معدودة في مناسبات الأسرة الكبيرة، وها يقضي أكثر من عامين منذ جاءه بعد إنطلاقة الحرب. جاءته ردود محدودة من أمثاله الذين وجدوا في الشاشات الصغيرة سلواهم، ونافذتهم على العالم، بعد أن ضاقت عليهم جغرافيا الوجود.

- إنها اللافتات التي تطل على الساحة (بقالة الأرباب... عماري الساحة... بوتيك البير.. بنشر الأمية.. ود الأرباب للألكترونيات.. مغلق الساحة الكبير.. مسجد الأرباب).

وتساءل آخر:

- هل هو مسجد الأرباب أم مسجد عمار بن ياسر كما هو مكتوب على اللافتة؟ أنا لم أسمع من يردد هذا الاسم. الجميع يقول مسجد الأرباب.. ومدرسة الأرباب الأساسية..

واندلقت الحكايات حول الأرباب الكبير مؤسس القرية.

يخلد البعض سيرتهم بأعمال الخير المستدامة، ومنها حفر الآبار، التي تعد شرياناً للحياة، وملجأ للعابرين، ومركزاً للتجمع والتلاقي. في كل مكان تحكي الآبار عن معارف الأجداد التقليدية الموروثة، وما انبنى عليها من تقنيات هندسية متقدمة في الحفر والحماية. أما (بير الأرباب) فقد شكّلت مثل العديد من الآبار، والعِدود (جمع عِد) أساساً لتكوين قرية باتت مركزاً لتجمع قرى الجبل و(فرقان) الرحّل الذين استقروا فيما بعد، لكن مركزها اتخذ مسمى البئر مقروناً بصاحبها حتى بعد أن دُفنت البئر على أثر تمدد شبكة المياه في كل البيوت.

و(الأرباب)، بتخفيف وتسكين الراء، وفتح وتخفيف الباء، ليست جمعاً، كما نقول أرباب العمل، وأرباب المصالح، وأرباب العقائد. فـ(الراء) هنا مفخمة. وتجمع (أرباب) على (أرابيب). وهل يُجمع الجمع؟ وفي المدح (أهلك أرابيب الندى) بمعنى أسياد الكرم. مايعني أنها من (أرباب) في اللغة الفارسية، والتي تعني الرئيس أو السيد، أو الشخص الموهوب، وصاحب الأرض.

إن كان للآبار علاقة بتوطين الرحّل بعد الجفاف الذي ضرب نواحي عديدة من السودان، إلا أن هجرة سكان قرى الجبل حيث حفر (الأرباب) بئره كانت بسبب الفيضانات. إذ كان السكان الأوائل يقطنون قرب مزارعهم في محازاة مجرى النيل، وحين صعد على ضفتيه فائضاً في العام 1946، أضطروا للصعود على التلال القريبة من الجبل، ثم عادوا بعد انحسار المياه إلا (الأرباب) الذي آثر البقاء، وقام بحفر البئر، وشيد مسكنه، وأقام. وكان قد استخرج من بطن البئر طبقات متباينة من أنواع التربة والصخور، وطبقة جيرية خفيفة، وصنع من كل ذلك مزيجاً أضاف إليه روث الحيوانات، ليحيط البئر بسور دائري (حور)، يرتفع من الأرض مقدار ذراع، وقضى أكثر من نصف عام مراقباً حركة الهواء ليحدّد مكان المداخل، ذلك حتى لا تحمل الأهوية إلى البئر الأتربة المحملة بما يلوث الماء. ويقال أنه قضى أسابيع قبلاً ليحدّد مكان حفر البئر. ويروي البعض أنه اهتدى بطائر الهدهد الذي يقال أنه يرى الماء عن بعد، ويحس به في باطن الأرض. حتى أن العرب يضربون المثل بقوة إبصاره. وقد ذكر الجاحظ إن الهدهد كان يدل النبي سليمان على مواضع الماء في قعر الأرض. ويسمونه أبو الأخبار، و(أبو ثمامة). و(الثُّمام) عشب من الفصيلة النجيلية، ومنه الثمام السنبلي وهو (الدُّخنَ). ولعل في الأمر إشارة إلى خطوط الهدهد وألوانه الجميلة. إلا أن البعض يؤكد أن (الأرباب) اهتدى إلى موضع البئر بتواجد النباتات والأشجار الكثيفة على طرف ذلك الوادي المنحدر نحو النهر. وما جعل مياهها أكثر نقاء وعذوبة فهو مرور مياه الأمطار عبر طبقات التربة الرملية والصخور الصغيرة التي عملت كمرشح طبيعي للماء قبل إنسرابها في الحوض الجوفي. وهكذا تميزت البئر بعمقها وعذوبة مياهها وذلك (الحور) الحامي. ويرجع البعض مسمى (الحور) إلى شكله الدائري، تتوسطه البئر كأنها سواد العين. إذ أن (الحور) في اللغة هو شدة بياض العين، مع سوادها الشديد (كعيون الظباء والنساء).

يحسب لـ(الأرباب) الكبير، توطينه عدداً من التعاليم والمعالم البيئية، إذ حرص على تسوير الساحة حول البئر بأشجار النيم، وبعض أشجار الأكاشيا التي فرضت وجودها عليه. ورفض هو ومن بعده أبنائه، السماح لكل من حاول أن يشيد منزله وسط الساحة إبّان موجة النزوح الأولى (1988)، والثانية

منتصف التسعينات، لتصبح الساحة بمثابة متنفس للقرية. بل حتى من جاءوا لتشييد المدرستين الأوليتين والشفخانة خضعوا لرؤيته، وشيّدوا تلك المباني على بعد نصف كيلو شمال الساحة، لتشكل فاصلاً بين القرية والتلال الصخرية، ولحقت بها المدرسة الوسطى، بعد إكمال الإبتدائية بالعون الذاتي، ومن ثم الثانويات، وحل المركز الصحي محل الشفخانة. واتخذت المؤسسات الحكومية المسمى الوارد في وثائق المجلس الريفي (قرية الجبل)، لكنها في عرف الجميع تقترن باسم (الأرباب).

فيما بعد جاء من يطلق أسماء مغايرة على المؤسسات القائمة، بيد أن الأمر لم يبرح الوثائق الرسمية، ولم تجر على لسان من حفظوا الإرث (إسماً ومحبة في قلوب الناس). وحين حاول أحدهم تشييد المسجد الممول من إحدى الجهات الخيرية الخليجية في قلب الساحة اعترضه الأبناء، وحل أحدهم المشكلة بأن تبرع بمساحة داره المطلة على الساحة ليقام فيها المسجد، بل أكمل البناء بعد أن أختفى المسؤول عن المشروع عقب إحتفال وضع حجر الأساس وتثبيت اللافتة. الأمر الذي جعل اللافتة مجرد نتوء على سور المسجد، فهو (مسجد الأرباب).

فيما بعد انفتحت على الساحة من جهاتها الأربع المحال التجارية. فالحفيد الذي ورث كنتين أبيه، اقتطع من دارهم ليزيد مساحته، ويعلق عليه لافتة (بقالة الأرباب). واختار صاحب محل العماري إسم (عماري الساحة). وكذا هو الحال مع صاحب (بوتيك البير)، وصاحب (مغلق الساحة الكبير). أما (بنشر الأمية) فقد اتخذ الاسم من المبنى المشيد مكان البئر، بعد أن تمددت شبكة المياه، واختيرت الساحة لتثبيت محطة التوزيع (الأمية)، لتصبح الجدار الرابع لكشك صغير لاصلاح الاطارات، وبيع الزيوت وقطع الأسبيرات، وتوسع عمله بعد غزو الركشات للقرية، أسوة بقرى سودانية عديدة.

يشير محل (ود الأرباب للألكترونيات) إلى إنتشار التلفزيونات وأجهزة الديجتال فقام أحد الذين تعلّموا الصيانة بالطريقة العملية، أو (الجربندية) كما يسموها، بالاستغناء عن إحدي غرف منزلهم المطل على الساحة ليفتح نافذة كبيرة، تكفي لاظهار كم النفايات الإلكترونية المتراكمة بالداخل، شأن كل محلات الإصلاح.

وأورد أحد المدونين حكاية وقفة أحد أبناء الأرباب ضد من أراد أن يساعد إحدى شركات الاتصالات لتشييد محطة تقوية وسط الساحة. وقد شرعوا في التشييج قبل البت في الأمر، وبنوا القواعد التي تحولت إلى مقاعد لمن ينتظرون مرور السيارات من وإلى المدينة. ثم تواصلت حملة الملاحقة حين تلقى من أسال لعابه مال الإيجار السنوي الذي تدفعه الشركة، وأقنع مجلس آباء المدرسة، وهو أحد الأعضاء فيه ليحصل على الموافقة لتشييد المحطة في أحد أركان المدرسة. إلا أن الحملة كانت أقوى منه، ونقلت المحطة الى طرف الجبل بعيداً عن القرية.

وتواترت حكايات الأرباب وبطولاته وأبنائه. فكتبت إحدى المهتمات بالشأن البيئي:

«ليس لأنني حفيدة الأرباب، لكن لو وُجد في كل قرية من يهتم بالشأن البيئي مثل جدي (يرحمه الله)، وما أوتيه الأبناء، لكانت كل القرى التي عاد إليها أهلها بعد الحرب أفضل حالاً. وهنا أشير إلى فائدة هذه الساحة البيئية بأشجارها الكثيفة. والتي قيل أن جدي كان يرويها من البئر قبل أن يصحو أهل القرية. ليجد العون من الجميع، حتى أنه كان حين يصحو فجراً يجد أن الأشجار قد تم ريها بليل.

ما بالكم لو لم يكن الأمر كما هو الآن؟

هل تصدقون أن عدد الركشات وصل إلى أكثر من أربعين ركشة؟ فبجانب التلوُث السمعي والبصري والبيئي، فإن ما تنفثه هذه الركشات من دخان خطير نتيجة اختلاط البنزين بالزيت عند إدارة ماكيناتها، بجانب عمليات حرق العوادم عند الصيانة الأسبوعية، بات يشكل مشكلة تلوث كبيرة. ولولا الأشجار التي تمتص نسبة كبيرة من هذه الأبخرة لتأثر السكان أصحاب البيوت المطلة على الساحة بأمراض الصدر، وربما ما هو أخطر.

وتساءل آخر عن قصة (سرّك في بير)!

وجاءته ردود متباينة بين حفظ الناس في الماضي للأسرار. ولعل أكثر ما ورد فكاهة قصة (المزيّن) الذي ما استطاع أن يحفظ سر السلطان رغم التهديد، فآثر أن يحدّث به البئر. وفيما بعد نقلت الحكاية الأعواد المصنوعة من سقف ذات البئر حين تم استخدامها للضرب على النحاس مصدرة نغمة تقول بالحكاية.. السلطان.....!

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

حول رواية «سرداب الذاكرة»

السر السيد

ملخص

تأخذنا رواية سرداب الذاكرة للشاذلي الفنوب إلى أجواء السودان في زمن الاحتلال التركي، حيث تتقاطع القسوة والاستغلال مع ملامح المقاومة وبدايات الوعي الثوري. تنطلق الرواية من مشاهد صادمة كتجارة الرقيق، لتكشف عن عالم يسوده القهر والذل، مقابل غضب مكبوت وتمرد يوشك على الانفجار.

يرى الكاتب أن عنوان الرواية يعكس طبيعتها القائمة على استدعاء الماضي عبر "سرداب" مظلم من الذاكرة، حيث يتحرك السرد بين التاريخ واليومي والعادي، في فضاء مكاني تتصدره مدينة ساحلية (يرجّح أنها سواكن)، مع امتدادات إلى أماكن أخرى مثل إسطنبول والقاهرة واليمن، ما يمنح النص بعدًا عالميًا.

يوضح أن الرواية تعتمد على تقنية الراوي العليم، مع كثافة واضحة في الحكي والوصف الدقيق للأماكن والشخصيات، وتنوّع لغوي يجمع بين اللغة الدارجة والتقريرية والشاعرية. هذا الأسلوب يمنح النص ثراءً بصريًا وسرديًا، ويقربه أحيانًا من بناء المشاهد التلفزيونية المتتابعة.

يذكر الكاتب سرداب الذاكرة تُعد رواية تاريخية تحفر في قضايا السلطة والقهر والمقاومة، والحب والخيانة، والتصوف والروح، وصولًا إلى الثورة المهدية. وبرغم ملاحظات تتعلق بالإفراط في السرد، فإن الرواية تنجح كتجربة أولى في إدارة عالم واسع من الأحداث والشخصيات، وتقدم شهادة سردية غنية عن مرحلة مفصلية في تاريخ السودان.

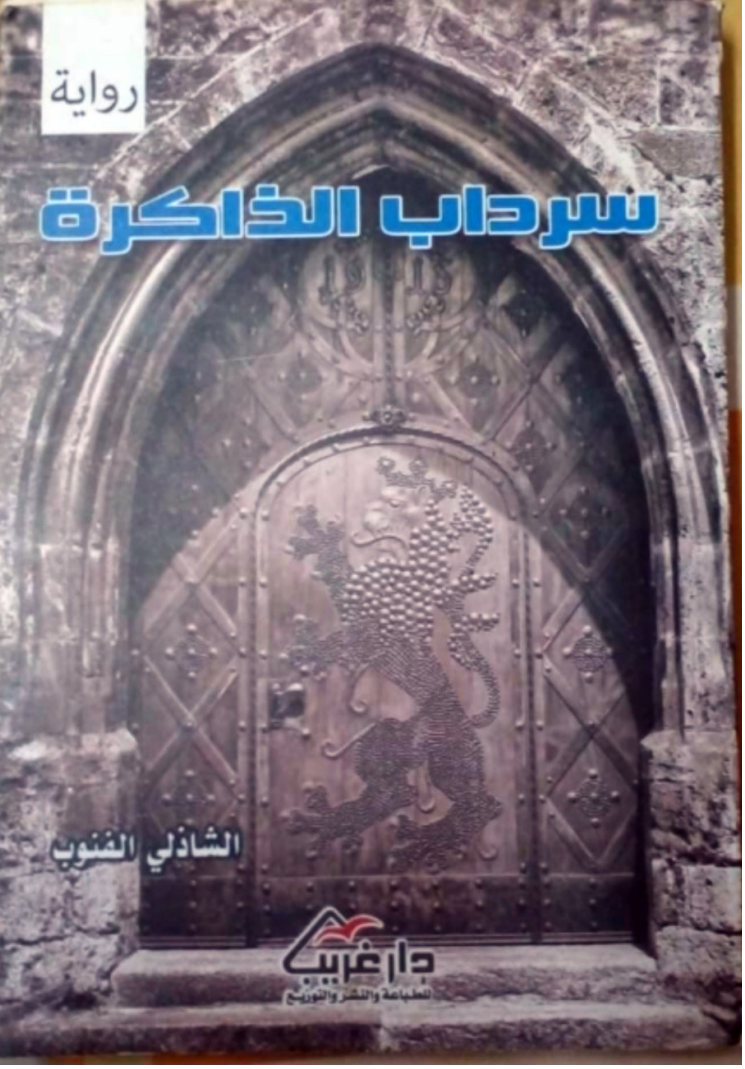

الغروب يفرد رداءه على البحر ويجعل الحمرة لونا تكتسى به الامواج، كوهين يقف على الضفة الشرقية للجزيرة وترسو امامه باخرة متوسطة الحجم، ويقف بجواره رجل من سحنته يبدو انه عربي، ويقف خلف كوهين عدد من العبيد مصفدين بالأغلال، يحيطهم عدد من العساكر يلسعون ظهورهم بالسياط، فيعطى كوهين للرجل العربي كشف بأسماء وعدد العبيد، ليعطيه الاخر كيس من القماش تبدو من خلاله نتوءات نقدية، يبدأ عدد من العبيد بالتذمر والتمرد فيلهبهم العسكر بالسياط، يبدو الغضب قد حل باغلبهم والاحساس بالذل نفث سمومه فيهم، ولما بهم من حسرة يقفز احدهم قفزة تجعله بالقرب من كوهين، ليصفعه صفعة قوية تسقط كوهين على الارض، فيصيح كوهين مذعورا ومناديا في العساكر: (اكتلوه..اكتلوه..اكتلو العبد). رواية سرداب الذاكرة ص112-113.

الرواية من تأليف الكاتب الشاذلي الفنوب وتمثل تجربته الاولى في كتابة الرواية. صدرت الرواية في طبعتها الاولى في العام 2020 عن دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بجمهورية مصر العربية وتقع في عدد 160 صفحة من القطع المتوسط. يوحى عنوان الرواية "سرداب الذاكرة" بأننا سنلج الى الذاكرة والتي من معانيها "الماضي" الذى يضئ ويخفت في الحاضر فالذاكرة هي ذلك الانتخاب الخلاق للحظات في الماضي البعيد او القريب والاشتغال بها في الحاضر ولان هذا الولوج سيكون عبر "سرداب" والتي من معانيها نفق تحت الارض او مكان ضيق او مقبرة تحت الارض ستتحرك الرواية وفقا الى دلالة العنوان او قريبا منها في فضاء زماني هو زمن الاحتلال التركي للسودان حتى ارهاصات الثورة المهدية في السودان 1881، وفى فضاء مكاني لا يقف عند (الجزيرة) المكان الاساس لأحداث الرواية وانما يتعداه عبر الحكي الى اماكن اخرى كاستانبول واليونان والقاهرة واليمن وغيرها ولعل ذلك بسبب ان المكان الاساس للأحداث أي الجزيرة هو ووفقا لكل الاشارات مدينة ساحلية او فلنقل ميناء وقد تكون ميناء سواكن بالرغم من ان الرواية لم تصرح بهذا وانما اكتفت بإيراد ما يشبه القرائن عليه.

نستطيع القول ان رواية سرداب الذاكرة اتخذت هذا العنوان لأنها رواية تنهض على التاريخ ولكنها تبحث في السرى والعادي واليومي منه، متوسلة بالذاكرة التي من طبيعتها ان تخفت هنا وان تضئ هناك لذلك احتشدت الرواية بأكثر من قصة وحدث.

الرواية التي استلهمت احداثها وشخوصها من حقبة تاريخية مهمة في تاريخ السودان بسبب انها كانت الفترة التي عرف فيها السودانيون الاحتلال والقهر والاستغلال والاذلال الأجنبي وفى نفس الوقت المقاومة التي توجت بانتصارات الثورة المهدية. فترة تاريخية مهمة لان بسببها أصبح للسودان حضورا عالميا فهناك علاقات الاحتلال الجديد والسوق العالمي واصداء المقاومة السودانية بقيادة المهدي، نهضت أي الرواية على مستوى تقنية السرد على ما عرف نقديا "بتقنية الراوي العليم" الذي يمسك بكل خيوط الحكي ولا يشارك الشخوص اقدارها...في رواية سرداب الذاكرة نلمس ما يمكن وصفه "بكثافة الحكي" بدأ من الدقة في الوصف للاماكن مثال: "دلف شركس باشا الى مكتبه وجلس متأملا اثاثه الوثير فالكرسي قد صنع من خشب ملكي، ارتفعت سنادة ظهره ارتفاعا ملحوظا وزينت بالفسيفساء والارابيسك، وجعلت بطانة السنادة من ريش النعام، اما الكرسى منجد بخلط ريش النعام مع القطن ليصبح مريحا في الجلوس لفترات

طويلة.. طلاء المكتب من الداخل ازرق فاتح اللون وطاولة المكتب عبارة عن قطعة فنية نحتت بحرفية ومهارة عالية...الخ"ص10-11، وللشخصيات في ابعادها الثلاث الجسدية والاجتماعية والنفسية مثال: "...فكوهين رجل متوسط القامة ابيض اللون يرتدى زيا افرنجيا، يضع على جيب البزة ساعة جيب اخرجها لينظر اليها ، بدت رائعة، فقد صنعت برعاية ودقة فائقتين ولونها الذهبي جعلها تبرق عند ارتطام اشعة الشمس بها ثم يعيدها لجيبه ويتحسس خاتما انيقا زين خنصره الايسر بإبهامه ويمتص شفتيه"ص47.، وهو أي كثافة الحكي هو ما ساعد كثيرا في بناء الاحداث واثرائها، فهذا الراوي العليم والذى لم يستفد كثيرا من تقنيات اخرى كالحوار والاستذكار بل تحمل كل هذا العبء في الحكي وحده استطاع ان يتجول بنا في الجزيرة في مؤسسات الحكومة كالمديرية والمخفر وفى الوكالات والكازينوهات وسوق النساء ومقهى سبأ وبيوت الدعارة وبيوت الفقراء والاغنياء وفى المسجد. استطاع ان يقف بنا على التنوع السكاني الذي تعيشه الجزيرة فهناك احباش ويمنيين وأتراك ومصريين ويهود واجانب من كل حدب وصوب. وقفنا على تجارة الرقيق وعلى الخيانات الزوجية وعلى الاعمال الخارقة وعلى الاغتيالات وعلى الفقر والغنى الفاحش وعلى الظلم والبطش .تجول بنا هذا الرواى العليم ودونما استثمار يذكر لما يمكن تسميته باقتصاديات الحكي ولعل ما ساعده هنا وبرغم كثافة الاحداث والوقائع في الرواية خاصة وان الرواية لم تستخدم هيكليا طريقة الترقيم او طريقة العناوين او طريقة الفصول...ما ساعده هو استخدامه لما يمكن تسميته بتقنية (المسلسل التلفزيوني) خاصة على طريقة اسامة انور عكاشة فالروى العليم كان كثيرا ما يستخدم بناء الصور المشهدية ويضعها في سياقات على طريقة المسلسل التلفزيوني واليك هذا المثال: (ينتبه فضل لاوهاج وهو ينتبه لحديثهم فيومئ لجلسائه بان اخفضوا صوتكم، يبتسم اوهاج ثم يقف ويتوجه صوبهم حتى يبلغهم فيمد يده لهم ليصافحهم: "ربنا يخلف عليكم ويعوضكم ..اودوغو راجل طيب والحصل ليه دا زعل كل الناس في السوق ورافض أي مساهمة تعوضوا الحريق وتأكدوا انو حا ينا ديكم ويتفق معاكم على سداد قروشكم..... الخ) ص51، ثم ينتقل مباشرة الى مشهد اخر ليست له صلة مباشرة بالمشهد الذى سبقه وبأسلوب اكثر شاعرية: (الليل اوشك على الادلهمام، وانفض السوق الا من قلة يجلسون امام مقهى سبأ، يحتسون طلباتهم من المشروبات والصمت انيسهم وصوت بعيد متقطع لضفدع يخدش تأمل ذلك الصمت ، واخرون يجلسون على الارض، اخر الشارع امام دكان يحي ولغطهم وضحكهم يرتفع بين الفينة والاخرى، فالأنفس افسحن للأرواح ارائك الانس والليل سحر يجعل الانس اجمل، وللرجال اذا اجتمعوا قصص وحكايات حول الليل والنساء وبطولات تروى اشبه بالمستحيلات من الخيال نفسه ولكنه انس، كما للنساء ذات اللغط ولكنه بعبق مختلف)ص52 .. لابد ان اشير هنا الى ان ما اشرت اليه من ان الراوي العليم وبالرغم من انه لم يستثمر فيما اسميته اقتصاديات الحكي الا انه واضافة الى استخدامه تقنية المسلسل التلفزيوني استطاع ان ينوِّع في الاساليب بين الدراجة القحة وبين الجمل التقريرية كتلك التي يقدم من خلالها معلومات بعينها وبين اللغة ذات المنحى الشاعري وبين النثر والشعر ولعل هذا اكثر ما ميز هذه الرواية واعنى هنا الحضور الكبير للتنوع اللغوي والاحتفاء بجماليات الاسلوب والاستناد الى طاقة جبارة في الحكي ومخزون كبير من القصص والحكايات.

يمكن القول ان هذه الرواية وبالرغم من انها تحوم حول حمى ما يعرف بالواقعية السحرية الا انها تقع ضمن ما يعرف بالرواية التاريخية فهي حاولت ان تحكى ومن (سراديب الذاكرة): حكايات السلطة والناس/القهر والمقاومة/ الحب والخيانة/التصوف والحب الإلهي والقدرات الخارقة/ ثم اخيرا وليس اخر الثورة وسعة الحياة وجمالها عبر قدرات الروح. من شخصيات الرواية الملفتة للانتباه جبريل وشركس باشا وعيسى وامين بيه واوهاج والنعيم وباسعيد اليماني وكوهين ومرغريت وهيلينا وليفاكادا وزكريا المغربي وغيرهم وغيرهن.

مما يحمد للكتاب هو نجاحه الكبير في ادارة هذا الكم الكبير من الاحداث والشخصيات وان كان من ملاحظة هنا هو ان الكاتب بذل جهدا مضاعفا وطاقة كبيرة في الحكي كان يمكن ان يوفرها إذا استخدم تقنيات الرواية المعروفة وحيلها كلها او بعضها الا اننا نجد له العذر في ان سرداب الذاكرة هي تجربته الاولى في كتابة الرواية.

الكتابة والمنفى:

حين تتحول الذاكرة إلى فعل مقاومة

إشراقة مصطفى حامد في معرض القاهرة للكتاب:

توثيق للحرب، وصوت للنساء، ومساءلة للصمت

القاهرة – أفق جديد

لم يكن لقاء «الكتابة والمنفى» الذي احتضنته قاعة بلازا (1) ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب، مجرد فعالية ثقافية عابرة، بل بدا كمساحة مفتوحة لاستعادة الذاكرة السودانية في زمن الحرب، ومساءلة المنفى بوصفه امتدادًا للألم لا قطيعة معه.

اللقاء نظمته دار المصورات السودانية للنشر، واستضاف الباحثة والكاتبة والناشطة السودانية الدكتورة إشراقة مصطفى حامد، و أدارت الجلسة الأستاذة لينا، بحضور رئيس مكتبة الكونغرس الأمريكي بالقاهرة، مستر وليم، وعدد من المهتمين بالشأن الثقافي والحقوقي.

منذ مداخلتها الأولى، وضعت د. إشراقة الإطار المفاهيمي لمشروعها، مؤكدة أن «فكرة المشروع تتجلى منذ العنوان»، فالكتابة في المنفى، بحسبها، ليست فعل انعزال، بل ممارسة مقاومة، ومحاولة لإنقاذ الذاكرة من التآكل في زمن تتكاثر فيه الروايات الرسمية وتضيع فيه أصوات الضحايا.

وأشارت إلى مشاركتها هذا العام بثمانية كتب في مجالي الشعر والنثر، تركز في مجملها على الكتابة التي توثق للحرب، بوصفها «ذاكرة للغد السوداني».

وقالت إشراقة إن تجربتها الشخصية كامرأة وكاتبة وباحثة مسلمة، لغتها الأم العربية، شكّلت وعيها بالكتابة بوصفها فعل انتماء، رغم تعدد الهويات الجغرافية والثقافية. و أضافت أنها تنتمي إلى حركة السود في النمسا والعالم، وتعمل في فضاءات متعددة تجمع بين النشاط الحقوقي والعمل الثقافي والترجمة، عبر منظمات و منابر مختلفة.

و أوضحت أن اهتمامها البحثي أنصبّ على قضايا المرأة المهاجرة، ومحاولة إبراز أدوارها في مجتمعات اللجوء، والمساهمة في تعزيز حضورها في المجالين العام والثقافي.

وفي هذا السياق، توقفت عند مبادرتها بتأسيس «منبر أدب وهجرة بلا حدود»، الذي يهدف إلى خلق مساحة تفاعلية للأصوات الأدبية القادمة من تجارب الهجرة واللجوء، كما أشارت إلى اختيارها ممثلة للأدب العربي في منظمة القلم النمساوية، معتبرة ذلك اعترافًا بأهمية السرديات القادمة من الجنوب العالمي في المشهد الثقافي الأوروبي.

وحول دلالة اسم «مندي» الذي يرافق عددًا من مشاريعها، أوضحت إشراقة أن الاختيار يعود إلى الأميرة مندي بت السلطان عجبنا، إحدى رموز المقاومة النسائية في السودان في الربع الأول من القرن العشرين، والتي تصدت للقوات البريطانية ومنعتها من الوصول إلى مصادر المياه في منطقتها.

وأشارت إلى أن هذه البطولة النسائية جرى تخليدها في الذاكرة الوطنية عبر أحد أشهر المارشات العسكرية لفرقة موسيقى دفاع السودان، معتبرة أن استدعاء «مندي» اليوم هو استعادة لرمز نسوي قاوم بالسلاح والوعي معًا.

وفي محور آخر من اللقاء، قدّمت إشراقة كتابها «ليس سوانا يكتب سيرتنا»، الذي يضم تجارب وشهادات لكاتبات لاجئات أو مهاجرات من السودان وإريتريا وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا ومصر. وأوضحت أن الكتاب يوثق لسرديات نساء ناجيات من الحرب في السودان، وجدن أنفسهن في المنافي، وقررن كتابة تجاربهن بأصواتهن الخاصة، بعيدًا عن الوصاية أو التمثيل النيابي.

وأضافت أن الكتاب لا يقدم «قصص معاناة» فحسب، بل يطرح كتابة بديلة تعيد للنساء حق تعريف ذواتهن وتاريخهن.

حول الانتهاكات التى حدثت في الفاشر قالت:

أن المبادرة النسائية بنات ونساء ورش مندي أعلنت خلال التظاهرة إدانتها الكاملة لما وصفته بـ « الانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها قوات الدعم السريع ضد المدنيين العزل في الفاشر، موضحة أن النساء يرفعن أصواتهن اليوم عاليًا في وجه التواطؤ والحياد المتعمد، وفي مواجهة عالم فقد حسه الأخلاقي والإنساني.

وقالت إشراقة: «كفى صمتا، كفى تغاضيًا أمام الدم المسفوك.

إشراقة في سطور:

الجدير بالذكر ان إشراقة مصطفي حامد ولدت بمدينة كوستي، وهي تعيش في فيينا منذ العام 1993م حيث نالت الدكتوراة في العلوم السياسية بجامعة فيينا ،وهي ناشطة في منظمة القلم الدولية بالنمسا كممثلة للادب العربي، صدر لها عدد من المجموعات الشعرية بالعربية ،والألمانية، وتعتبر من الناشطات في مجال حقوق المرأة وخاصة المرأة السوداء في بلاد المهجر، عضو ومؤسسة للعديد من المنظمات التي تهتم بالمهاجرات الأفريقيات في أوروبا،وتتحدث اللغات، العربية، الإنجليزية والألمانية وتكتب بالعربية والألمانية،ومحاضرة في جامعة سيغموند فرويد حتى عام 2014م، ومستشارة لدعم النساء ضحايا الاتجار بالبشر بمركز التدخل لحماية النساء ضحايا الاتجار بالبشر في الفترة من 2009 ،وحتى 2014م ومحاضرة غير متفرغة في جامعة سالزبورغ

الفصل الدراسي الشتوي،وباحثة في جامعة الاقتصاد 2008م ومحاضرة غير متفرغة بكلية العلوم السياسية جامعة فيينا من 2001 وعلى مدى عشرة فصول دراسية، ومن المواد التي قامت بتدريسها علي سبيل المثال النساء في أوضاع الحروب والصراعات المسلحة بالتركيز على النساء في العراق/ أفغانستان/ القرن الأفريقين وكيف غطت الميديا الناطقة بالألمانية أوضاعهن. مادة سياسات الهجرة في النمسا/ المراة المسلمة بين تنميط المجتمع والواقع/ قضايا الصحة الإنجابية مقارنات عالمية/ ثقافة السلام والتنمية.

الجوائز:

نالت إشراقة العديد من الجوائز منها جائزة الانجاز الأكاديمية من وزارة التربية والتعليم النمساوية وجائزة هيرتا برامر للمرأة الفاعلة من الحركة النسائية الكاثولية حاصلة علي الميدالية الذهبية لحكومة العاصمة النمساوية فيينا وجائزة القلم البريطاني للترجمة، وسفيرة النوايا الحسنة فوق العادة للثقافة بالمجان من مؤسسة ناجي نعمان الأدبية للثقافة بالمجان في العام 2014، وفي ذات العام نالت جائزة الإبداع من نفس المؤسسة،وجائزة الإنجاز العلمي مقدمة من وزارة الثقافة والتعليم والفنون لانجازها درجة الدكتوراة الخاصة بقضايا التعزيز و الهويات بالنسبة للنساء الإفريقيات ،وجائزة التميز فوق العادة لحاكم مدينة باترسون – نيوجرسي أكتوبر 2014م وجائزة لويبلد اشتيرن الأدبية والتي تمنحها نقابة العمال النمساوية عن قصته ثلاثة وجوه مفرحة تتجاوز الحدود 2002م ،وجائزة الحركة النسائية الكاثوليكية للمرأة الناشطة، نالتها لاهتمامها بقضايا النساء العربيات والإفريقيات في النمسا عام 1998م وحافز الكتاب المميز عن مجموعتها الشعرية الأولى الصادرة باللغة الألمانية بعنوان ومع ذلك أغني، مقدمة من مجلس الوزراء النمساوي- قسم الفنون في العام 2003م، ومنحة تحفيزية من حكومة فيينا عبر وزارة التربية والثقافة والفنون الاتحادية في النمسا،ومنحة تحفيزية من صندوق مستقبل الجمهورية النمساوي عن مشروعها الأدبي.

من مؤلفاتها:

لديها أربعة مجموعات شعرية، وهي أحزان شاهقة باللغة العربية 2003م،ومع ذلك أغني، باللغة الألمانية 2003م ،وانتى المزامير، بالعربية والألمانية عن دار ميريت بمصر 2009م ووجوه الدانوب، شعر ونثر بالالمانية صادر عن دار لوكر النمساوية 2014م ،وأنثى الأنهار من سيرة الجرح والملح والعزيمة، بالعربية، دار النسيم القاهرة 2015م ،وشاركت في خمسة عشر أنطولوجيا أدبية باللغة الألمانية منذ العام 1995م فضلا عن انها تنشر ،وتكتب بشكل منتظم في مجلة التضامن النسوي النمساوية والمهتمة.

بيب غوارديولا

يعيد تذكير كرة القدم بواجبها الأخلاقي تجاه فلسطين

بقلم: جيمس نالتون – Morning Star Online

من على خط التماس في ملعب الاتحاد بمدينة مانشستر، إلى خشبة مسرح قاعة "بالاو سانت جوردي" في برشلونة، عاش بيب غواردیولا أسبوعًا استثنائيًا، تنقّل فيه بين عالم كرة القدم وعالم القضايا الإنسانية.

مدرب مانشستر سيتي كان أحد المشاركين في فعالية "Act X Palestine Concert Manifest" التي أُقيمت في كاتالونيا، مسقط رأسه، بهدف إعلان التضامن مع فلسطين وجمع التبرعات لدعم مشاريع إنسانية على الأرض في قطاع غزة.

وشهدت الفعالية حضورًا فنيًا متنوعًا، بمشاركة موسيقيين محليين، إلى جانب فنانين إسبان معروفين، وفرق موسيقية من فرنسا ومالي وفلسطين، في محاولة لتوسيع دائرة الوعي الدولي بما يجري.

ولم يكن هذا الظهور الأول لغواردیولا في سياق دعم القضية الفلسطينية، إذ سبق له أن استخدم مكانته العامة للتعبير عن موقفه، في خطوة نادرة داخل عالم الرياضة، الذي يفضل كثير من العاملين فيه، وكذلك في قطاعات أخرى، التزام الصمت حيال القضايا السياسية والإنسانية الشائكة.

مرتديًا ملابس بسيطة وكوفية فلسطينية، بدا غواردیولا أقرب إلى أحد أعضاء الفرق الموسيقية المشاركة، أكثر من كونه مدربًا لأحد أغنى أندية العالم، في مشهد يتناقض تمامًا مع مظهره الرسمي المعتاد، حين ارتدى الأسود بالكامل على خط التماس خلال مباراة مانشستر سيتي أمام غلطة سراي في دوري أبطال أوروبا قبل يوم واحد فقط.

"مساء الخير، السلام عليكم"، هكذا استهل غواردیولا كلمته أمام الحضور.

وقال: "خلال العامين الماضيين، عندما أشاهد صور الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي أو على شاشات التلفزيون، وهم يبكون ويسألون عن أمهاتهم، بينما تكون الأم مدفونة تحت الأنقاض دون أن يعرفوا ذلك بعد، لا أستطيع التوقف عن التساؤل: ماذا يدور في أذهانهم؟".

وأضاف: "أشعر أننا خذلناهم. أتخيلهم دائمًا يسألون: أين أنتم؟ لماذا لا تأتون لمساعدتنا؟ وحتى الآن، لم نفعل".

وتابع بنبرة حادة: "ربما لأن من هم في مواقع السلطة جبناء، يرسلون شبابًا أبرياء لقتل أبرياء آخرين. هذا هو فعل الجبناء".

إن قلة الأصوات العلنية الداعمة لفلسطين داخل أعلى مستويات الرياضة تمنح موقف غواردیولا وزنًا خاصًا، وتتضاعف أهميته بالنظر إلى خلفية مالكي ناديه.

فقد تحدثت تقارير عديدة عن صلات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة – المالكة لنادي مانشستر سيتي ومجموعة "سيتي لكرة القدم" بحرب السودان، من خلال دعمها لقوات الدعم السريع، فضلًا عن سجلها المثير للجدل في مجال حقوق الإنسان. وخارج ملعب مانشستر سيتي، شهدت المنطقة المحيطة احتجاجات تندد بالتدخل الإماراتي في السودان.

كما أثار ظهور رئيس النادي خلدون المبارك، في مناسبات رسمية إلى جانب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ضمن ما عُرف بـ"مجلس السلام"، انتقادات واسعة من جماهير النادي عبر الإنترنت.

هذه المعطيات دفعت البعض لاتهام غواردیولا بالنفاق، غير أن آخرين يرون أن مواقفه العلنية تزداد أهمية في هذا السياق، لا سيما أنه ذكر السودان صراحة في خطاب ألقاه في يونيو 2025، خلال تسلمه درجة فخرية من جامعة مانشستر.

وقال حينها: "أشعر بقلق عميق تجاه الصور التي نشاهدها مباشرة من السودان وأوكرانيا وفلسطين وغزة". وأضاف: "نرى فظائع تُرتكب بحق آلاف العائلات البريئة، بينما نعيش في عالم يقوده أشخاص لا يكترثون بعدم المساواة ولا بضعف الآخرين".

وتابع: "ما يحدث في غزة مؤلم إلى حد لا يُحتمل. الأمر لا يتعلق بالأيديولوجيا، بل بحب الحياة والاهتمام بالجار، وباتخاذ موقف، ورفض الصمت في اللحظات الحاسمة".

وقال محذرًا: "قد نعتقد أن مقتل الأطفال بالقنابل، أو موتهم داخل مستشفيات لم تعد مستشفيات، ليس شأننا، لكن احذروا... فالضحايا القادمون سيكونون نحن".

وفي نوفمبر الماضي، دعا غواردیولا الجماهير للحضور بكثافة إلى مباراة خيرية جمعت بين فلسطين وكتالونيا في برشلونة، قبل أن يعود في خطابه الأخير ليصعّد انتقاداته لقادة العالم.

وكُشف هذا الأسبوع عن تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين في غزة حاجز 70 ألفًا، فيما يقترب عدد الضحايا منذ إعلان "وقف إطلاق النار" من 500. وقد وفر ما سُمّي بوقف إطلاق النار مخرجًا سياسيًا للعديد من قادة العالم لتجاهل القضية، كما منح الهيئات الرياضية الدولية، مثل الاتحادين الدولي والأوروبي لكرة القدم، ذريعة للاستمرار وكأن شيئًا لم يكن.

وقبل هذا الإعلان، كانت الضغوط تتزايد على "فيفا" و"يويفا" لاتخاذ مواقف واضحة، لكنها تراجعت الآن تحت ستار التهدئة.

غير أن غواردیولا استغل اللحظة ليذكّر الوسط الرياضي بأن شيئًا لم يتغير فعليًا.

وقال: "علينا أن نتقدم خطوة إلى الأمام". وأضاف: "القنابل لا تهدف فقط إلى التدمير، بل إلى فرض الصمت، وإجبارنا على النظر في اتجاه آخر".

وتابع: "هدفهم أن يمنعونا من التقدم، وهذا ما يجب أن نقاومه. لا ينبغي أن نتجاهل ما يحدث، بل علينا أن ننخرط ونشارك".

وختم بالقول: "نقف اليوم أمام العالم لنعلن وقوفنا إلى جانب المظلومين، وهم في هذه الحالة فلسطين، ولكن ليس فلسطين وحدها، بل كل القضايا العادلة". "هذا موقف من أجل فلسطين، لكنه في جوهره موقف من أجل الإنسانية".

المصدر:

morningstaronline.co.uk